



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة محمد البشير الإبراهيمي - برج بوعريريج -  
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر  
ميدان: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير  
شعبة: علوم اقتصادية  
تخصص: اقتصاد دولي

الموضوع:

---

# آفاق تدويل العملة الصينية

## \*الرنمينبي\*

---

إشراف الأستاذ(ة)

د/ قطاف سهيلة

إعداد الطالبتين:

□ بن عباس صحراء

□ حناشي سمراء

السنة الجامعية: 2021-2022

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## شكر وتقدير

لا يسعنا بعد الانتهاء من هذا الجهد إلا أن نحمد الله كثيرا ونشكره ،

الذي وفقنا ومكننا من إتمام هذا البحث فالحمد لله أوله وآخره.

كما نتقدم بالشكر والامتنان والتقدير إلى الاستاذة المشرفة

الدكتورة قطاف سهيلة على الدعم والتوجيه.

## إهداء

بعد حمد الله صاحب الجلالة والمنة ونوفيقه ونعمنه علي .

أهدي عملي وثمره جهدي..

إلى أسرتي الصغيرة: زوجي الذي كان نعم المعين وأقول

له دمت سندا وذخرا لي ...

وإلى ابني العزيز "معاذ" .

إلى من شاركني في هذا العمل زميلتي "سمراء"

صحراء بن عباس

## إهداء

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله وأطال في عمرهما،  
فالألهم ارحمهما كما ربياني صغيرا .

ابنتي العزيزة " إيناس " قرّة عيني وفرحة قلبي وأعز ما  
أملك في الوجود، حفظها الله ورعاها.

إلى إخوتي وجميع أفراد عائلتي، وكل الأصدقاء والأقارب.

إلى من شاركنتني في هذا العمل زميلتي " صدى "

إلى كل طلبة وطالبات السنة الثانية ماسنر إقتصاد دولي  
دفعة 2021 / 2022.

إلى كل أسانذني الكراج في جميع الأقطار.

سمراء حناشي

## فهرس المحتويات

الصفحة	العنوان
	شكر وتقدير
	إهداء
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول والاشكال
أ-ج	مقدمة
1	الفصل الأول: الاطار المفاهيمي لتدويل العملة
3	المبحث الأول: ماهية تدويل العملات
3	المطلب الأول: مفهوم تدويل العملات
6	المطلب الثاني: شروط تدويل العملة
9	المطلب الثالث: مستويات وأبعاد تدويل العملة
15	المطلب الرابع: سلبيات وإيجابيات العملة الدولية
20	المبحث الثاني: التطور التاريخي لتدويل العملات
20	المطلب الأول: نشأة العملات الدولية
28	المطلب الثاني: تجارب تاريخية لتدويل العملات السيادية
38	المطلب الثالث: أدوار العملات السيادية الدولية
45	خلاصة الفصل الأول
46	الفصل الثاني: عملية تدويل العملة الصينية* الرنمينبي*
48	المبحث الأول: دراسة تحليلية للاقتصاد الصيني
48	المطلب الأول: تحولات الاقتصاد الصيني
53	المطلب الثاني: مرتكزات الاستقرار الاقتصادي الصيني
58	المطلب الثالث: مكانة الاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي
67	المبحث الثاني: واقع العملة الصينية * الرنمينبي*
67	المطلب الأول: النظام النقدي الصيني
74	المطلب الثاني: أهمية وتكلفة تدويل الرنمينبي
79	المطلب الثالث: تطور نطاق تدويل الرنمينبي

90	المبحث الثالث: مسارات تدويل الرنمينبي
91	المطلب الأول: تداعيات تدويل الصين لعملتها
94	المطلب الثاني: تطور تنفيذ عملية التدويل
108	المطلب الثالث: مدى نجاح تدويل الرنمينبي وفاقه
118	خلاصة الفصل الثاني
120	خاتمة
125	قائمة المراجع
	ملخص

## فهرس الجداول

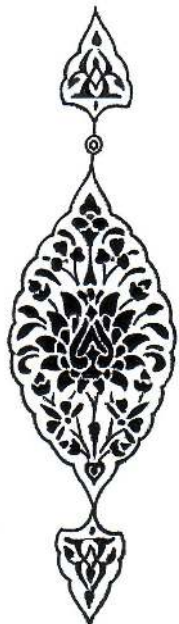
ص	عناوين الجداول	الرقم
5	الوظائف الست للعملة الدولية	1
14	توزيع العملات من حجم تداول العملات الأجنبية خارج البورصة	2
38	استخدام الدولار في العقود التجارية	3
39	نسبة الاحتياطي في البنوك المركزية	4
42	نصيب الدولار واليورو من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية خلال الفترة 1999 - 2017"	5
53	تطور معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في الصين خلال الفترة (1978. 2023)	6
60	أكبر الاقتصاديات في العالم بحلول سنة 2041	7
62	تطور تجارة السلع الصينية خلال الفترة (2000- 2017)	8
62	الهيكل السلعي للصادرات الصينية نحو العالم 2018	9
64	الهيكل السلعي للواردات الصينية من العالم 2016	10
66	أكبر احتياطي نقدي في العالم	11



## فهرس الأشكال

ص	عناوين الاشكال	الرقم
11	هرم فئات العملات	1
25	التغييرات الهيكلية للعملات الدولية الثلاثة الرائدة في الاحتياطيات الدولية	2
26	نسبة دوران العملات المختلفة في سوق الصرف الأجنبي	3
30	تغييرات في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة (1888-1840)	4
32	التغييرات في الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة (1945-1935)	5
32	الفائض التجاري وعائد الاستثمار في الولايات المتحدة (1949-1935)	6
56	تطور الناتج المحلي للصين (2000 - 2022)	7
59	الناتج المحلي الإجمالي للصين مقارنة مع الناتج المحلي للولايات المتحدة الأمريكية والعالم (2017)	8
82	التسوية السنوية للرنمينبي عبر الحدود خلال الفترة 2010-2020	9
82	التوزيع الجغرافي لتسوية الرنمينبي عبر الحدود	10
84	حصة تسوية اليوان الصيني في الحساب الجاري	11
86	تطور حجم سندات "الديم سام" في الفترة من 2010-2015	12
89	مساهمة اليوان الصيني في تشكيلة احتياطيات الصرف الأجنبي	13
90	تطور حصة الرنمينبي في المعاملات المالية الدولية	14
108	تكوين سلة حقوق السحب الخاصة وأوزان العملات "النسبة المئوية" 2015-2016	15
111	حصة المستجوبين الذين يفكرون في التمويل بالرنمينبي	16

# مقدمة



يتغير النظام النقدي الدولي باستمرار، وكما يظهر التاريخ، تصعد عملات رئيسية وتتهاوى أخرى، تنازل الجنيه الاسترليني عن مكانته كعملة احتياطية رائدة للدولار الأمريكي في منتصف عشرينيات القرن الماضي، ومنذ ذلك الحين سيطر الدولار الأمريكي على النظام النقدي الدولي. وتم إطلاق اليورو في 1999، وتساءل الكثير عن إمكانية منافسته للدولار كأكبر عملة احتياطي في العالم وإذا كان قادرا على تغيير قوة النظام الذي أسسه الدولار، لكن بعد إبحار سلس مع باقي العملات الاحتياطية من 17.9% في عام 1999 وبلغت ذروتها بنحو 28% في الربع الثالث من عام 2009 واجه عقبة عندما اندلعت أزمة ديون منطقة اليورو في 2010 تسببت في فقدان العملة لبعض جاذبيتها وتراجعت مشاركتها في احتياطي العملات إلى 19.6% عام 2015 ومع خروج بريطانيا من الاتحاد الأوروبي تضاعف تحديات اليورو وتهاوت معه فكرة تعويضه للدولار.

وجهت الأزمة المالية العالمية 2008-2009 ضربة كبيرة لنظام IMS الحالي القائم على الدولار وأعطت إشارة أن أولوية الدولار غير مستدامة، هناك عملة أخرى وهي "الرنمينبي الصيني" تنتظر في الأجنحة للعب دور رئيسي مع العملات الدولية الأخرى يتناسب مع قوة الصين الاقتصادية. طرحت تلك الأزمة المالية تحديات وفرص جديدة للقيادة الصينية فيما يتعلق بتدويل الرنمينبي، وساعدت على إطلاق جهود الصين لتدويل عملتها على جبهات متعددة، بتشجيع استخدام اليوان في التجارة، والاحتفاظ به كاحتياطي، ولأغراض الاستثمار، ومن أجل تقليل الاعتماد على الدولار ولمصالح اقتصادية وجيوسياسية أخرى، أثمرت هذه الجهود عندما قرر المجلس التنفيذي لصندوق النقد الدولي إدراج اليوان في سلة حقوق السحب الخاصة في 30 نوفمبر 2015.

### إشكالية البحث:

يمكن اعتبار تدويل العملة أحد الجوانب الأساسية للعولمة في العالم الحديث، واليوم، بينما أصبح اقتصاد الصين قوة رئيسية على المسرح العالمي، لا يزال نظامها المالي متخلفاً، والرنمينبي لاعبا ثانويا في المعاملات العالمية. والأهم من ذلك أن الصين قد رأت خطر السماح للولايات المتحدة بامتلاك النظام المالي العالمي وربما تسليحه ضد الصين - كما فعلت مع روسيا حاليا وسابقا - لهذه الاعتبارات بدأت الصين برنامجا لتدويل عملتها منذ 2009، ورغم أنها قد خففت ريثم عملية التدويل منذ نهاية عام 2015 لتحديات واجهتها فهي لا تريد تحرير حساب رأس المال بالكامل وتصر على نظام صرف مرن مدار، وهما الشرطان الضروريان لكي تقبل العملة دوليا ويتوسع استخدامها، إلا أنه مازال واضحا أن طموح الصين لدفع صعود الرنمينبي ليكون ضمن العملات الدولية الرائدة مازال قائما. ومن هنا، جاءت إشكالية الدراسة كالتالي:

أي مسار تتبعه الصين لتدويل عملتها؟ أم أن صعود الرمينبي للعالمية كان نتيجة طبيعية للقوة الاقتصادية للصين وليس سياسة عامة مدروسة من قبل المسؤولين.

يندرج تحت هذه الاشكالية الأسئلة التالية:

- 1- ما مدى استخدام العملة الصينية في الخارج؟
- 2- كيف تخطط الصين لتدويل الرمينبي دون فتح حساب رأس المال ونظام صرف مدار؟
- 3- ما مدى نجاح استراتيجية الصين في تدويل الرمينبي؟
- 4- ماذا تجني الصين من إدراج اليوان في وحدات السحب الخاصة؟
- 5- هل سينافس اليوان الصيني الدولار الأمريكي؟

### الفرضيات:

من خلال هذه الأسئلة ندرج الفرضيات التالية:

- \* حقق الرمينبي انتشارا واسعا في التسوية التجارية والمعاملات المالية للصين مع شركائها.
- \* مناقشة تدويل الرمينبي سابقة لأوانها، نظراً لأن الصين ليس لديها سعر صرف مرن ولا حساب رأس مال مفتوح، فكلاهما يعتبر من الشروط الأساسية لعملة بلد ما ليكون لها دور رئيسي في الأسواق المالية.
- \* أطلقت الصين مخطط التسوية التجارية عبر الحدود بالرمنبي، كما أطلقت السوق البحري لليوان يتم فيه تداول السندات والأسهم مقومة بالرمنبي وغيرها ...، كما دعمت عملية التدويل بالعديد من المبادرات مثل مبادرة الحزام والطريق وغيرها.
- \* إدراج صندوق النقد الدولي لليوان في سلة حقوق السحب الخاصة خطوة كبيرة في مساره كعملة احتياط عالمية، لكن سيتطلب من الصين المزيد من الاصلاحات المالية التي ربما تتعارض مع أهداف التنمية الداخلية.
- \* تطمح الصين إلى جعل الرمينبي عملة رائدة يعكس حجمها الاقتصادي حيث تنافس الدولار في الهيمنة على النظام النقدي الدولي.

### مبررات اختيار الموضوع

اختيارنا لهذا الموضوع كانت نتيجة لعدة مبررات يمكن حصرها فيما يلي:

- \* إبراز سعي الصين للتخلص من تبعيتها للدولار من خلال سعيها لتدويل عملتها، وكذا محاولة فهم وتحليل النقاشات الراهنة حول اصلاح النظام النقدي والتي تشهد زخما واسعا والداعية لاستبدال النظام النقدي الأحادي القطب بنظام متعدد الأقطاب يقوم على عدة عملات من بينها الرمينبي.
- \* رغبتنا في البحث والتدقيق في مواضيع مهمة حاليا على مستوى الاقتصاد الدولي تماشيا مع مجال تخصصنا وإثراء لمعارفنا.

### أهمية الدراسة:

يكتسي موضوع تدويل الصين لعملتها اهتماما متزايدا من طرف الاقتصاديين والسياسيين على حد سواء، وذلك في سياق الدعوات المتكررة لإصلاح النظام النقدي الدولي -الأحادي القطب- القائم على هيمنة الدولار والذي سبب أزمات مالية كثيرة، أهمها الأزمة المالية العالمية- 2008- والتي كانت السبب الرئيسي للصين في إعطاء دفعة قوية للرنمينبي للانتشار والانطلاق نحو التدويل.

### أهداف الدراسة:

نصبو من خلال هذه الدراسة المتواضعة للوصول إلى مجموعة من الأهداف أهمها ما يلي:

- \* إثراء المكتبة الجامعية من جهة ومن جهة أخرى المعلومات الشخصية بهذا النوع من المواضيع الدولية وهو ما يتناسب مع تخصصنا.
- \* الاطلاع أكثر على منهجية البحث العلمي وكيفية طرح بحث أكاديمي.
- \* التعرف على مفهوم العملة الدولية والشروط الواجب توفرها فيها وكذلك إيجابياتها ومساوئها.
- \* محاولة فهم استراتيجية الصين كثنائي أكبر قوة اقتصادية حاليا في تدويل اليوان، وتحليل دوافعها سواء من ناحية اعتمادها الكبير وتبعيتها للدولار وصراعها مع الولايات المتحدة أو من ناحية محاولتها اصلاح النظام النقدي العالمي .

### الدراسات السابقة:

نظرا لحدائثة الموضوع نسبيا فإننا لم نجد أثناء بحثنا عن المراجع دراسات أكاديمية سابقة تطرقت للموضوع بصورة مفصلة سواء في رسائل الماجستير أو أطروحات الدكتوراه أو حتى في الكتب خاصة باللغة العربية.

\* هناك مقالات لأساتذة جامعيين تعرضت لهذا الموضوع.

### صعوبات الدراسة :

- \* ندرة المراجع المتعلقة بموضوع الدراسة خاصة باللغة العربية.
- \* المراجع المتوفرة باللغات الأجنبية خاصة بالإنجليزية، واجهنا فيها صعوبة من أجل الترجمة العلمية الدقيقة.

### منهج الدراسة

بغية تحليل موضوع الدراسة قمنا بالاعتماد على لإعداد هذه الدراسة تم استخدام المناهج التالية:

المنهج الوصفي والتاريخي لتحديد الاطار المفاهيمي للعملة الدولية والتطور التاريخي للعملات الدولية والمنهج التحليلي من خلال محاولتنا تحليل تطور عملية تدويل اليوان الصيني وتفسير بعض النقاط الهامة والمؤثرة في مساعي الصين واستراتيجيتها لتدويل عملتها.

## تقسيم الدراسة :

إجابة على الإشكالية المطروحة وبغية التحقق من الفرضيات المذكورة تم تقسيم الدراسة إلى

فصلين:

-**الفصل الأول:** وتضمن الاطار المفاهيمي لموضوع تدويل العملات، حيث تم التطرق الى مفهوم العملة الدولية من خلال التطرق الى وظائفها، وكذلك الشروط الواجب توفرها حتى تصبح العملة المحلية عملة دولية، مع ذكر السلبيات أو المخاطر التي تواجه الدولة في حالة أصبحت عملتها عملة مطلوبة دوليا في مقابل الفوائد المرجوة منها، كما تم التطرق الى تجارب تاريخية لعملية التدويل على رأسها تدويل الدولار والجنيه الاسترليني وكتجارب معاصرة لمحاولة تدويل الين الياباني والمارك الألماني وذكرنا أسباب نجاح الدولار كعملة عالمية مهيمنة، وأسباب فشل الين والمارك في منافسته.

-**الفصل الثاني:** تطرقنا من خلاله إلى دراسة حالة- عملة الصين- ومحاولة الاخيرة تدويل اليوان من خلال التطرق الى مميزات الاقتصاد الصيني والنظام النقدي للصين ثم تطرقنا الى دوافع الصين لتدويل اليوان وتداعيات ذلك على الدول المجاورة وعلى النظام النقدي الدولي، ثم عرضنا استراتيجية الصين والمسارات المنتهجة لتنفيذ عملية التدويل ثم حللنا مدى نجاح الصين في عملية التدويل من خلال عرض الإنجازات المحققة مقارنة بالتحديات التي تواجهها الصين في سعيها لتدويل الرنمينبي.

# الفصل الأول

الإطار المفاهيمي لتدويل العملات



هناك عملات رسمية عديدة تصدرها دول ذات سيادة، ولكن ليست كل هذه العملات مؤهلة للاستخدام الدولي، لاستخدامها دوليًا يجب أن تكون العملة على الأقل مقبولة دوليًا كوسيلة للتبادل - أي يجب قبولها للمعاملات في السلع والخدمات داخل الدولة ومع وبين الدول الأجنبية.

إن الميزة الرئيسية الأخرى للعملة الدولية هي أنها سائلة، مما يعني أن هناك ما يكفي منها لتلبية الطلب في أي وقت، يعمل النظام النقدي الدولي بشكل أفضل عندما يكون هناك الكثير من السيولة الدولية، مما يضمن إمكانية تسوية المعاملات الدولية على سبيل المثال بسهولة وسرعة، كما يعمل عنصر الثقة في العملة على زيادة الطلب على عملة أكثر من أخرى.

تعمل الدول ذات الاقتصادات الكبرى على تدويل عملتها نظرا لفوائد كثيرة تجنيها مثل الامتيازات التي يمنحها الدولار العملة المهيمنة حاليا على النظام النقدي للولايات المتحدة الأمريكية. في حين أوقفت دول أخرى عملية تدويل عملاتها مثل ألمانيا واليابان (الين والمارك) نظرا للتأثير السلبي لعملية التدويل .

تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين، نتطرق في المبحث الأول إلى ماهية تدويل العملات، للتعرف بشكل مفصل على مفهوم ووظائف العملة الدولية وكذا مستويات وأبعاد التدويل، أما في المبحث الثاني نعرض فيه التطور التاريخي لتدويل العملات.



## المبحث الأول

### ماهية تدويل العملات

إن التداول الدولي للعملة ليس جديدًا، إلا أن دراسة تدويل العملات توسعت مع نجاح تكامل العملة الأوروبية وبداية تدويل الين الياباني وانتشار ظاهرة العولمة الاقتصادية وما تحمله من تحديات وتنافس دولي.

إن تدويل العملة -بمعنى جعلها مستخدمة على نطاق واسع دولياً في تصنيف وتسوية التجارة والمعاملات المالية وحتى عملة احتياط- ليس مهمة سهلة، بل تتطلب بنية تحتية مالية متقدمة، وإطاراً تنظيمياً قوياً، وثقة المستثمرين والدول الأخرى من بين معايير أخرى، نظراً لتعقد عملية التدويل ومخاطره.

ولإحاطة بماهية تدويل العملات، فإنه من الضروري توضيح المفاهيم المتعلقة بالعملة الدولية (المطلب الأول) والشروط الواجب توفرها فيها (المطلب الثاني) ومستويات وابعاد عملية تدويل العملة (المطلب الثالث) وكذلك سلبيات وإيجابيات العملة الدولية (المطلب الرابع).

## المطلب الأول

### مفهوم تدويل العملة

يمكن فهم معنى تدويل العملة بربطه بما يعرف بالعملة الدولية ولهذا سنعرض تعاريف لها فيما يلي:

أشار البنك المركزي الأوروبي إلى مدى استخدام العملة خارج البلد الأصلي أو منطقة الإصدار لوصف العملة "بالدولية"، أي أن ما يميزها عن العملة المحلية هو استخدامها الدولي<sup>1</sup>.

في حين هناك من اعتبر أن العملة الدولية هي العملة التي تستعمل في المعاملات الدولية<sup>2</sup>.

وفقاً لتعريف تدويل العملة في ورقة لوزارة المالية اليابانية عام 1999 بعنوان "تدويل الين للقرن الحادي والعشرين" فإن التدويل يعني استخدام العملة في المعاملات عبر الحدود وتزايد المعاملات الخارجية وحصّة حيازات الأصول من قبل غير المقيمين، على هذا النحو فإن التدويل لا يعني بالضرورة

<sup>1</sup>- راوتي شهرزاد، تحدي الصين: تدويل العملة الصينية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر3، ع 29، م 2، 2014، ص97.

<sup>2</sup> - Kannan, P, "On the Welfare Benefits of an International Currency", IMF Working paper no. 07/49, March.2007,P.4.

توسيع نطاق الاستخدام في جميع أنحاء العالم، بل يعني الاستخدام الممتد عبر الحدود وبين البلدان والمناطق ذات الاعتماد الاقتصادي المتبادل القوي، ولا يعني ذلك أن العملة تصبح عملة رئيسية.<sup>1</sup>

أما الاقتصادي كوهين فقد عرف العملة الدولية على أنها عملة تُستخدم عادة في أي مكان آخر خارج بلدها الأصلي، ولمزيد من التحليل اقترح معيارين مقبولين عمومًا لتعريف العملة الدولية:<sup>2</sup> أولاً: فيما يتعلق بوظيفتها النقدية، فإن العملة الدولية هي عملة مقبولة بشكل عام وتستخدم في السوق العالمية، ويكون لديها جزء من أو كل الوظائف النقدية، مثل كونها المعيار في تحديد سعر التسوية الدولية، ووسيلة للتداول، ووسيلة للدفع، ومخزناً للقيمة.

ثانياً: العوامل التي تدعم استخدامها، يمكن استثمار عملة دولية ليس فقط في بلد واحد، ولكن أيضاً في أجزاء أخرى من العالم.

يتوافق تحليل كوهين مع مفهوم كارل ماركس عن "عملة العالم" من وجهة نظر كارل ماركس، للعملة عمومًا أربع وظائف: كمقياس للقيمة، وسيلة تداول، وسيلة للدفع ومخزن للقيمة. عندما تؤدي عملة دولة ما هذه الوظائف في العالم فإنها تصبح عملة عالمية، أي أن العملات الدولية تتمثل في الدولار والين الياباني واليورو والجنيه الإسترليني البريطاني ودولا هونج كونج والدولار الكندي والدولار الأسترالي، الراند الجنوب أفريقي، وغيرها، بينما تشير العملة العالمية حصرياً إلى عملة دولية يمكنها ممارسة الوظائف النقدية بشكل كامل وفعال، حالياً يمكن تسمية الدولار فقط بالعملة العالمية.

وقد حدد الاقتصادي هارتمان الوظائف الرئيسية الثلاث للعملة الدولية:

أولاً، تعمل كوسيط للتبادل وكمعملة للتدخل ويشمل التبادل تجارة السلع والمعاملات الرأسمالية، يتم استخدام العملة الدولية في القطاع الخاص كوسيلة للتبادل، بينما بالنسبة للحكومة فإن العملة الدولية هي وسيلة للتدخل في السوق لضمان ميزان المدفوعات.

ثانياً، تعمل العملة الدولية كوحدة حساب وكمعملة أساسية، وتعمل كوحدة حساب لتجارة السلع أو المعاملات المالية في القطاع الخاص، وكمعملة أساسية عندما يتم استخدامها من قبل بلد ما كمعيار في تحديد سعر الصرف الرسمي (على سبيل المثال، عندما تربط دولة أخرى سعر صرف عملتها بهذه العملة).

<sup>1</sup>-Akira Nakamura and others, The Internationalization of emerging economy currencies Some thoughts on the Internationalization of the Chinese Renminbi, Brazilian Real, and Russian Ruble, International economic and financial review, n2, 2012, P.3.

<sup>2</sup> - Ruogu Li, Reform of the International Monetary system and Internationalization of the Renminbi, World Scientific Publishing Co. Pte. Ltd., Singapore, 2016, P.P. 227-228.

ثالثاً، يمكن أن تعمل العملة الدولية أيضاً كمخزن للقيمة وعملة احتياطي: إذا تم استخدام عملة دولية كعملة استثمار للأصول المالية في القطاع الخاص، يتم استخدامها كمخزن خاص للقيمة وإذا استخدمت الحكومة عملة دولية أو أصول مالية مسعرة بها، تعمل العملة الدولية كعملة احتياطية.<sup>1</sup>

وخلص إلى القول أن العملة الدولية هي العملة التي تقي بالوظائف الرئيسية الثلاث للنقود (وسيط التبادل، ووحدة الحساب ومخزن القيمة) في سياق دولي.

يذهب كوهين (1971) وكروغمان (1984) خطوة إلى الأمام ويفرقان بين القطاعين الخاص والرسمي، ويؤكدان ضرورة أن تؤدي العملة الدولية الكاملة ست وظائف مثلما هو موضح في الجدول الآتي:

**الجدول رقم (01): الوظائف الست للعملة الدولية.**

وظائف المال	الحكومة	الخواص
مخزن للقيمة	الاحتياطيات الدولية	تبادل العملات
معدل الصرف	عملة للتدخل في الصرف الأجنبي	فترة المعاملات التجارية والمعاملات المالية
وحدة حساب	مرساة لربط العملة	تصنيف المعاملات المالية

المصدر: من إعداد الطالبتين.

يستخدم القطاع الخاص العملة الدولية كوسيلة لتبادل التجارة في السلع والخدمات والأصول، كما أنه يستخدمها كوسيلة لتبادل عملتين بسعر رخيص (عن طريق إجراء صفقتين منفصلتين مقابل الوسيلة الدولية) وكملة فاتورة للسلع (مثل النفط) والأصول (مثل ديون البلدان الناشئة). بالإضافة إلى ذلك، تستثمر الصناديق الخاصة في العملة الدولية كوسيلة للحد من تعرضها للمخاطر وحماية السيولة لديها.

على الجانب الرسمي، تستخدم البنوك المركزية وصناديق الثروة السيادية العملة الدولية لتدخلات الصرف الأجنبي، كعملة احتياطية وكمركز اسمي.

على الرغم من أن هذه الوظائف المختلفة تميل إلى تعزيز بعضها البعض، إلا أن العملة قد تؤدي فقط بعض الوظائف الدولية، على سبيل المثال، قبل عام 1999، لعبت وحدة العملة الأوروبية (ECU) - سلة من العملات الأوروبية) دوراً محدوداً فقط كوسيلة للتبادل للبنوك المركزية، ومخزن للقيمة لكل من القطاعين العام والخاص؛ لقد لعبت دوراً أكثر أهمية كعملة أساسية، لكنها لم تكن وسيلة ولا عملة فاتورة.

<sup>1</sup> - ibid. P. 228.

حقوق السحب الخاصة (SDR) الصادرة عن صندوق النقد الدولي (IMF) تستخدم فقط من قبل القطاع الرسمي. أما بالنسبة إلى الين والجنيه الإسترليني والفرنك السويسري، فإن استخدامها الدولي يتعلق بشكل أساسي بوظيفة تخزين القيمة، ناهيك عن وسائل الصرف أو وحدة الحساب.<sup>1</sup>

بناءً على التحليل المذكور أعلاه للعملة الدولية، يمكننا تعريف تدويل العملة بأنه: " عملية توسيع جزئي أو كلي لوظائف العملة المحلية إلى دول أخرى أو حتى العالم بأسره".<sup>2</sup>

ويمكن القول أنه عندما يتم تدويل عملة بلد معين، يتم استخدام هذه العملة بشكل عام على نطاق أوسع حول العالم. يكون لهذه العملة الخصائص التالية:

(1) يصبح استخدام عملة البلد متكرراً بشكل متزايد في المعاملات الخارجية بما في ذلك التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر والاستثمار في الأوراق المالية.

(2) تشتمل العملة على حصة أكبر من احتياطات العملات الأجنبية للبلدان الأخرى.

## المطلب الثاني

### شروط تدويل العملة

لكي تصبح عملة بلد ما عملة دولية أي أنها تتوسع وظائفها الداخلية ( وسيلة تبادل - وحدة حساب - عملة مخزن للقيمة - أو عملة احتياط) لتشمل الأسواق الخارجية، يجب أن تتوفر عدة شروط منها: الحجم الاقتصادي للبلد المصدر، ومرونة سعر الصرف، وقطاع مالي مفتوح وعميق ومتنوع (حساب رأس مال مفتوح)، بالإضافة لمراكز مالية دولية وبنية تحتية مالية متطورة (مثل نظام الدفع والمقاصة وغيرها) وأخيراً مؤسسات سياسية مستقرة وذات مصداقية وسيادة القانون.

يعتبر الاستخدام الواسع من سمات العملة الدولية، بعبارة أخرى، لكي تكون العملة دولية يجب استخدامها من قبل الجميع وقبولها في كل مكان للقيام بأعمال تجارية عبر الحدود الدولية، وفيما يلي تفصيل ذلك:

### أولاً- شروط التحول إلى عملة دولية:

هناك شرطان مسبقان لتدويل العملة:

- أحدهما هو وجود قطاع اقتصادي وقطاع تجاري بحجم كاف ولكي يحدث هذا، يجب أن يزداد الاعتماد الاقتصادي المتبادل مع المنطقة ذات الصلة ويجب أن تتوسع المعاملات عبر الحدود، المعاملات الجارية والمعاملات الرأسمالية (التجارة بشكل أساسي).

<sup>1</sup> - Harald Badinger, Volker Nitsch, Routledge Handbook of the Economics of European Integration, Routledge, USA, 2015, P. 229.

<sup>2</sup> - Li Ruogu, op. cit. P.229.

- يتمثل الشرط الثاني في عدم وجود قيود أو لوائح في استخدام عملة البلد في الأنشطة، أي تحرير العملة، بمعنى انعدام لهذه اللوائح أو وضع حد أدنى من اللوائح المتعلقة بعملة البلد في المعاملات الجارية والرأسمالية عبر الحدود وفي حالة وجودها يجب إما تخفيفها أو إلغاؤها<sup>1</sup>.

علاوة على ذلك، من أجل استخدام العملة من قبل الكيانات الاقتصادية في البلدان الأخرى، يجب أن تكون الأسواق المالية وأسواق رأس المال المحلية مجهزة ومفتوحة حتى تتمكن الكيانات الاقتصادية داخل وخارج الدولة من إجراء المعاملات المالية والرأسمالية.

على وجه التحديد يجب:

- تحرير أسعار الفائدة والخدمات المالية؛

- إنشاء أسواق أسعار الفائدة وسعر الصرف الآجلة؛

- رعاية الأسواق المالية وأسواق السندات قصيرة الأجل.

يؤدي إنشاء الأسواق المحلية المذكورة وتحريرها إلى تحسين القدرة التنافسية للمؤسسات المالية من خلال تعزيز الأسواق المفتوحة والتنافسية، وينتج عن ذلك قدرة الأسواق المالية ورأس المال المحلية على التعامل مع تدفقات رأس المال المتزايدة الداخلة والخارجة المتوقعة بعد أن تصبح العملة دولية أكثر.

ثبت أن تحرير المعاملات الخارجية بدون الوفاء بهذه الشروط المسبقة كان أحد أسباب انهيار العملة الآسيوية والأزمة المالية 1997-1998 وهو أحد أهم الدروس المستفادة من السنوات الأخيرة<sup>2</sup>.

إذن، سيكون السؤال الحاسم التالي هو ما هي العوامل التي تحدد تدويل العملة في نهاية المطاف؟

وقد سعى الاقتصاديون منذ فترة طويلة إلى معالجة هذا السؤال، حيث قدموا قائمة بالعوامل الاقتصادية المحتملة مع إهمال العوامل السياسية بشكل عام.

بدأ الاقتصاديون السياسيون في السنوات الأخيرة أيضًا في إيلاء اهتمام متزايد لهذه القضية، وقدموا إطارًا تحليليًا تكميليًا:

### ثانياً- العوامل الاقتصادية المحتملة لتحديد تدويل العملة:

يمكن تصنيف العوامل الاقتصادية المختلفة التي تم الاستشهاد بها كمحددات رئيسية للقدرة التنافسية لوضع العملة الدولية إلى حد كبير في فئتين - الثقة والملاءمة - والملاءمة تخضع لتقسيم إضافي إلى فئتين فرعيتين السيولة وشبكة المعاملات.

<sup>1</sup> - Akira Nakamura and others, op. cit. P.4.

<sup>2</sup> - ibid. P.P. 4-5.

تعد الثقة في استقرار قيمة العملة أمرًا بالغ الأهمية لاستخدامها الدولي، حيث يؤدي عدم الاستقرار في قيمة العملة إلى زيادة مخاطر الاحتفاظ بها، وبالتالي تقليل جاذبيتها كمخزن للقيمة.

يمكن أن تتأثر الثقة في العملة بعوامل متنوعة، بما في ذلك السياسات النقدية والمالية لحكومة الدولة المصدرة، وحسابها الجاري وصافي مراكز المدين - وكلها تؤثر على مخاطر الملاءة المالية.<sup>1</sup>

إن السيولة سمة اقتصادية أساسية أخرى للعملة الدولية، حيث يحتفظ المستخدمون عادةً بأموالهم الدولية في شكل أصول سائلة تحمل فائدة بدلاً من أرصدة العملات، وبالتالي، فإن وجود أسواق مالية متطورة ومفتوحة في بلد الإصدار، مما يقلل من تكاليف معاملات العملة، يعد أمرًا مهمًا لاستخدامها الدولي.

في الواقع، لم يحدث ارتفاع الدولار كعملة دولية إلا بعد إنشاء الاحتياطي الفيدرالي في عام 1913، والذي ساهم بشكل كبير في تطوير السوق المالية الأمريكية، كما تم دعم مكانة الجنيه الإسترليني كعملة دولية رائدة من قبل الأسواق المالية في لندن.

وفقًا للخبير الاقتصادي جيفري فرانكل، فإن محددات العملة الدولية هي:

أ. حجم السوق المحلي: إن امتلاك سوق محلي كبير هو أهم معيار للتدويل كما يوفر الطلب الهيكلي العميق حتى عندما يكون الطلب الدولي ضعيفًا. يعطي الإنتاج القوي والتجارة أيضًا ميزة للأمة عندما متابعة التدويل .

ب. العوامل الخارجية للشبكة: جزء مما يجعل العملة ذات قيمة كعملة دولية هو أن الآخرين يستخدمونها بالفعل. نتيجة لذلك، هناك تأثيرات الشبكة لتحقيق التبنّي على نطاق واسع والتي تجعل من الصعب تحقيق التدويل ولكن أيضًا تجعل من الصعب إسقاط عملة دولية بالفعل .

ج. الأسواق المالية: لتحقيق التدويل يجب فتح حساب رأس المال ويجب ألا تكون أسواق المال في البلد الأصلي مفتوحة وخالية من الضوابط فقط، ولكنها أيضًا عميقة ومتطورة.

د. الثقة في العملة: يجب أن تكون العملة المعنية مستقرة، ولا تخضع لتقلبات شديدة، ولها معدل تضخم منخفض<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - Hyoung-kyu Chey, Theories of International Currencies and the Future of the World Monetary Order, International Studies Review International Studies Association, 2012, P.58.

<sup>2</sup> Enea Gjoza, Harvard Kennedy School, RMB Internationalisation Implications for U.S. Economic Hegemony, Belfer Center for Science and International Affairs Cambridge, 2018, P.7.

### المطلب الثالث

#### مستويات وأبعاد تدويل العملة

يعكس تدويل عملة ما التغييرات التي مرت بها في مراحل مختلفة من هذه العملية، وتعكس المستويات المختلفة لتدويل العملات الوضع الدولي للعملات الدولية.

بشكل عام، يبدأ تدويل العملة من منطقة واحدة وقد يمتد إلى العالم بأسره، ومن حيث الوظائف النقدية، تبدأ العملة بالوظيفة الأساسية كوسيط للتبادل ثم تكتسب وظائف أخرى، وينشأ الطلب على هذه العملة دائماً في القطاع الخاص في البلدان الأخرى، فقط عندما تحصل العملة على حصة كبيرة من تجارة السوق وتكتسب تأثيراً كافياً، سيكون هناك طلب عليها من الحكومات الأجنبية لاستخدامها كوسيلة للتدخل في السوق وكملة احتياطية.

ولذلك سنركز في هذا المطلب على درجة وحجم تدويل العملات (أولاً)، وهرمها (ثانياً)، وانعكاس تدويل العملة على وظائفها (ثالثاً).

#### أولاً- درجة وحجم تدويل العملات:

تعتمد درجة تدويل العملة على حجم استخدامها على سبيل المثال، بفضل الحجم الاقتصادي لجنوب إفريقيا وتأثيرها في جنوب إفريقيا، يتم تداول عملتها، الران (ZAR) ، على نطاق واسع في الداخل وفي البلدان المجاورة الثلاثة، وقد توصلت دول جنوب إفريقيا في عام 1986 إلى اتفاقية المنطقة النقدية المشتركة، حيث أصبح الراند العملة الرسمية في ليسوتو وسوازيلاند في عام 1992، بعد استقلالها، انضمت ناميبيا أيضاً إلى هذه الاتفاقية، ومع ذلك فإن مستوى تدويل الراند ليس مرتفعاً، لأنه يُستخدم فقط في هذه البلدان الأربعة الواقعة في جنوب إفريقيا.

على النقيض من ذلك، يتم استخدام الين الياباني على نطاق واسع في شرق آسيا وجنوب شرق آسيا، مع العديد من وظائف العملة الدولية، على الرغم من عدم وجود جميع وظائفها. يستخدم الين بشكل أساسي للتسوية في التجارة الدولية، لكن نسبته لمثل هذه التسوية ليست عالية.<sup>1</sup>

نادراً ما تستخدم الدول الأخرى الين كعملة أساسية لها من بين العملات الدولية، يتم استخدام الدولار على نطاق واسع، هذا هو الحال بشكل خاص في أمريكا اللاتينية حيث يتم استخدام الدولار كعملة أساسية. في شرق آسيا التي تضم أكبر عدد من الاقتصادات الناشئة، تربط معظم البلدان عملاتها

<sup>1</sup> - Ruogu Li, op. cit. P.229.

بالدولار، في التجارة الدولية، يتم تسعير العديد من المنتجات مثل الزيت وفول الصويا والذرة وما إلى ذلك بالدولار.<sup>1</sup>

### ثانياً: هرم العملات

لطالما اتسمت العلاقات الدولية بدرجة من التسلسل الهرمي، يكون صحيحاً بالنسبة للعملات الدولية، إذ تؤدي المنافسة عبر الحدود بطبيعة الحال إلى ظهور نسيج ثري من التسلسل الهرمي في عالم المال، ويمكن أن يصل استخدام وتأثير عدد قليل من العملات الشائعة إلى ما هو أبعد من الاختصاصات القانونية لسلطات إصدارها، بحيث تمتد إلى أجزاء كبيرة من العالم، في حين أن المجالات الفعالة للعملات الأخرى تنقلص بشكل حاد، وأحياناً بشكل كبير.

في العصر الحديث، تم تأكيد المكانة المرتفعة للعملات من خلال تسميات مثل "العملات الرئيسية" أو حتى "عملات الأحلام" - الأموال التي يحلم بها المستثمرون، منذ ما يقرب من نصف قرن، قدمت العالمة البريطانية الشهيرة سوزان سترينج أول تصنيف منهجي للعملات الأكثر استخداماً في العالم، أربعة أنواع من النقود الدولية: العملات المحايدة والعملات العليا والعملات الرئيسية والعملات المتفاوض عليها:

\*العملات المحايدة: هي الأموال التي تجذب الجهات الفاعلة في السوق لأسباب اقتصادية بحتة (القيمة المستقرة، العوامل الخارجية للشبكة، وما شابه).

\*العملات العليا: بإضافة هيمنة الدولة المُصدِرة في الهياكل ومجالات القضايا ذات الصلة، يمكن وصف العملة بأنها العملة الأعلى.

\*العملات الرئيسية: مشتقة من علاقات التبعية الرسمية، مثل العلاقات الاستعمارية، وتعتمد على درجة من الإكراه.

\*العملات المتفاوض عليها: تعتمد بشكل أكبر على الإقناع وهي ناتجة عن المساومة الدبلوماسية أو التفاهات غير الرسمية لتعزيز أو الحفاظ على الاستخدام الأجنبي .

على أساس تقسيم "سوزان سترينج" وضع كوهين صورة هرم العملات لتمثيل التسلسل الهرمي للنقود بشكل كامل حول العالم.<sup>2</sup>

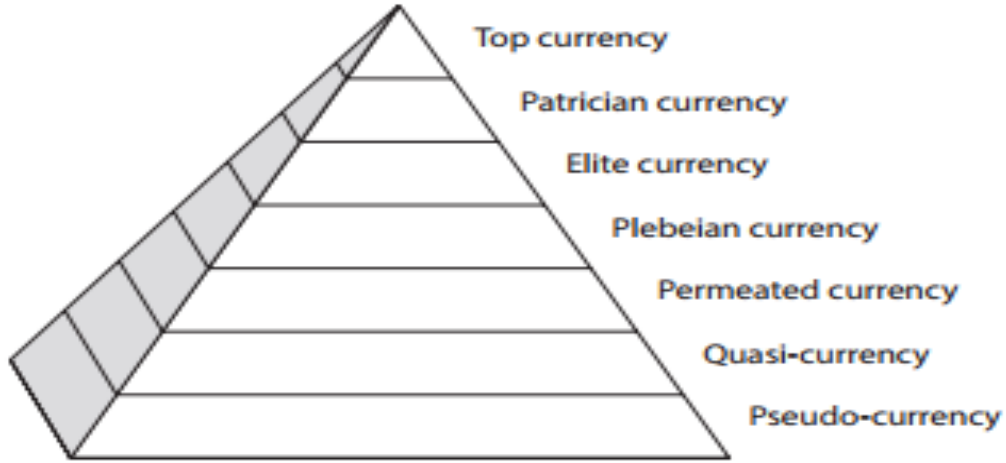
<sup>1</sup> - ibid. P.230

<sup>2</sup> - Benjamin J. Cohen, Currency Power: Understanding Monetary Rivalry , Princeton University Press, Oxford , 2015, P.16 .



هرم العملة هذا ضيق عند الذروة، حيث تهيمن عملة أو أكثر، ويتسع نطاقه بشكل متزايد أدناه، مما يعكس درجات متفاوتة من الدونية التنافسية، تتمثل ميزة الصورة الهرمية في أنها تمتد إلى أسفل لتأخذ في الاعتبار الدرجات الأخرى الأقل في التسلسل الهرمي أيضاً، على الرغم من صعوبة تشغيلها لأغراض تحليلية، الصورة، ومع ذلك، فإن هرم العملات مفيد في نقل تنوع العلاقات التنافسية للعملات. تم تحديد سبع فئات أو طبقات من العملة في هرم العملات كما يوضح ذلك الشكل أدناه:

الشكل رقم (01): هرم فئات العملات.



Source: Benjamin J. Cohen, Op.cit. P.19.

وتهدف التسميات الخاصة بكل طبقة، إلى إبراز الصور العمودية شديدة الانحدار المناسبة لرسم خرائط دقيقة للجغرافيا النقدية، الفئات السبع هي كما يلي:

**العملة الأعلى:** هذا التصنيف النادر مخصص فقط للعملات الدولية الأكثر احتراماً، تلك التي يهيمن استخدامها على معظم إن لم يكن جميع أنواع الأغراض العابرة للحدود والتي تحظى بشعبية عالمية إلى حد ما، ولا تقتصر على أي منطقة جغرافية معينة. في العصر الحديث، يمكن القول إن عملتين فقط تأهلتا لهذا المكانة المرموقة هما الجنيه الإسترليني البريطاني قبل الحرب العالمية الأولى والدولار الأمريكي بعد الحرب العالمية الثانية.

من حيث المبدأ، قد تكون هناك أكثر من عملة رئيسية واحدة مؤيدة في وقت واحد، كما كان الحال مع الجنيه والدولار معاً خلال فترة ما بين الحربين، قبل أن يتجه الجنيه الإسترليني إلى ما ثبت أنه انخفاض طويل لا رجعة فيه، تحتل الورقة الخضراء أعلى طبقة في هرم العملات على الرغم من أن الشكوك حول مستقبل الدولار منتشرة على نطاق واسع، مما أثار جدلاً محتدماً، إلا أن التفوق العالمي للعملة، في الوقت الحالي، لا يزال ثابتاً.

(1) **العملة الارستقراطية:** نجد العملات التي تقل عن أعلى مرتبة بقليل، والتي يعد استخدامها لأغراض مختلفة عبر الحدود، على الرغم من كونها كبيرة هي أقل من المهيمنة، والتي تعتبر شعبيتها على الرغم

من انتشارها هي أقل من العالمية. وقد استأنف استخدامها ببساطة بسبب صفاتها الاقتصادية الكامنة، تشمل هذه الفئة اليورو الذي يحتل المرتبة الثانية بعد الدولار في معظم فئات الاستخدام عبر الحدود، بعد إنشائه في عام 1999، توقع العديد من المراقبين أن يتجه اليورو لتحقيق التكافؤ مع الدولار، أو ربما يتجاوزه، نسبياً.<sup>1</sup>

بعد بداية سريعة لليورو، سرعان ما استقر استخدام العملة عبر الحدود، وخاصة بعد مشاكل الديون السيادية في أوروبا التي بدأت في ربيع عام 2010، ينتشر استخدامه حالياً في المناطق النائية المباشرة للاتحاد الأوروبي حول المحيط الأوروبي وفي أجزاء من ساحل البحر الأبيض المتوسط وأفريقيا.

إن العملة الأرستقراطية الأخرى الوحيدة في هذه الأيام هي الين الياباني، على الرغم من فقدان بعض شعبيته في الآونة الأخيرة، كما يتوقع العديد من المراقبين أن ينضم اليوان الصيني قريباً إلى صفوف العملات الأرستقراطية، حتى أن البعض يتوقع أن يتفوق الرنمينبي يوماً ما على الدولار واصفاً صعوده بأنه "لا يمكن إيقافه".

**3 ) عملة النخبة:** تدخل ضمن هذه الفئة العملات ذات الجاذبية الكافية للتأهل لدرجة معينة من الاستخدام الدولي ولكنها لا تتمتع بتأثير مباشر خارج حدودهم الوطنية. يمكن اعتبار هذه الأموال أيضاً متوافقة مع ما تعنيه "سترينج" بالعملات المحايدة، وتشمل قائمة عملات النخبة الجنيه البريطاني (لم تعد عملة رئيسية أو حتى عملة أرستقراطية)، والفرنك السويسري، والدولار الأسترالي والكندي.

يتم استخدام كل هذه العملات إلى حد ما في العملات العالمية والأسواق المالية بسبب خصائصها الاقتصادية المتأصلة. بالإضافة إلى ذلك، يلعب الدولار الأسترالي والرانند الجنوب أفريقي أدواراً مهمة كمرساة لسعر الصرف وعملة احتياطية في المناطق المجاورة لكل منهما في جنوب المحيط الهادئ وجنوب إفريقيا.<sup>2</sup>

**4) العملة العامة:** وهي نقود ذات استخدام دولي محدود يقتصر استخدامها على الحدود في الفواتير التجارية مثلاً في بعض اقتصادات الأسواق الناشئة ذات الدخل المتوسط (على سبيل المثال، سنغافورة وكوريا الجنوبية وتايوان) والدول الأكثر ثراءً المصدرة للنفط (على سبيل المثال، الكويت والمملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة).

**5) عملة متغلطة:** يندرج في هذه الفئة العملات التي تتعرض قدرتها التنافسية للخطر بشكل فعال حتى في الداخل، من خلال ما يسميه الاقتصاديون استبدال العملة - اعتماد السكان لعملة أجنبية شعبية كبديل مفضل للعملة الوطنية، على الرغم من أن السيادة النقدية الاسمية لا تزال ملكاً للحكومة المصدرة، إلا أن

<sup>1</sup> - Benjamin J. Cohen, Currency Statecraft: Monetary Rivalry and Geopolitical Ambition, The University of Chicago Press, Chicago, 2019, P.19.

<sup>2</sup> - Benjamin J. Cohen, Currency Power: Understanding Monetary Rivalry, op. cit. P.P. 17-18.

النقود الأجنبية تحل محل العملة المحلية، لا سيما كمخزن للقيمة، وحالياً يتسع نطاق العملات المتداخلة في الواقع، يشمل العديد من اقتصادات العالم النامي ولا سيما في أمريكا اللاتينية وجنوب شرق آسيا. (6) **شبه العملة:** هي عملات تحتفظ بالسيادة الاسمية ولكنها مرفوضة إلى حد كبير في الممارسة العملية لمعظم الأغراض. مجالهم قانوني أكثر من كونه تجريبياً. لم يتم استبدالها فقط كمخزن للقيمة بل كوحدة حساب ووسيط للتبادل، تشير الدلائل إلى أن هذه الفئة لوحظت في عدد من الاقتصادات الهشة حول العالم<sup>1</sup>.

(7) **العملة الزائفة:** أكثر الأمثلة وضوحاً على العملات الزائفة هي النقود الرمزية مثل العملة البنمية بالبوا balboa، الموجودة في البلدان التي تكون فيها العملة الأجنبية الأقوى مثل الدولار هي العملة القانونية المفضلة، جنباً إلى جنب مع العديد من العملات الصغيرة المتداخلة وأشباه العملات، وغالباً يتم رفض العملات الزائفة باعتبارها عملات غير مرغوب فيها.<sup>2</sup>

### ثالثاً: انعكاس درجة تدويل العملة على وظائفها:

إن الوظيفة الأساسية للعملة الدولية هي العمل كوسيط للتبادل، والذي يشمل بشكل أساسي تجارة السلع والخدمات والمعاملات الرأسمالية.

تتبع في تجارة السلع درجة تدويل العملة بشكل أساسي من خلال معدل استخدام العملة لتسوية حسابات استيراد وتصدير السلع، وتتبع في المعاملات الرأسمالية درجة تدويل العملة بشكل أساسي على معدل استخدام العملة لمعاملات الصرف الأجنبي، بينما في عمليات الدفع والتسوية في التجارة الدولية، يتم استخدام الدولار من قبل العديد من البلدان في 50% أو أكثر من حسابات الواردات والصادرات.

يشكل استخدام الدولار في فرنسا وبريطانيا وألمانيا فقط 30% من إجمالي صادراتها، لكن نسبته أعلى لواردات هذه البلدان، لذلك من الواضح أن الدولار هو أهم عملة دفع وتسوية في الواردات والصادرات العالمية.

يعمل اليورو بشكل أساسي كوسيط للتبادل داخل منطقة اليورو وهو أقل استخداماً خارج المنطقة، إن الدولار واليورو هما عملتا التسوية والتسعير الرئيسيتان في التجارة الدولية. وبالمقارنة، فإن استخدام الين أقل كوسيلة للتبادل، وحتى أنه ليس شائع الاستخدام للواردات مثل الجنيه الإسترليني والدولار الأسترالي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - Benjamin J. Cohen, Currency Statecraft: Monetary Rivalry and Geopolitical Ambition, op. cit. P.P.19-20.

<sup>2</sup> - ibid. P.20.

<sup>3</sup> - Ruogu Li, op. cit. P. 230.

## الفصل الأول/ الإطار المفاهيمي لتدويل العملات

### الجدول رقم (02): توزيع العملات من حجم تداول العملات الأجنبية خارج البورصة.

1 في المائة من متوسط حجم التداول اليومي في أبريل (نظرًا لوجود عملتين في كل معاملة، فإن مجموع النسبة المئوية لأسهم العملات الفردية يبلغ 200% بدلاً من 100%).

Currency	2004		2007		2010		2013		2016		2019	
	Share	Rank	Share	Rank	Share	Rank	Share	Rank	Share	Rank	Share	Rank
USD	88.0	1	85.6	1	84.9	1	87.0	1	87.6	1	88.3	1
EUR	37.4	2	37.0	2	39.0	2	33.4	2	31.4	2	32.3	2
JPY	20.8	3	17.2	3	19.0	3	23.0	3	21.6	3	16.8	3
GBP	16.5	4	14.9	4	12.9	4	11.8	4	12.8	4	12.8	4
AUD	6.0	6	6.6	6	7.6	5	8.6	5	6.9	5	6.8	5
CAD	4.2	7	4.3	7	5.3	7	4.6	7	5.1	6	5.0	6
CHF	6.0	5	6.8	5	6.3	6	5.2	6	4.8	7	5.0	7
CNY <sup>a</sup>	0.1	29	0.5	20	0.9	17	2.2	9	4.0	8	4.3	8
HKD <sup>3</sup>	1.8	9	2.7	8	2.4	8	1.4	13	1.7	13	3.5	9
NZD <sup>3</sup>	1.1	13	1.9	11	1.6	10	2.0	10	2.1	10	2.1	10
SEK	2.2	8	2.7	9	2.2	9	1.8	11	2.2	9	2.0	11
KRW <sup>3</sup>	1.1	11	1.2	14	1.5	11	1.2	17	1.7	15	2.0	12
SGD <sup>3</sup>	0.9	14	1.2	13	1.4	12	1.4	15	1.8	12	1.8	13
NOK <sup>3</sup>	1.4	10	2.1	10	1.3	13	1.4	14	1.7	14	1.8	14
MXN <sup>3</sup>	1.1	12	1.3	12	1.3	14	2.5	8	1.9	11	1.7	15
INR <sup>3</sup>	0.3	20	0.7	19	0.9	15	1.0	20	1.1	18	1.7	16
RUB <sup>3</sup>	0.6	17	0.7	18	0.9	16	1.6	12	1.1	17	1.1	17
ZAR <sup>3</sup>	0.7	16	0.9	15	0.7	20	1.1	18	1.0	20	1.1	18
TRY <sup>3</sup>	0.1	28	0.2	26	0.7	19	1.3	16	1.4	16	1.1	19
BRL <sup>3</sup>	0.3	21	0.4	21	0.7	21	1.1	19	1.0	19	1.1	20
TWD <sup>3</sup>	0.4	18	0.4	22	0.5	23	0.5	23	0.6	23	0.9	21
DKK <sup>2</sup>	0.9	15	0.8	16	0.6	22	0.8	21	0.8	21	0.6	22
PLN <sup>3</sup>	0.4	19	0.8	17	0.8	18	0.7	22	0.7	22	0.6	23
THB <sup>4</sup>	0.2	22	0.2	25	0.2	26	0.3	27	0.4	24	0.5	24
IDR <sup>4</sup>	0.1	27	0.1	29	0.2	30	0.2	30	0.2	31	0.4	25
HUF <sup>3</sup>	0.2	23	0.3	23	0.4	24	0.4	24	0.3	27	0.4	26
CZK <sup>4</sup>	0.2	24	0.2	24	0.2	27	0.4	26	0.3	28	0.4	27
ILS <sup>4</sup>	0.1	26	0.2	27	0.2	31	0.2	29	0.3	29	0.3	28
CLP <sup>4</sup>	0.1	25	0.1	30	0.2	29	0.3	28	0.2	30	0.3	29
PHP <sup>4</sup>	0.0	32	0.1	31	0.2	28	0.1	31	0.1	33	0.3	30
AED	...	55	...	57	...	57	...	41	...	39	0.2	31
COP <sup>4</sup>	0.0	34	0.1	34	0.1	32	0.1	33	0.2	32	0.2	32
SAR <sup>4</sup>	0.0	33	0.1	33	0.1	33	0.1	34	0.3	26	0.2	33
MYR <sup>4</sup>	0.1	30	0.1	28	0.3	25	0.4	25	0.4	25	0.1	34
RON <sup>4</sup>	...	56	0.0	35	0.1	34	0.1	32	0.1	34	0.1	35
OTH	6.6		7.7		4.7		1.7		2.2		2.2	
<b>Total</b>	<b>200.0</b>		<b>200.0</b>		<b>200.0</b>		<b>200.0</b>		<b>200.0</b>		<b>200.0</b>	

Source: Triennial Central Bank Survey, Foreign exchange turnover in April 2019, Bank for International Settlements ,p10 site: [https://www.bis.org/statistics/rpfx19\\_fx.pdf](https://www.bis.org/statistics/rpfx19_fx.pdf)

من الجدول السابق نلاحظ اختلاف العملات في وظيفتها كوسيلة للتبادل من حيث المعاملات في رأس المال، ويوضح الجدول أعلاه أن الدولار يحتل المركز المهيمن في معاملات الصرف الأجنبي العالمية، ويحتل اليورو المرتبة الثانية، ولكن هناك فجوة كبيرة بين الاثنين، وهو ما يتوافق مع دور اليورو في تسوية التجارة الدولية.

مع ذلك يمكن الملاحظة بوضوح بقاء مستويات معاملات الصرف بالدولار في نفس المستوى تقريبا من 2004 (88.0) إلى غاية 2019 (88.3)، مع انخفاض أحيانا محسوس خلال هذه المدة، بينما سجل التعامل باليورو ارتفاعا بسيطا سنة 2010، ثم انخفاض واضح إلى غاية سنة 2019 (32.3).

سجل أيضا التعامل بالجنيه الاسترليني والين الياباني والفرنك السويسري انخفاضا ملحوظا عن المستويات المسجلة سنة 2004.

ويلاحظ من جهة أخرى النمو السريع لاستخدام عملات بعض الاقتصادات الناشئة لاسيما الرمينبي (RMB) في معاملات الصرف الأجنبي العالمية، حيث بعد أن سجل الرمينبي مستوى 0.1 سنة 2004، أصبح 4.3 سنة 2019، لينتقل التصنيف العالمي للعملة الصينية من المرتبة 29 إلى المرتبة 8 عالميا.

### المطلب الرابع

#### إيجابيات وسلبيات تدويل العملة

تفيد العملة الدولية الاقتصاد العالمي من خلال تسهيل التجارة عبر الحدود والاستثمار بطريقة مشابهة لتلك التي تساهم من خلالها العملة الوطنية في الاقتصاد الوطني. ومع ذلك، تتمتع الدولة التي تصدر عملة دولية بفوائد كبيرة، ولكنها قد تتحمل أيضا تكاليف باهضة جراء ذلك، وتبقى فوائد وسلبيات العملة الدولية بالنسبة لدولة الإصدار نفسها أكثر غموضًا، في الواقع، سعت بعض الدول لتسهيل تدويل عملاتها سعياً وراء الفوائد، بينما امتنع البعض الآخر عمداً عن ذلك خوفاً من تكاليفها.

#### أولاً : الإيجابيات

##### • من منظور اقتصادي:

يوفر تدويل العملة مزايا للبلد الأصلي من حيث النشاط الاقتصادي، سواء خلال الأوقات العادية أو في الأوقات غير العادية، خلال الأوقات العادية، فإن تدويل عملة بلد ما يحقق المزايا التالية:

- يقلل من مخاطر تقلبات أسعار الصرف في التجارة، حيث تتحمل الشركات مخاطر أقل لتقلبات أسعار الصرف خاصة عند إجراء التجارة والتسويات بعملة البلد الأم، على الرغم من أن تطوير المشتقات قد زاد من سهولة التحوط ضد مخاطر أسعار الصرف، إلا أن التحوط مكلف.<sup>1</sup>

- يجعل المؤسسات المالية أكثر قدرة على المنافسة دولياً؛ إذ تزداد القدرة التنافسية للمؤسسات المالية عندما يتم استخدام عملة البلد الأم على نطاق أوسع في المعاملات المالية، وهو أمر مهم لمعاملة عملة البلد، وفي ظل هذه الظروف من المرجح أن تزداد فرص العمل، وأن يتمتع القطاع المصرفي المحلي بامتياز الوصول إلى موارد البنك المركزي لبلده، وبالتالي يمكنه إنشاء التزامات نقدية مقومة بالعملة بسهولة أكبر، وهناك من سمي هذه المكاسب "ربيع الطائفة".<sup>2</sup>

- قد تستفيد كل من البنوك والمؤسسات المالية غير المصرفية أيضاً من ارتفاع الطلب الأجنبي على مجموعة واسعة من الخدمات المالية (مثل تمويل التجارة أو أعمال الصرف الأجنبي أو الاستثمار الخدمات) من الأسواق والمؤسسات المالية في دولة الإصدار، ويرجع ذلك جزئياً إلى معرفتها بالعملة وجزئياً إلى اتساع الأسواق المالية وعمقها، وربحية القطاع المالي تفيد بدورها القطاع غير المالي المحلي أيضاً، من خلال خفض تكاليف رأس المال في الاقتصاد.

- المقتنيات الأجنبية من النقد - الأوراق النقدية والعملات المعدنية - تعادل القروض بدون فوائد من الأجانب إلى الدولة المُصدرة، حيث لا يتم دفع أي فائدة لها، ويمكن للدولة المُصدرة أن تتمتع بمدخرات الفوائد نتيجة لذلك، ووفقاً لأحد التقديرات، يتم تداول حوالي 60 في المائة من جميع أوراق بنك الاحتياطي الفيدرالي الأمريكي خارج الولايات المتحدة، وتكلفة اقتراض تبلغ 4 في المائة، وتبلغ مدخرات الفوائد المترتبة على حكومة الولايات المتحدة حوالي 0.1 في المائة من إجمالي الناتج المحلي (حوالي 18 مليار دولار في السنة).

- انخفاض تكاليف الاقتراض للدولة المُصدرة، والتي تُقاس بالفرق بين العوائد (الأعلى) على الأصول الأجنبية التي حصلت عليها الدولة المُصدرة والتكلفة (الأقل) لالتزاماتها الأجنبية، وتنشأ هذه المكاسب جزئياً، مع ميل الطلب المتزايد على الأصول المقومة بالعملة المحلية إلى تقليل العائد المطلوب عليها من خلال زيادة السيولة، ويُقدَّر أن نسبة رسوم سك العملة الأمريكية المستمدة من هذا المصدر تتراوح بين واحد وثلاثة بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي.<sup>3</sup>

من ناحية أخرى، تعتبر العملات الدولية مفيدة أيضاً خلال الأوقات غير العادية:

<sup>1</sup> - Akira Nakamura and others, op. cit. P.231

<sup>2</sup> - Hyoung-kyu Chey, The Concepts, Consequences, and Determinants of Currency Internationalization, GRIPS Discussion Paper 13-03, National Graduate Institute for Policy Studies, Japan, 2013, P.7.

<sup>3</sup> - ibid. P.6.

- قد تكون الفائدة الأكثر أهمية التي تعود على الدولة التي تصدر عملة دولية هي قدرتها على تمويل عجز ميزان المدفوعات بعملتها الخاصة، وفي هذا الصدد، تم انتقاد قدرة الولايات المتحدة على إدارة عجز ميزان المدفوعات عن طريق طباعة دولارات إضافية على أنها "امتياز باهظ" للولايات المتحدة من قبل فاليري جيسكار ديستان، وزير المالية الفرنسي في الستينيات.<sup>1</sup>

- يتضاءل تأثير تقلبات أسعار الصرف للعملات الرئيسية مثل الدولار الأمريكي واليورو بالإضافة إلى العملات الرئيسية الأخرى خلال الأزمة المالية العالمية وأزمة الديون بعد انهيار بنك الإخوة ليمان في عام 2008، تذبذبت قيمة الدولار الأمريكي واليورو بشكل كبير وكثيراً ما نشأ نقص في السيولة. على الرغم من أن التأثير الناجم عن التقلبات في هذه العملات لا يمكن القضاء عليه تماماً، إلا أن استخدام عملة البلد الأم أو المزيد من المعاملات المباشرة بعملات أخرى غير الدولار الأمريكي واليورو قد يكون قد قلل من التأثيرات في حالة حدوث أزمات مماثلة في المستقبل.<sup>2</sup>

- التخفيف من مخاطر تقلب أسعار الصرف للبلدان الناشئة نتيجة تدويل العملة يمكن أن يساهم في استقرار الأوضاع المالية للمنطقة وكذلك توسيع التمويل الدولي.

- في الآونة الأخيرة ظهر اهتمام أكبر بالعملات الدولية لقدرتها على تجنب آثار انضباط السوق على سياسات الاقتصاد الكلي بشكل عام. كما تم التأكيد بشكل متزايد على أن القدرة على الاقتراض دولياً بالعملة المحلية يقلل من مشكلة عدم تطابق العملات، والتي عانى منها العديد من اقتصادات الأسواق الناشئة بشدة خلال الأزمات المالية بما في ذلك الأزمة العالمية الأخيرة.<sup>3</sup>

#### • من منظور سياسي:

- إن الاستخدام الدولي للعملة يعزز استقلالية سياسة الدولة المصدرة، على جانبيين:

الجانب الداخلي لسلطتها، يتمثل في استقلالية سياسة الدولة عن الأسواق، حيث أن الاستخدام الدولي لعملتها يزيد من قدرتها على تجنب أعباء تعديل الاختلالات الخارجية - إما عن طريق "تأخير" التعديل أو "تحويل" هذه الأعباء إلى عاتق الآخرين، حيث تكون قادرة على تأخير التعديل ويمكنها تمويل عجزها بشكل فعال بأموالها الخاصة، ويمكنها أيضاً "تحويل" أعباء التكيف الخاصة بها إلى الآخرين من خلال قدرتها على خفض قيمة عملتها، حيث يتم تحديد ديونها للأجانب، أو باستخدام

<sup>1</sup> - Oatley, T., & Winecoff, W. Handbook of the International Political Economy of Monetary Relations, Edward Elgar Publishing, USA, 2014, P.42.

<sup>2</sup> - Akira Nakamura, op. cit .P.4.

<sup>3</sup> - Hyoungh-kyu Chey, op. cit. P.7.

سعر الصرف كأداة للضغط على البلدان الأجنبية لاعتماد سياسات اقتصاد كلي توسعية للمساعدة في تحسين أرصدها الخارجية دون تعديل<sup>1</sup>.

الجانب الخارجي لسلطتها يتمثل في استقلاليتها عن الدول الأخرى أيضاً، لأن استخدامها لعملة خاصة بها في الأنشطة الاقتصادية الدولية يقلل من اعتمادها على العملات الأجنبية، مما يقلل من قدرة الدول الأجنبية على التأثير عليها بل ويمنحها قوة للتأثير على الآخرين<sup>2</sup>.

- يزيد الاستخدام الدولي للعملة من القوة القسرية للدولة المصدرة لها - "قوتها الصارمة" - للتأثير على الدول الأخرى بطرق مباشرة، مثل اعتمادها على العملة في الاقتصاد الدولي. قد تمنح الأنشطة نفوذاً أو مزايا سياسية كبيرة على الدولة المصدرة . على سبيل المثال، استفادت الولايات المتحدة من اعتماد الدول الأخرى على شبكة المقاصة بالدولار الأمريكية كأداة للسياسة الخارجية أثناء أزمة بنما في أواخر الثمانينيات، وكذلك في مبادرتها الدولية لتعزيز تنظيم مكافحة غسل الأموال في الثمانينيات والتسعينيات<sup>3</sup>.

- كما قد يؤدي الاستخدام الدولي للعملة إلى تقوية القوة الناعمة للدولة المصدرة - قدرتها على حمل الآخرين على فعل ما تريد من خلال الاستيعاب أو الجذب بدلاً من استخدام الإكراه أو الدفع - بطريقة رمزية، حيث لطالما اعتبرت العملات أساسية، الرموز الملموسة للسيادة واستخداماتها الواسعة عبر الحدود كعلامات واضحة للعيان على قوة البلدان المصدرة<sup>4</sup>.

### ثانياً: سلبيات تدويل العملة

من ناحية أخرى، هناك تكاليف مرتبطة بتدويل العملة:

- التكلفة الأساسية لتدويل العملة هي فقدان السيطرة على السياسة النقدية، وعلى سعر الصرف: أولاً، قد تقدم البنوك خارج الدولة المصدرة قروضاً بالعملة الدولية، مما يؤدي إلى عدم استقرار محتمل في تكوين النقود، وثانياً، قد تنفذ السيولة النقدية لهذه البنوك أيضاً من العملة الدولية، مما يدفع البنك المركزي المصدر إلى لعب دور المقرض الدولي كمالأخيراً، مما قد يؤدي إلى تعارض مع الأهداف المحلية لسياسته النقدية، وأخيراً، نظراً لأن السياسة النقدية للبلد المصدر هي قضية نظامية عالمية، فقد يجد البنك المركزي المصدر نفسه مُجبراً على مراعاة الوضع في الخارج عند تصميم سياسته النقدية، مرة أخرى في خطر تناقض تفويضاته أو اعتماداته المحلية<sup>5</sup>.

<sup>1</sup> - ibid. P.9.

<sup>2</sup> - Cohen, Benjamin J. The Benefits and Costs of an International Currency: Getting the Calculus Right. Open Economies Review 23(1), 2012, P.P.17-18.

<sup>3</sup> - Hyoung-kyu Chey, op. cit. P.9.

<sup>4</sup> - Cohen, Benjamin J. The Yuan Tomorrow? Evaluating China's Currency Internationalisation. New Political Economy 17(3), 2012, P.19.

<sup>5</sup> - Agnès Bénassy-Quéré. The euro as an international currency. Working Paper n°41, Sorbonne Economics Center, Halshs, 2015, P.13.



يشبه روبرت مونديل السلبية المذكورة بـ "الثالوث المستحيل" ، والذي كان يقصد به سعر صرف ثابت مقترن بحركة رأس المال غير المقيدة وسياسة نقدية ذات توجه محلي، إذ لا ينطوي تدويل العملة بالضرورة على إزالة جميع القيود المفروضة على تحركات رأس المال؛ قد تستمر الحكومة في فرض قيود على تعاملات المقيمين في أدوات العملات الأجنبية، ومع ذلك، يعمل التدويل على توسيع نطاق شراء وبيع أدوات العملة المحلية للمقيمين وغير المقيمين، مما يحد من قدرة البنك المركزي على التأثير على أسعار الفائدة المحلية وعرض النقود المحلية من خلال عمليات السوق المفتوحة.<sup>1</sup>

هذا القيد ليس شديداً في حالة الولايات المتحدة أو منطقة اليورو، حيث الأسواق المحلية للديون الحكومية كبيرة جداً، على الرغم من أن الحيازات الأجنبية كبيرة أيضاً، قد يكون أكثر حدة في البلدان ذات أسواق الديون الأصغر بالنسبة لحجم اقتصاداتها الحقيقية، وقد تضطر إلى التخلي عن استخدام السياسة النقدية للتأثير على النشاط الاقتصادي المحلي أو بدلاً من ذلك التخلي عن استقرار سعر الصرف، وقد تبنت هونغ كونغ الخيار الأول: تتخلى سلطة النقد في هونغ كونغ عن استخدام السياسة النقدية للتأثير على النشاط الاقتصادي المحلي - فهي تستبدل كميات غير محدودة من دولارات هونغ كونغ مقابل الدولار الأمريكي بسعر صرف ثابت، بينما اعتمدت سنغافورة الخيار الثاني: تعتمد سلطة النقد السنغافورية على تغييرات أسعار الصرف للتأثير على النشاط الاقتصادي المحلي، بدلاً من الاعتماد على تغييرات أسعار الفائدة لهذا الغرض.<sup>2</sup>

- التكلفة الثانية وهي تكلفة مألوفة تتمثل في إمكانية معاناة الدولة التي يتم الاحتفاظ بدينها بالعملة المحلية على نطاق واسع في الخارج، سواء تم إصداره في الخارج أم لا، من انخفاض كبير في قيمة عملتها إذا اعتقد حاملوه الأجانب أن أسعار أصول الدولة قد تنخفض بشكل حاد، قد يبيعون مطالباتهم، ثم يبيعون عائدات مبيعاتهم في سوق الصرف الأجنبي، مما يتسبب في انخفاض قيمة عملة البلد، قد يعتمد الكثير بعد ذلك على الطريقة التي يتعامل بها بلد لديه عملة دولية مع مشكلة الثقة، أي ما إذا كان يسمح لعملته بالانخفاض عندما يقوم الأجانب (والمقيمون) بتقليل ممتلكاتهم من أصول العملة المحلية، أو ما إذا كان يحتفظ باحتياطيات كبيرة من العملات الأجنبية بما يكفي للحد من الاستهلاك، ومع ذلك، في كلتا الحالتين، ستؤدي المبيعات الأجنبية لأصول العملة المحلية إلى خفض أسعارها، وسيعاني المستثمرون المحليون في البلاد من خسائر.

التكلفة الثالثة هي المخاطر التي يتعرض لها النظام المالي المحلي من جراء إصدار الديون الخارجية لسكان البلد نفسه، وقد لا يؤدي تعويم دين العملة المحلية في الأسواق الخارجية إلى إلحاق

<sup>1</sup> - Peter B Kenen. "Currency internationalisation: an overview," BIS Papers chapters, in: Bank for International Settlements, Currency internationalisation: lessons from the global financial crisis and prospects for the future in Asia and the Pacific, volume 61, 2011, P.14.

<sup>2</sup> - Peter B Kenen, ibid. P.15.

ضرر جسيم بالنظام المالي المحلي للبلد المُصدِر إذا تخلف الكيان المُصدِر عن سداد ديونه، على الرغم من أنه قد يحد مؤقتاً قدرة الكيانات المحلية الأخرى على إصدار الديون للأجانب، لكن إصدار الديون الخارجية في السوق المحلية لبلد ما قد يلحق ضرراً واسع النطاق عندما لم يعد بإمكان الكيان المُصدِر الوفاء بالتزاماته، حتى عندما لا تكون أدوات الدين المعنية مملوكة على نطاق واسع، لأن ذلك قد يضعف قدرة حاملها على الوفاء بالتزاماتهم تجاه المؤسسات المالية المحلية الأخرى<sup>1</sup>.

## المبحث الثاني

### التطور التاريخي لتدويل العملات

إذا تتبعنا تاريخ تطور العملات الدولية، نجد أن هناك العديد من المتطلبات الأساسية لتدويل أي عملة وطنية، أهمها تمتع بالقوة الاقتصادية القوية، وأخذ دور قيادي في التجارة الدولية، وكذا تمتعها بنظام مالي ونقدي متطور يضمن استقراراً لقيمة العملة، وترتبط هذه الشروط الثلاثة ارتباطاً وثيقاً بكفاءة واستقرار الجهاز المصرفي لبلد ما، فغياب نظام مصرفي ومالي قوي سيضع عقبات كبيرة أمام تدويل العملة.

وقد قسمنا هذا المبحث إلى ثلاثة مطالب الأول: نشأة العملات الدولية بينما خصصنا المطلب الثاني لتجارب تاريخية لتدويل العملات السيادية، في حين تعرضنا في المطلب الثالث لأدوار العملات السيادية دولياً.

## المطلب الأول

### نشأة العملات الدولية

على مر التاريخ كان هناك أشياء مختلفة تستخدم كوسيلة تبادل مشتركة، على سبيل المثال: نظام المقايضة ( في 9000 قبل الميلاد) بالقمح أو الماشية، ملح ...، أشياء مفيدة مباشرة في حد ذاتها، المعادن النفيسة (والتي صنعت منها العملات المعدنية المبكرة)، وهي تؤدي وظيفة العملة الحالية، والفرق بينهم هو أن التبادل المباشر مبني على تبادل سلعة مقابل أخرى، وعندما ظهرت العملة سمحت بأن يتم فصل الإنتاج عن البيع.

ويُلخص " فيالس هورتاد " أصول العملة إلى ثلاث مراحل رئيسية:

1. **العملة الثقيلة:** تعود أصولها إلى مصر قبل 2000 سنة من الآن، كانت على شكل شريط أو (سبيكة) قطعة من المعدن الخام.

2. **حساب العملات المعدنية:** حدث نتيجة تقسيم العملات الثقيلة أو السبائك منذ ما يقارب 800 سنة قبل عصرنا هذا، نفس الشيء الذي يحدث الآن مع العملة، كان حجمها أصغر ليسهل التبادل، كانت أسلاف تلك العملة موجودة في الحضارات الصينية واليونانية والرومانية والشرق أوسطية والهندية.

<sup>1</sup> -ibid.

**3. سك العملة المعدنية:** عند سك العملة احتوت النقود على نقوش وذلك إشارة للقيمة الخاصة بالتبادل والقيمة التي تحملها القطعة وفقا لوزنها.<sup>1</sup>

كما يمكن عرض أهم المحطات التاريخية للعملات فيما يلي:

**أولا: العملات العالمية قبل العصور الوسطى:**

إن أقدم عملة دولية كانت نوعاً من العملات الفضية (الدراخما)، يعود تاريخها إلى العصور الأثينية القديمة في القرن الخامس قبل الميلاد، العملة الذهبية (aureus) والعملية الفضية (دينارا) لروما القديمة أصبحت دولية والتي تم الاعتراف بها على نطاق واسع في منطقة البحر الأبيض المتوسط وجميع أوروبا، وهذه العملات تدفقت حتى إلى بعض الدول الآسيوية، فوجد الإمبراطور قسطنطين البيزنطي أصدر نوعاً من العملات الذهبية (سوليدوس) التي تم تداولها لأكثر من 1000 عام في منطقة البحر الأبيض المتوسط الشمالي، فقد كانت أهم عملة دولية في التاريخ في القرن الثالث عشر، لكنها اختفت بعدها تدريجياً حيث فقدت قيمتها بمرور الوقت.

بعد القرن الثالث عشر، ومع صعود الثورة التجارية الأوروبية والثورة الصناعية الأولى والتجارة بين الدول الأوروبية ومناطق أخرى، اكتسبت العملات الذهبية الصادرة زخماً كبيراً، فأصبحت جنوة وفلورنسا والبندقية في إيطاليا تدريجياً المركز الدولي الرئيسي للعملة في التجارة الدولية في أوروبا في القرون التالية، ومن التغييرات التي تستحق الاهتمام هي أن التجارة الدولية بدأت في التسوية عن طريق الكميالة بعد القرن الثالث عشر، ثم أن هذه الأخيرة تحولت بسرعة إلى أداة دفع رائدة للتجارة الدولية، كما أصبحت الأنواع الثلاث من العملات الإيطالية هي العملة المستخدمة في تقييم الكميالة وأدوات الائتمان التجاري.

ما سبق ذكره أدى إلى زيادة كبيرة في تنمية التجارة الدولية وتطورها ونضجها، كما لعب القطاع المصرفي دوراً لا غنى عنه في تدويل العملة الإيطالية، ذلك أن تطوير القطاع المصرفي يمكن أن يحدث فرقاً كبيراً في تدويل العملة، وبشكل عام، في أوروبا القديمة خلال العصور الوسطى كانت العملات الدولية في الأساس عملات معدنية ثمينة، هذه الأخيرة أدت وظائفها كعملات دولية من خلال الاعتماد على المحتوى من المعادن الثمينة، وللعملات الدولية خلال هذه الفترة ميزات تمثلت فيما يلي:

- كانت جميعها ذات قيمة أعلى للوحدة؛

- عملات الدول المذكورة أعلاه كانت مستقرة في عصر الذهب؛

- كان مصدر هذه العملات كلها من دول قوية اقتصادياً وتجارياً (تجارة رائدة).

<sup>1</sup> - خلود حسان، أصول العملة ومراحل تطورها الثلاثة عبر التاريخ، موقع المرسال، 04 سبتمبر 2021.

على موقع: <https://www.almsal.com> ، تاريخ الاطلاع: 2022/05/25.

ثانيا : العملات العالمية من القرن السابع عشر إلى الحرب العالمية الأولى:

تحول مركز التجارة والاقتصاد الأوروبي بعد القرن السادس عشر من إيطاليا إلى هولندا، فانتعش اقتصادها بسرعة وأصبحت هي المركز التجاري والدولي العالمي، بينما أصبحت أمستردام المركز المالي الدولي، فقد شهد السوق المالي لأمستردام ظهور التمويل المتنوع للمشتقات التي لا تتوفر الآن إلا في البلدان المتقدمة الحديثة فأصبحت عملة هولندا وفقاً لذلك العملة الدولية\* ، والظاهرة الغريبة هي أن هناك نوعين من العملة: واحدة كانت عملة الائتمان والتي كانت تمثل الأوراق النقدية لبنك أمستردام، وكانت تستخدم بشكل رئيسي كوحدة للتقييم في التجارة الدولية؛ الأخرى كانت نوعاً من العملات الفضية التي تم استخدامها بشكل أساسي كوسيلة للتبادل في التجارة الدولية، كان التغيير الحاسم في هذا الائتمان هو بدء ظهور العملة في التجارة الدولية لتحل محل العملات المعدنية تدريجياً لتصبح واحدة من العملات الرائدة في التجارة الدولية، ولقد قدمت البنوك دعماً ائتمانياً وعززت كفاءة الدفع، عند استخدام سندات الصرف فقط؛ عندما ظهرت عملة الائتمان، الأوراق النقدية، لأول مرة على المسرح التاريخي كعملة دولية، ضمنت كفاءة النظام المصرفي دوره المحدد في تدويل العملة.

في القرن السابع عشر، تفوق التطور في بريطانيا على التطور في هولندا وتجاوزها في النهاية لتصبح المالية الأوروبية هي المركز في أواخر القرن السابع عشر، فبعد إنشاء البنك المركزي (بنك إنجلترا) الأول من نوعه في العالم شهدت البنوك في بريطانيا تنمية مزدهرة، أما في النصف الثاني من القرن الثامن عشر، فقد زاد عدد البنوك في لندن ثلاثة أضعاف، حيث ارتفع الرقم من 12 في عام 1750 إلى 334 في عام 1797 وتضاعف ذلك بحلول عام 1810، وفي غضون ذلك تم إنشاء بورصة لندن وبدأ سوق الصرف في الظهور بحيوية أيضاً، وفي أواخر القرن الثامن عشر حلت لندن محل أمستردام لتصبح المركز المالي العالمي وأصبح الجنيه الإسترليني أهم عملة دولية.<sup>1</sup>

أصبحت بريطانيا بين النصف الثاني من القرن الثامن عشر وأوائل القرن التاسع عشر\* أكبر تاجر في العالم تستورد المواد الغذائية والمواد الخام من السلع الصناعية وتصدرها إلى بقية العالم، كان الاستعداد قائماً لإيداع عائدات صادراتهم في البنوك البريطانية على المدى القصير لتمتع ودائع البنوك في بريطانيا بدرجة عالية من الأمان والسيولة، و في الوقت نفسه استوردت دول أخرى سلعاً صناعية من بريطانيا، هكذا كان اختياراً عقلانياً لاستخدام الجنيه كعملة للتسوية (متوسط الصرف) فكانت القروض الحكومية من البلدان الأخرى أيضاً على استعداد لإصدار أوراق مالية (أو قروض) باستخدام الجنيه كعملة

\* كان تدويل عملة هولندا نتيجة المنافسة الحرة ، إذ كان هناك ما يقارب 1000 عملة كانت متداولة في هولندا حوالي عام 1810.

<sup>1</sup> - , op. cit.P.P. 212-213 .

\*\* بين عامي 1900 و1913، كان المارك الألماني والفرنك الفرنسي من العملات الدولية الرائدة في القارة الأوروبية.

للتقييم، وذلك لأن قيمة الجنيه كانت أكثر استقرارًا وتم الترحيب بها في التجارة الدولية من ناحية ، ومن ناحية أخرى كانت أعلى سيولة في سوق الأوراق المالية، في حين كانت أسواق الأوراق المالية للبلدان الأخرى صغيرة الحجم وتفتقر إلى السيولة.

منذ أوائل القرن 18، روجت الحكومة البريطانية لاستخدام الجنيه في التجارة بين دول الكومنولث البريطاني من أجل تبسيط الإجراءات وتوحيد المعاملات لخفض تكاليف المعاملات، في حين أن البنوك في بريطانيا أنشأت العديد من الفروع لها في البلدان المستعمرة من أجل التسوية الملائمة، كما أنشأت بنوك الدول المستعمرة فروعًا لها في لندن، هذا وقد أصدرت الفروع أوراقًا بنكية وحافظت على سعر الصرف الثابت مع الجنيه، في حين أن الحكومة البريطانية ستتدخل عند سعر الصرف بين البنوك، لقد عززت التدابير المذكورة التي عززت إلى حد كبير من جاذبية الجنيه كعملة دولية، فكانت العديد من الحكومات الوطنية على استعداد للاحتفاظ بالجنيه الاسترليني كأصول رسمية، كما مكنت السيولة العالية لأصول الجنيه هذه الحكومات من البيع والشراء للجنيه بسهولة دون التسبب في تقلبات الأسعار.

من المنظور التاريخي لتدويل الجنيه الاقتصادي تلعب أولاً قوة وحجم التجارة دورًا محدودًا في تدويل العملة ، لكن النظام المصرفي المتطور لا غنى عنه، فلأول مرة يمكن للنظام المصرفي المتطور تحديد سعر إصدار منطقي للأوراق المالية أو معدل عائد معقول للقروض وثانيًا، يجب أن تتمتع البنوك التجارية بالقدرة على تنظيم السيولة العالية لتوفير السيولة في السوق المالية، كما يعتبر استقرار البنوك التجارية أمرًا حاسمًا أيضًا، وهذا يعتمد بشكل أساسي على كفاءة البنوك التجارية.<sup>1</sup>

بعدما توقفت معظم الدول عند الحرب العالمية الأولى سنة 1914 عن التعامل بقاعدة الذهب، فقد تم إلغاء قابلية إبدال معظم النقود الورقية ( ما عدا الدولار ) للذهب كالفرنك الفرنسي والجنيه الإسترليني، وكانت هذه القاعدة تعمل عن طريق معادلة قيمة العملة مع قيمة وزن معين من الذهب الخالص ( أوقية ذهب = 20,67 دولار أمريكي)، بحيث يمكن مبادلة العملة بالذهب أو العكس بسعر رسمي ثابت<sup>2</sup> ، وقد دفع هذا الوضع إلى ضبط وتنظيم التداول النقدي الورقي، وسمحت هذه الظروف بأن تصبح عملة الجنيه الإسترليني أكثر حرية في التقلب، وهو ما دفع بالعديد من الدول إلى ربط عملاتها بها.

لقد أصبحت أسعار الصرف لعملات الدول عرضة لتقلبات حادة، انتشرت معها الفوضى في المعاملات النقدية الدولية، كما لجأ الكثير من الدول إلى تخفيضات النقد التنافسية مع اشتداد المنافسة لاكتساب الأسواق الخارجية، كل هذا أدى إلى عدم الاستقرار في التعامل النقدي الدولي منذ منتصف

<sup>1</sup> -Zang jie , op. cit. P.214 .

<sup>2</sup> - معزوز لقمان، وبودري شريف، المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، العدد 15، 2011، ص 7.

الثلاثينات وإلى غاية الحرب العالمية الثانية، مما ساهم في ضعف المحاولات لتحقيق نوع من التعاون النقدي الدولي.<sup>1</sup>

### ثالثاً: العملات العالمية بعد الحرب العالمية الثانية:

في أوائل القرن العشرين بعد الحرب العالمية الثانية، نمت الولايات المتحدة بسرعة وأصبحت القوة العسكرية والاقتصادية السائدة، ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى، بدأ الجنيه الاسترليني كعملة دولية وقبل الحرب العالمية الأولى لم يكن للدولار الأمريكي أي مكان تقريباً في جميع أنحاء العالم حيث أن الاحتياطي الفيدرالي لم يتم إنشاؤه بعد، ولا يمكن تسليم الخدمات بسندات تجارية مقومة بالدولار الأمريكي ولم تكن هناك مؤسسات توفر السيولة للسوق.

ولكن الوضع المذكور تغير بشكل كبير بعد تأسيس الاحتياطي الفيدرالي عام 1914 والذي لعب دوراً رئيسياً في جعل الدولار الأمريكي عملة دولية رائدة بعد الحرب العالمية الثانية، وسريعاً ما أصبحت الولايات المتحدة المركز التجاري والمالي العالمي، كما أسس نظام بريتون وودز الوضع الأساسي للدولار الأمريكي، فحل الدولار محل الجنيه ليصبح عملة دولية لا تقبل الجدل وهذا ما يعكس أساساً الحقيقة الاحتكارية اعتباراً من أواخر القرن التاسع عشر، فكانت القوة الاقتصادية الأمريكية تتجاوز تدريجياً نظيرتها البريطانية، كما احتل الدولار الأمريكي المركز المهيمن في التمويل والتجارة الدولية وأصبح أهم احتياطي رسمي للعملة.<sup>2</sup>

بعد عام 1973، تميز نظام بريتون وودز بسعر صرف ثابت، وبدأ المارك الألماني والين الياباني في تحدي مكانة الدولار الأمريكي كعملة دولية ومع صعود الاقتصاد الياباني والألماني في السبعينيات والثمانينيات كان التحسن في المارك الألماني والين الياباني سريعاً، مما أضعف مركز الدولار الأمريكي، لكن المارك الألماني والين الياباني يمثلان تحدياً فقط، فقد ظل الدولار الأمريكي ثابتاً على مستوى العالم وبدخول التسعينيات، استعاد الدولار الأمريكي الزخم بسبب ضعف النمو الياباني والألماني، حيث حدثت ظاهرة استبدال الدولار الأمريكي على نطاق واسع في العديد من الدول الناشئة والتي تمر بمرحلة انتقالية.

<sup>1</sup> - عطوان مروان، مقاييس اقتصادية: النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر، قسنطينة، 1989، ص 79.  
\* ومع ذلك، فقد استغرق الدولار الأمريكي أكثر من 3 عقود ليحل محل الجنيه ليصبح العملة الرائدة، ولم يصبح العملة الدولية التي لا مثيل لها حتى نهاية الحرب العالمية الثانية.

\*\* ففي عام 1872، تجاوز الاقتصاد الإجمالي للولايات المتحدة مثله في المملكة المتحدة، وفي عام 1914، أصبحت الولايات المتحدة دولة دائنة وليست مدينة بينما أصبحت المملكة المتحدة دولة مدينة بدلاً من دولة دائنة.

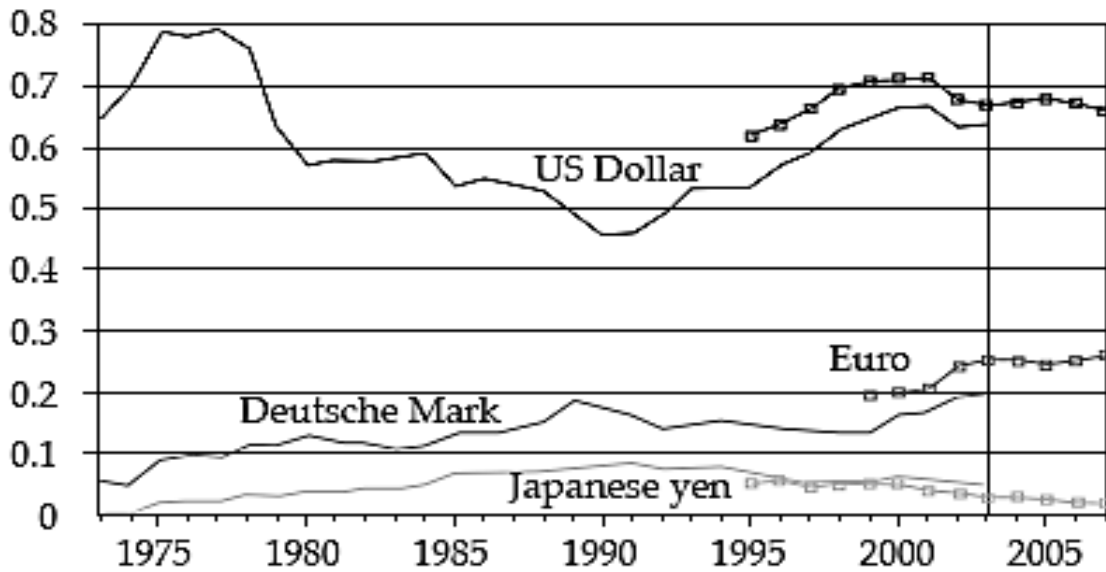
<sup>2</sup> Zang jie , op. cit. P. 215 .

تأسس إثر ذلك الاتحاد النقدي الأوروبي في عام 1999، حيث بدأ اليورو في التداول رسمياً ولعب دوره كعملة دولية، فقد أصبح منافساً قوياً للدولار الأمريكي، وتم تخفيض قيمة الدولار الأمريكي أربع مرات، وآخر مرة حدثت بين عام 2002 ونهاية عام 2005 عندما فقد الدولار قيمته بنسبة 28 % مقابل اليورو و 14 % مقابل حزمة من العملات.

لكن هيمنة الدولار الأمريكي على الصعيد الدولي جعلت العملة تظل دون تغيير وفقاً لبيانات نهاية عام 2005 المقدمة من قبل صندوق النقد الدولي، لقد كانت نسبة الأصول بالدولار الأمريكي في إجمالي الاحتياطيات الدولية للبلدان في جميع أنحاء العالم بقدر 66% في حين أن حصة اليورو كانت حوالي 25 % فقط، أما الين الياباني 4 % والجنيه الإسترليني 3% فقط.

ويوضح الشكل رقم (02) أدناه الاتجاه المتغير لحصة ثلاث عملات دولية رئيسية - الدولار الأمريكي واليورو (EUR) والين الياباني بالعملة الدولية، النتائج محسوبة على أساس بيانات COFER .

الشكل رقم (02): التغييرات الهيكلية للعملات الدولية الثلاثة الرائدة في الاحتياطيات الدولية

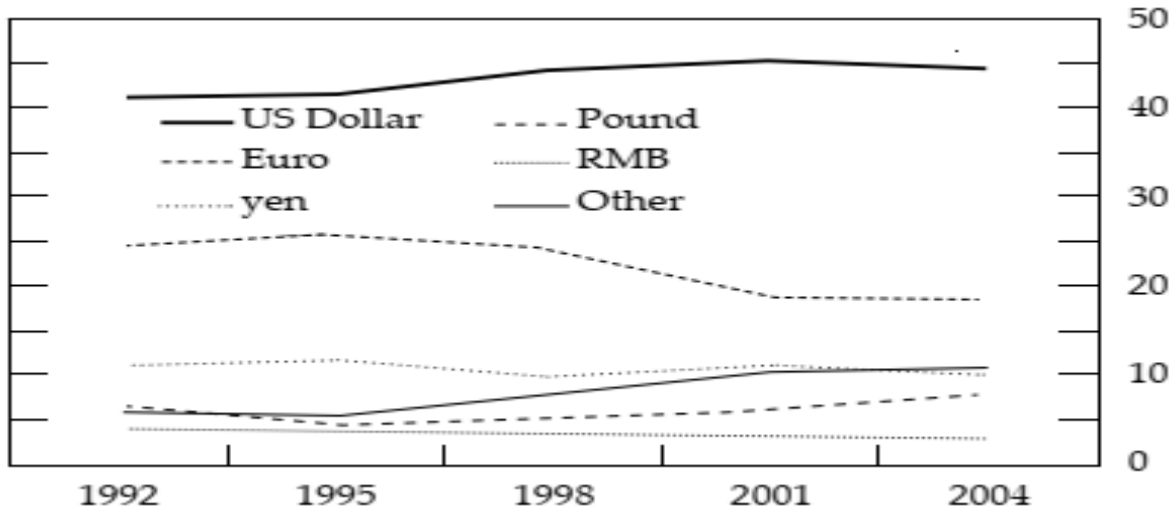


Source: Zang jie ,ibid. P.215.

ويوضح الشكل رقم (03) أدناه نسبة الدوران المختلفة في سوق الصرف الأجنبي، ويمكن ملاحظة أن الدولار لطالما كانت العملة الدولية الرائدة على الرغم من التقلبات التي حدثت.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> Zang jie ,ibid. P.P. 215 - 216 .

الشكل رقم (03): نسبة دوران العملات المختلفة في سوق الصرف الأجنبي



Source: Zang jie ,ibid. P.216 .

واستطاعت الولايات المتحدة الأمريكية مع نهاية الحرب العالمية الثانية أن تكون في خزائنها رصيذا معتبرا من الذهب، ومن فرض نظام جديد للنقد الدولي، مما مكنها خلاله من تجسيد قاعدة جديدة سميت بقاعدة صرف الدولار بالذهب، حيث تشكلت معالم النظام النقدي الدولي وفق اتفاقية بريتون وودز في سنة 1944 التي انعقدت في ولاية نيوهامبشير الأمريكية التي تمخض عنها بنود بموجبها تم تحديد معالمه، أهمها سيادة الدولار كعملة ارتكازية في عملية تسوية المدفوعات والمبادلات التجارية القابلة للتحويل إلى ذهب، وتحقيق أهداف تتمحور أساسا حول ثبات أسعار الصرف، كما تمخض عن ذلك إنشاء مؤسستين نقديتين هما صندوق النقد الدولي والبنك العالمي اللتان تساعدانه في تحقيق أهدافه، كانت هذه أولى مراحل النظام ومعالمه.<sup>1</sup>

وانطلاقا من ذلك، فإنه منذ بداية العمل بنظام بريتن وودز وإلى غاية نهاية الخمسينات، أدى الوضع السائد في تلك الفترة إلى نظام استقرار أسعار الصرف، وهذا يرجع إلى الأسباب التي جعلت من الدولار الأمريكي نقدا قويا وثابتا ومستقر القيمة، وانعكس ذلك على استقرار النظام النقدي الدولي لنمو التجارة الدولية على عكس ما شهدته فترة الثلاثينات من تقلبات عنيفة في أسعار الصرف.<sup>2</sup> وقد برزت بعض العوامل التي كان لها أثر سلبي على الدولار خلال فترة نهاية الخمسينات وحتى بداية السبعينات، كانخفاض الطلب على الدولار وزيادة عرضه على المستوى الدولي، إضافة إلى انخفاض المخزون الذهبي للولايات المتحدة الأمريكية، وزيادة تدهور عجز ميزان المدفوعات الأمريكية، حينئذ تغيرت الظروف الاقتصادية والنقدية، الأمر الذي أدى إلى إلغاء اتفاقية بريتن وودز عام 1971،

<sup>1</sup> - عزابيز جلال وحاجي العلجة، آليات إصلاح النظام النقدي الدولي الراهن في ظل تحديات الأزمة المالية العالمية 2008 . 2016 ،مجلة اقتصاديات شمال افريقيا ،جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، العدد 15، 2017، ص 286.

<sup>2</sup> - عبد القادر متولي، الاقتصاد الدولي: النظريات والسياسات، دار الفكر، عمان، 2009، ص 252.



حيث أعلن الرئيس نيكسون إلغاء العمل بما يدعى الدولار الذهبي في 15/8/1971 أي عدم قدرة أي دولة على إبدال ما تملكه من دولارات أمريكية بما يعادلها من ذهب في البنوك الأمريكية.<sup>1</sup> وبخروج الدولار عن قواعد هذا النظام كأقوى عملة دولية -لأقوى اقتصاد في العالم بعد الحرب العالمية الثانية- خرج العالم من النظام المنتظم إلى اللانظام والفوضى، فتوالت عمليات تخفيض قيمة الدولار فكانت عام 1972 ما نسبته 10%، ومع ازدياد عجز ميزان المدفوعات الأمريكي واصلت أمريكا تخفيضها لقيمة الدولار سنة 1973 بنسبة 20 % بهدف تنشيط صادراتها وتقليل عجز ميزان المدفوعات.<sup>2</sup>

لذلك فإنه منذ سنة 1973، أصبحت أسعار الصرف معومة بما في ذلك الدولار، وشهد سوق الصرف الخارجي تدخلات دورية من قبل الكثير من الدول بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، والبنك المركزي الياباني والبنك المركزي السويسري، وبالتالي تحول العالم من وضع الاستقرار المنظم إلى جو يتميز باللاستقرار.

لقد لجأت العديد من الدول ومنذ عام 1970 إلى تخفيض سعر صرف عملاتها من أجل تحسين الأوضاع الاقتصادية، حيث خفضت اندونيسيا من سعر صرف عملتها خلال الأزمة المالية التي حدثت في عام 1997 لحماية نفسها، وبشكل مشابه خفضت الأرجنتين سعر صرف البيزو الأرجنتيني في عام 2002 من أجل أن تستمر تنافسية صادراتها مقارنة باقتصاديات ناشئة أخرى مثل البرازيل التي تحولت إلى تعميم سعر الصرف خلال نفس الفترة، وتجسدت حرب العملات أكثر عام 2014 والتي عرفت تسلسل الأحداث التي تتراوح من انهيار الروبل الروسي إلى تخفيض سعر صرف الين الياباني في أكتوبر 2014، وتخفيض اليوان الصيني في أوت 2015، ثم تخفيض التيغي الكازاخستاني.<sup>3</sup>

لقد أثبتت أسعار الصرف على مختلف المراحل الزمنية دورها الفعال في التأثير على أوضاع اقتصاديات الدول وأعتبرت متغيراً مهماً يمكن على أساسه التأثير على العديد من المؤشرات الاقتصادية كمعدل التضخم ومعدل البطالة وحجم الصادرات والواردات والميزان التجاري والنتائج المحلي الإجمالي. وقد كان ذلك مستتباً من التغيرات التي طرأت على النظام الدولي لسعر الصرف، فطبقاً لاتفاق برينتن وودز، تم تعويم أسعار الصرف دون تحريرها بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية، في حين استمرت الدول النامية في ربط عملاتها، أما في أواخر السبعينات فقد اتسعت دائرة الربط نحو سلة من العملات،

<sup>1</sup> - بسيسو فؤاد حمدي، إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي، المؤتمر العلمي العاشر حول الاقتصاديات العربية وتطوراتها ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، 2009، ص 4.5.

<sup>2</sup> - دلامي نجية، دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة الشلف الجزائر، 2012، ص 64 .

وتماشيا مع المستجدات الاقتصادية الدولية خلال الثمانينات والتسعينات اتجهت الدول النامية نحو أسعار الصرف المرنة، في حين تحولت الصين من ربط عملتها إلى نظام تعويم سعر الصرف بحلول الأزمة الاقتصادية العالمية 2008 التي صاحبها صحوه العملاق الآسيوي .

وفي هذا الوضع اتخذت الاقتصاديات القوية من تخفيض قيمة عملتها كاستراتيجية لجعل أسعار بضائعها أكثر تنافسية مقارنة بالدول التي يستورد منها، باعتبار أن السلع المستوردة من الخارج مرتفعة الثمن مما يؤدي إلى تقليل السلع المستوردة، الأمر الذي يشجع التجارة الخارجية بزيادة الصادرات وتخفيض الواردات وبالتالي تحسين توازن المدفوعات.

### المطلب الثاني

#### تجارب تاريخية لتدويل العملات السيادية

إن تدويل العملة السيادية هو أمر يوفر السيولة من خلال آلية التدفق الداخلي والخارجي للعملة المحلية وإجمالي حساب رأس المال، ودرجة تدويل العملة السيادية هي المظهر الخارجي من القوة الاقتصادية للبلاد، فهي عملات خاصة بالبلدان المتقدمة والتي يمثلها الجنيه الاسترليني والدولار، المارك الألماني والين الياباني كمرجع لتدويل الرنمينبي، فقد شهدت العملية سلسلة من التدويل خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، وتأثر السوق الدولي بانهيار نظام بريتون وودز، ومع ذلك فقد تطورت العملات السيادية وفق مسارات مختلفة، وليس مساراً واحداً.

إن تاريخ تطور النظم النقدية الدولية هو أيضاً تاريخ تدويل العملات الرئيسية، في هذا المطلب سنعرض تدويل الجنيه الإسترليني والدولار، المارك الألماني والين الياباني كمرجع لتدويل الرنمينبي.

#### **أولاً: تدويل الجنيه الإسترليني البريطاني:**

اعتلت بريطانيا خلال فترة معيار الذهب -في عصر الجنيه الإسترليني- كرسي العرش في العالم من خلال الاستفادة من هيمنتها البحرية والسعي وراء سياسة التجارة الحرة، وحتى اندلاع الحرب العالمية الأولى كان الجنيه الإسترليني أهم أداة دولية للدفع والاحتياطي للعملة في العالم، ومع ذلك، دمرت الحرب العالمية الأولى أساس معيار الذهب والمكانة الدولية للجنيه الإسترليني فانخفض واستبدل في النهاية بالدولار.

#### **1- صعود ومجد الجنيه الإسترليني:**

أصبحت بريطانيا من منتصف إلى أواخر القرن السادس عشر القوة البحرية المهيمنة، فقد دفعت الثورة الصناعية الأولى في ستينيات القرن الثامن عشر بريطانيا إلى المرحلة المركزية من العالم وعززت الثورة الصناعية بشكل كبير إنتاجية بريطانيا من عام 1800 إلى عام 1850، كما ارتفع الانتاج الصناعي البريطاني بنسبة 324% وهي نسبة غير مسبوقة في تاريخ العالم، لكن دخل العمال قد انخفض في بريطانيا بنسبة 9.1% \* خلال نفس الفترة، حيث تجاوزت الكميات الضخمة من السلع المنتجة طلب

السوق المحلي، واستخدمت بريطانيا الزوارق الحربية لتطوير الأسواق الخارجية وبنيت إمبراطورية حيث لم تغيب الشمس أبدًا، وهذا أدى إلى إنشاء دولة موحدة وسوق عالمي.<sup>1</sup>

من عام 1850 إلى عام 1899، زادت التجارة الدولية لبريطانيا من 174 مليون جنيه إسترليني إلى 749 مليون جنيه إسترليني، وهو ما يمثل نموًا بنسبة 330٪، وخلال هذه الفترة توسع الانتاج والتجارة الدوليان بسرعة، التي ولدت طلبًا كبيرًا على وسيط واحد موحد من التبادل، فقد تم قبول الذهب بسبب مزاياه الطبيعية وقيمتة في العديد من البلدان وتم تداوله في جميع أنحاء العالم.

أصبحت بريطانيا عام 1821، أول دولة تضع قانون معيار الذهب، في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، مع اعتماد معيار الذهب من قبل الدول الصناعية الكبرى الأخرى، وبدأ عصر المعيار الذهبي وأصبحت بريطانيا رائدة التجارة العالمية والمركز المالي والقوة الاستعمارية، وحصل الجنيه الإسترليني على قبول دولي فأصبحت عملة عالمية بنفس وضع الذهب، وهذا خلق "الجنيه الذهب الأساسي".

#### ب- انخفاض الجنيه الإسترليني:

تعرضت هيمنة بريطانيا على الاقتصاد الدولي لتحدي التطور السريع للبلدان الأخرى، وخاصة الولايات المتحدة وألمانيا، كان وضع الجنيه الإسترليني كعملة عالمية أيضًا ضعيفًا بعد الحربين العالميتين، فقد أدى اندلاع الحرب العالمية الأولى في عام 1914 إلى تعليق المعيار الذهبي وأعدت بريطانيا معيار الذهب في عام 1925، لكن الجنيه الإسترليني كان مبالغًا فيه.

من عام 1925 إلى عام 1926، كان نمو العجز التجاري البريطاني بمعدل سنوي يزيد عن 17٪، مما أدى إلى اختلال توازن حاد في ميزان المدفوعات وتدفق الذهب الهائل إلى الخارج، وهذا ما وجه ضربة قوية للاقتصاد البريطاني ففي عام 1931 أنهت بريطانيا حرية التحويل بين الجنيه الإسترليني والذهب وتخلت عن معيار الذهب، وهكذا فقد الجنيه الإسترليني مكانته كعملة عالمية وحيدة، وغدا تأثيرها مقصورًا على الكومنولث البريطاني.<sup>2</sup>

#### ثانياً- تدويل الدولار الأمريكي:

كانت القوة الاقتصادية للولايات المتحدة أساس الدولار ليصبح عملة دولية، قدمت الحربان العالميتان فرصة لتدويل الدولار من خلال تعزيز نظام بريتون وودز للمكانة الدولية للدولار، وعلى الرغم من صعود المارك الألماني والين الياباني، ظل الدولار العملة الدولية الرائدة.

\* تم حساب البيانات باستخدام مؤشر الناتج الصناعي ومؤشر الرواتب فيه.

<sup>1</sup> -Ruogu Li , op. cit . P.236.

<sup>2</sup> - ibid , P.237.

أ- الصعود الهادئ للاقتصاد الأمريكي:

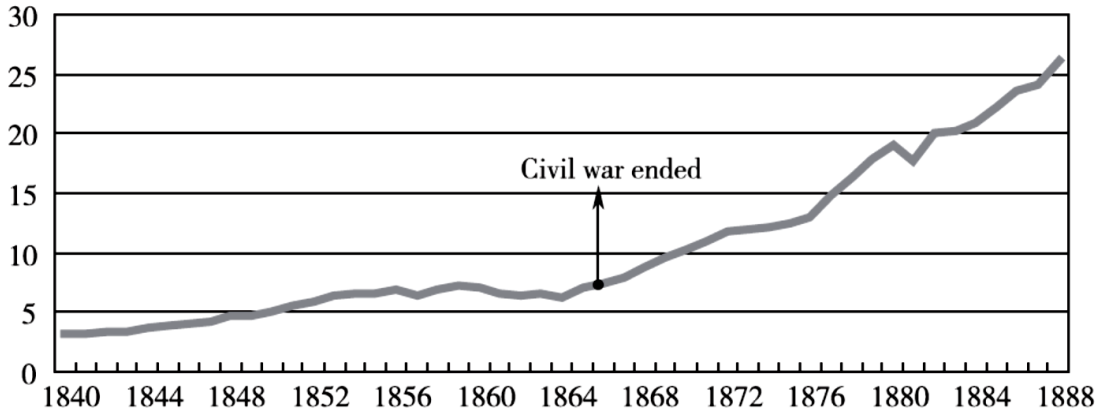
في منتصف القرن التاسع عشر، كانت الولايات المتحدة وراء بريطانيا وفرنسا وألمانيا في التنمية الاقتصادية والصناعية، لكن بعد الحرب الأهلية تسارعت التنمية الاقتصادية الأمريكية بشكل كبير (الشكل رقم 03)، بسبب العوامل الثلاثة التالية:

- أدت الحرب الأهلية إلى إعادة توحيد البلاد وخلق سوق محلية واسعة لتطور الرأسمالية في الولايات المتحدة، وقبل الحرب الرأسمالية نمت الصناعة والزراعة بسرعة في الولايات الشمالية، بينما كانت الزراعة مهيمنة على الاقتصاد في الجنوب، وبعد الحرب الأهلية، أنشأت حكومة الولايات المتحدة سوقاً محلياً متكاملًا بشكل وثيق.

- ألغت الحرب الأهلية العبودية ووفرت عمالة إضافية مجانية لتطور الرأسمالية قبل الحرب، كان الجنوب يمتلك 15 من رقيق الدول التي لديها أكثر من 4 ملايين من العبيد الأسود، لكن نظام العبودية قد انهار بعد الحرب وهذا لم يساعد على تلبية الطلب الجديد على مصادر العمالة، ولكنه خلق المزيد من المستهلكين، كما أدت الثورة الصناعية الثانية إلى دعم التنمية الاقتصادية الأمريكية.

الشكل رقم (04): تغييرات في الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة (1840-1888):

(Billions of U.S. dollars)



Source: Li Ruogu, op. cit. P.238 .

ملاحظة: بناء على أسعار 1929 .

شهد استخدام الكهرباء بداية الثورة التكنولوجية تقنيات جديدة مثل الاحتراق الداخلي والتي عززت بشكل كبير الديناميكا الحرارية وصناعة البتروكيماويات الإنتاجية في الولايات المتحدة بين عامي 1870 و1913، وهذا ما أدى بدوره إلى ازدهار الصناعة الأمريكية، فقد نما الإنتاج أكثر من ثماني مرات، في حين نما إنتاج بريطانيا وفرنسا فقط أكثر من الضعف وثلاث مرات على التوالي.

فالصناعة الثقيلة الأمريكية سجلت نموا ملحوظا من 1880 إلى 1920، وارتفع إنتاج الصلب الأمريكي من 1,26 مليون طن إلى 42,8 مليون طن والتي تشكل 59 % من إنتاج الصلب في العالم، كما نما إنتاج الحديد الزهر من 3.89 مليون طن إلى 37.51 مليون طن، وهو ما يمثل 58.6 % من

الإجمالي العالمي، أما توليد الكهرباء فزاد من 5.9 مليار كيلوواط إلى 116.7 مليار كيلوواط بين عامي 1902 و1929، ومن عام 1880 إلى عام 1929، زاد إنتاج الولايات المتحدة من النفط من 26.28 مليون برميل إلى 1 مليار برميل، فأصبحت الكهرباء والنفط المصادر الرئيسية للطاقة في الولايات المتحدة.

في حوالي سبعينيات القرن التاسع عشر، كان الدخل القومي الحقيقي للولايات المتحدة والإنتاجية قد تجاوزا مثليها في أوروبا الغربية، وفي عام 1929، كان الاقتصاد الأمريكي متقدماً بفارق كبير على بقية العالم، حيث بلغ إجمالي الناتج الصناعي 50 % من الناتج العالمي الإجمالي وتجاوز الناتج الصناعي المشترك لبريطانيا وفرنسا وألمانيا واليابان، وعلى الرغم من أن الجنيه الإسترليني كان في تراجع إلا أنه حافظ على مكانته كعملة عالمية بسبب جمود للنظام النقدي الدولي، ولهذا السبب لم يتجاوز الدولار العملات الأوروبية الرئيسية من حيث التأثير الدولي قبل الحرب العالمية الثانية.

### ب- صعود الدولار إلى السيادة:

أتاح اندلاع الحرب العالمية الأولى فرصة لتدويل الدولار، فقد تم سحب الدول الأوروبية إلى الحرب، وبذلك فإن معظم عملاتهم قد انخفضت قيمتها، واضطروا إلى الحفاظ على تضخم أسعار الصرف وفرض الرقابة على الصرف الأجنبي، ولكن الدولار حافظ على التكافؤ الثابت مع الذهب، وبالتالي قلل الأفراد المستثمرون من مخاطر المعاملات من خلال الاحتفاظ بمزيد من الدولارات، وكذا ممتلكات الدولارات من قبل الحكومات الأوروبية، كما زادت الأصول السائلة بشكل حاد.

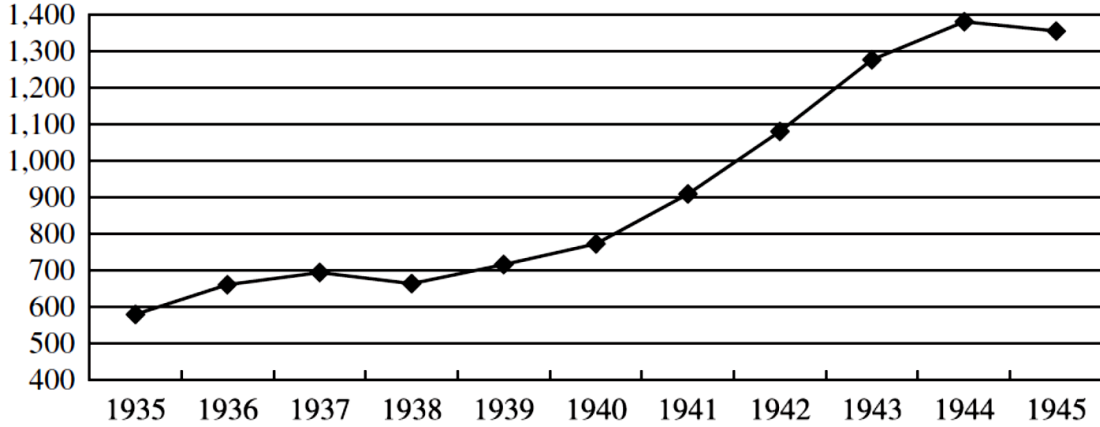
ولقد عززت الحرب العالمية الثانية الاقتصاد الأمريكي، وقد نما الدولار العالمي وفقاً لذلك، بينما دُمرت الدول الأوروبية التي كانت تكافح من أجل البقاء، فكانت الولايات المتحدة تزداد ثراءً وأصبحت القوة العالمية الرائدة، خلال الحرب العالمية الثانية، فقدت إمدادات عسكرية لأوروبا تمكنت خلالها من جمع الدولارات مقابل هذه الإمدادات، وهذا ما جعل الدول الأوروبية تقدم على بيع استثماراتها الكبيرة، وبيع ما قيمته 3 مليارات دولار من الأوراق المالية، إضافة إلى بيع كميات كبيرة من الذهب الأوروبي إلى الولايات المتحدة الأمريكية.

نما الاقتصاد الأمريكي بشكل أقوى مع اشتداد الحرب العالمية الثانية، فما بين عامي 1935 و1940 نما الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة بنسبة 33%؛ في السنوات الخمس الموالية، نما بنسبة 75% (الشكل 5)، ولقد جمعت الولايات المتحدة ثروة ضخمة خلال الحربين العالميتين دون تحمل وطأة الحرب فزادت قوتها الاقتصادية بشكل مستمر وارتفع وضع الدولار، ومع انتهاء الحرب انخفضت قيمة الجنيه الإسترليني كمخزون دولي بشكل حاد، وأصبح الدولار عملة احتياطي آمنة يضاهاى الذهب، وسعت الولايات المتحدة لتوحيد قوة الدولار من خلال زيادة الاستثمار الأجنبي بسبب فائض التجارة.

يوضح (الشكل 6) التغييرات الهائلة في العائدات من الفائض التجاري والاستثمار في 10 سنوات قبل الحرب العالمية الثانية (في منتصف الثلاثينيات من القرن الماضي للولايات المتحدة الأمريكية).

الشكل رقم (5): التغييرات في الناتج القومي الإجمالي للولايات المتحدة (1935-1945):

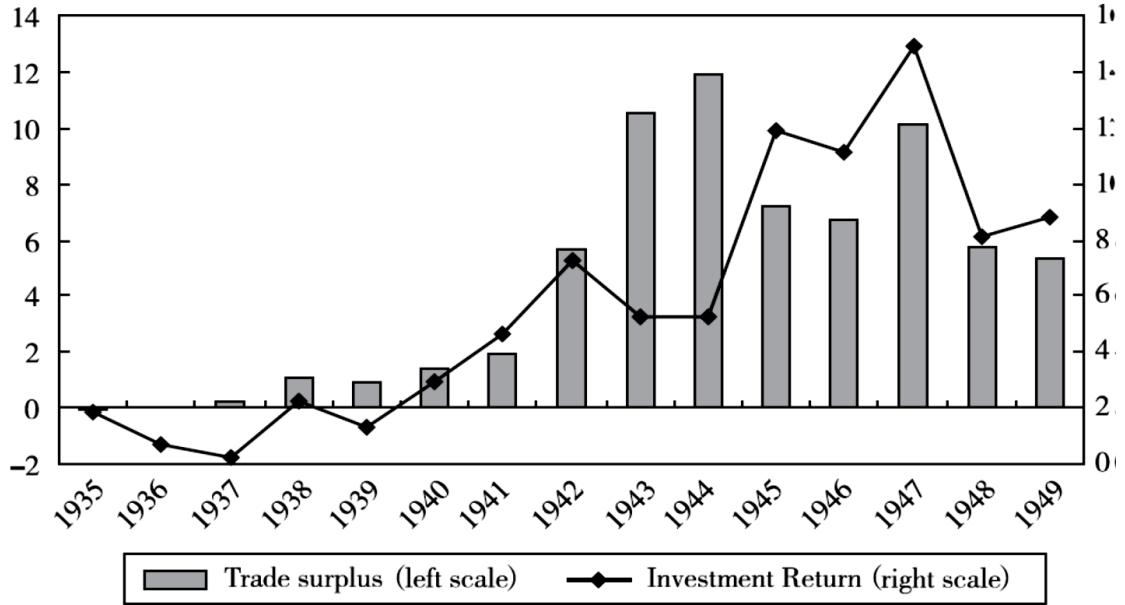
(Billions of U.S. dollars)



Source: Li Ruogu, op. cit. P.240.

الشكل رقم (6): الفائض التجاري وعائد الاستثمار في الولايات المتحدة (1935-1949):

(Billions of U.S. dollars)



Source: Li Ruogu, op. cit. P.240.

كانت التجارة الدولية لا تزال متوازنة بشكل أساسي، لكن الفائض التجاري للولايات المتحدة ارتفع بشكل حاد خلال الحرب العالمية الثانية، فكانت بحاجة للبحث عن المزيد من قنوات الاستثمار من أجل نمو مستمر للفائض التجاري، وذلك بفضل الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل أمريكا، الشركات عبر الوطنية والقروض والأوراق المالية الأجنبية الصادرة عن القطاع المالي الأمريكي والسيولة المتزايدة بالدولار في الخارج، فتدفقت عوائد الاستثمار الضخمة إلى الولايات المتحدة في الثلاثينيات من القرن الماضي، وبعد عقد من الزمان، أصبح صافي عائد الاستثمار السنوي يتجاوز 10 مليار دولار أمريكي لسنوات عديدة.

وفي عام 1944، تم إنشاء نظام بريتون وودز القائم على الدولار رسميًا (افتتاح سيادة الدولار)، بعد أن دمرت الحرب العالمية الثانية الاقتصاد العالمي، فكل البلدان بحاجة إلى رؤوس أموال وإمدادات ضخمة لإعادة بناء اقتصادهم، فلبت الولايات المتحدة هذا الطلب عن طريق التصدير على نطاق واسع سواء السلع أو رأس المال، وبهذا ازداد الطلب على الدولار حول العالم مما أدى إلى نقص في هذا الأخير وازدياد قوته من خلال تنفيذ خطط مارشال ودوج، قدمت الولايات المتحدة الاستثمار والقروض لأوروبا واليابان وانتهت بذلك مكانة الجنيه الاسترليني باعتباره العملة الدولية الرائدة في تصدير رأس المال، ومن نهاية الحرب العالمية الثانية إلى نهاية ستينيات القرن الماضي، وبفضل دعم نظام بريتون وودز وميزة تقسيم العمل للولايات المتحدة على المستوى الدولي، تم تداول الدولار على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم، ليصبح أهم عملة دولية.<sup>1</sup>

### ج- تحدي قوة الدولار:

من عام 1968 إلى عام 1974، زاد المعروض بالدولار بنسبة 70% تقريبًا، وأدى ذلك إلى تحول مستوى الأسعار في الولايات المتحدة من التضخم المنخفض المستمر إلى التضخم المرتفع لعدة سنوات، لقد كانت الزيادة في المعروض بالدولار غير متناسبة مع احتياطي الذهب، وأدى تكافؤ الدولار الثابت مع الذهب (35 دولارًا أمريكيًا إلى أونصة واحدة من الذهب) إلى المبالغة في تقدير قيمة الدولار-ويبدو أن الدولار واجه نفس المعضلة التي أدت إلى المبالغة في تقدير قيمة الجنيه الاسترليني في عام 1925- وانخفض الفائض التجاري للولايات المتحدة وانخفض ميزان مدفوعاتها إلى عجز، مما حوّل الولايات المتحدة من أكبر دولة دائنة إلى أكبر بلد مدين في العالم.

جعلت سياستها النقدية التوسعية المستمرة من الصعب الحفاظ على نظام بريتون وودز، ونتيجة لذلك، وانهارت هيمنة الدولار، ودخل النظام النقدي الدولي مرحلة جديدة من العملات المتعددة بقيادة الدولار.<sup>2</sup>

### ثالثًا - تدويل المارك الألماني:

في نهاية الحرب العالمية الثانية، كانت الصورة النقدية العالمية واضحة، كان هناك عملة دولية واحدة غير متأثرة هي الدولار.

ضمن المنطقة المسماة بالجنيه الاسترليني، كان الجنيه البريطاني لا يزال قيد الاستخدام لبعض الأغراض العابرة للحدود، لكنه بدأ بالفعل في الانخفاض الطويل الأمد إلى وضع هامشي، ومن

<sup>1</sup> - ibid. P.241.

<sup>2</sup> - ibid.

المفارقات، أنه عندما ظهر أول منافس جديد في الستينيات والسبعينيات من القرن الماضي، كان المال الذي لم يكن موجودًا حتى عام 1945 - المارك الألماني.

تم إنشاء المارك الألماني في عام 1948 كجزء من إصلاح اقتصادي كبير في المناطق الغربية من ألمانيا المحتلة، مما أدى إلى افتتاح جمهورية ألمانيا الفيدرالية الجديدة (المعروفة أيضًا باسم ألمانيا الغربية) بعد عام، وبحلول الثمانينيات من القرن الماضي، تم ترسيخ المارك الألماني بقوة باعتباره ثاني أهم عملة في العالم، قبل أن يتم امتصاصه في اليورو الوليد في عام 1999، لعبت كل من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية أدوارًا محورية في القصة.<sup>1</sup>

وقد مرت عملية تدويل المارك الألماني بثلاث مراحل وهي: المرحلة الأولى، مرحلة التطوير، مرحلة نجاح التدويل:

### 1. المرحلة الأولى (الخمسينات):

بعد أن مرت فترة الانتعاش الاقتصادي بعد الحرب، واصلت ألمانيا التوسع في الخمسينيات من القرن الماضي وبدأت التخفيف من سيطرتها على الأجانب من جانب الصرف وجعل المارك الألماني قابلة للتحويل، وفي سبتمبر 1954، ألغت ألمانيا الغربية "الحساب" الذي كان يقيد ذات مرة قابلية التحويل المجاني لـ المارك الألماني ثم قامت بإعداد حساب دون قيود، وتم تخفيفه أيضًا بالنسبة للاستثمارات غير الألمانية، والذي كان بمثابة الخطوة الأولى في عملية تدويل المارك الألماني، بعد ذلك بوقت قصير تم الترتيب لتوسيع وظيفة المارك الألماني في المجتمع الدولي وخلق الظروف لقبالية التحويل المجانية للعملة الألمانية، وفي ديسمبر 1954 قسمت ألمانيا الغربية المدفوعات الخارجية إلى فئة أولى تمت تسويتها بالدولار الأمريكي وفئة أخرى لم تتم تسويتها بالدولار الأمريكي، بعد هذا وبالتحديد في يناير 1959، أصبحت المارك الألمانية قابل للتحويل بالكامل في ظل الحساب الجاري وفي الوقت نفسه، تمكن المقيمين وغير المقيمين من التدفق لحساباتهم بدون قيود.<sup>2</sup>

### 2. المرحلة الثانية: مرحلة التطور السريع (الستينات)

كانت أوروبا محاصرة بين قوى الكتلة الغربية من جهة وقوى الكتلة الشرقية من جهة أخرى، ومن أجل السعي للحصول على الاستقلال السياسي والاقتصادي والتنمية، لألمانيا الغربية، فرنسا، إيطاليا، لوكسمبورغ، بلجيكا، وقعت هولندا على معاهدة روما في عام 1957 لتطوير منطقة تجارة حرة وبناء المجتمع الاقتصادي الأوروبي،<sup>3</sup> وبحلول نهاية الخمسينيات من القرن الماضي، كان من الممكن بالفعل

<sup>1</sup> - BENJAMIN J. COHEN. Currency power: understanding monetary rivalry, op. cit. P.104.

<sup>2</sup> -Yuanzheng Cao , Strategies for Internationalizing the Renminbi, BOC International Research Corporation, china , 2018, P.P.68 - 69.

<sup>3</sup> - ibid. P.69.



وصف الجمهورية الفيدرالية الألمانية بأنها الاقتصاد الرائد في القارة الأوروبية والقوة النقدية البارزة في المنطقة.<sup>1</sup>

بحلول الستينيات، كان تدويل المارك الألماني على قدم وساق، تم إنشاء الاتحاد الجمركي إضافة إلى تبني سياسة زراعية مشتركة، أما في عام 1965، فكانت معاهدة بروكسل التي جمعت بين الهيئات التنفيذية للاتحاد الأوروبي للفحم والصلب المجتمع (ECSC)، والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية (Euratom)، والجماعة الاقتصادية الأوروبية (EEC) في هيكل مؤسسي واحد معروف باسم الجماعة الأوروبية للاستفادة من التوسع في سوق الجماعة الأوروبية فقد شهد كل من الاقتصاد والتجارة في ألمانيا الغربية نمواً سريعاً حديثاً من خلال حجم التجارة المتنامي والتعاون الاقتصادي الإقليمي ولم يقتصر الأمر على تعزيز القوة الاقتصادية لألمانيا فحسب، بل أدى أيضاً إلى تمكين المارك الألماني لعب دورٍ متزايد الأهمية في الاقتصاد الإقليمي، وبالتالي وضع أساس متين لتدويل المارك الألماني.<sup>2</sup>

### 3. المرحلة الثالثة : مرحلة نجاح التدويل :

في عام 1973، اعتمدت ست دول أعضاء في المجموعة الأوروبية نظام "الأفعى في النفق" ثم أسس النظام النقدي الأوروبي في عام 1979، وبذلك بدأ المارك الألماني بلعب دوراً بارزاً بشكل متزايد في النظام النقدي الأوروبي وفي النظام النقدي الدولي، في عام 1984، أصبح المارك الألماني قابلاً للتحويل بموجب حساب رأس المال، وتسارع التكامل الاقتصادي في أوروبا، وتم نشر تقرير عن الاتحاد الاقتصادي والنقدي في المجتمع الأوروبي في عام 1989، ثم في عام 1991، ثم كان التوقيع على معاهدة الاتحاد الأوروبي في الدول الأوروبية (المعروفة أيضاً باسم معاهدة ماستريخت) حيث تم تأسيس الاتحاد الأوروبي على أساس المجموعة الأوروبية مع اندماج السوق الأوروبية وهكذا اختفت المارك الألمانية المارك الألمان، هذا الانحلال يظهر أن ألمانيا قد نجحت في تعزيز التعاون الاقتصادي والمالي الإقليمي، بعد جهود استمرت ما يقارب نصف قرن.<sup>3</sup>

### رابعا :تدويل الين الياباني :

من نواح كثيرة، كانت قصة الين الياباني متشابهة مع قصة المارك الألماني، ففي نهاية الحرب العالمية الثانية كانت اليابان أيضاً في حالة خراب، وتحطم اقتصادها وعملت بلا قيمة تقريباً. وبعد ذلك تمتعت اليابان أيضاً بمعجزة اقتصادية، حيث كانت معدلات النمو المستديمة من أواخر الخمسينيات فصاعداً موضع حسد العالم، وبحلول أواخر الستينيات من القرن الماضي، أصبح الناتج المحلي الإجمالي لليابان أكبر من الناتج المحلي الإجمالي في ألمانيا الغربية، وبحلول أواخر السبعينيات كانت المكانة

<sup>1</sup> - BENJAMIN J. COHEN. Currency power: understanding monetary rivalry, op. cit. P.105

<sup>2</sup> - Yuanzheng cao. op. cit .P.69.

<sup>55</sup>- ibid ,P.P.68 - 69

الدولية للين راسخة، ومع ذلك، وصلت عملة اليابان في نهاية المطاف إلى حدها الأقصى؛ في الواقع، في الآونة الأخيرة، شهدت في معظم النواحي تدهورًا لا رجعة فيه على ما يبدو، وهنا أيضًا لعبت كل من الاعتبارات الاقتصادية والسياسية أدوارًا محورية.<sup>1</sup>

بشكل عام، شهد تدويل الين الياباني ثلاث مراحل وهي: المرحلة الأولية، ومرحلة التطور السريع، وفترة الانحدار.

### 1 - مرحلة البدايات:

بعد إعادة الإعمار الاقتصادي للبلاد بعد الحرب، شهدت اليابان النمو الاقتصادي السريع خلال الخمسينيات والستينيات، فقد سجلت التجارة الخارجية لليابان فائضًا مستمرًا، في يوليو 1960، وكما هو منصوص عليه من قبل وزارة المالية اليابانية، تم استخدام الين الياباني نحو تسوية التجارة الخارجية وبالإضافة إلى ذلك، تم السماح لغير المقيمين بفتح "حساب الين الياباني"، بعد ذلك بدأ تدويله، وفي الوقت نفسه، خففت اليابان تدريجياً سيطرتها على النقد الأجنبي، ففي عام 1964، أصبحت اليابان واحدة من أعضاء صندوق النقد الدولي وعززت المادة الثامنة قابلية التحويل الحر للين الياباني في ظل الحساب الجاري، وفي عام 1973، اعتمد الين الياباني نظام سعر الصرف العائم؛ ومنذ عام 1977، تمكن غير المقيمين من إصدار السندات في اليابان ولكن خلال هذه الفترة، بدلاً من التركيز على تدويل الين الياباني، كان تركيز الحكومة اليابانية على منع ارتفاع قيمة عملتها وتوسيع نطاق تجارتها الخارجية.<sup>2</sup>

### 2 - مرحلة التطور السريع:

في نهاية السبعينيات، كان اندلاع أزمة النفط الثانية المقابلة للأزمات الاقتصادية بين الولايات المتحدة والمملكة المتحدة وغيرها من الأزمات الكبرى في الدول الغربية، ولأن اليابان قد اعتمدت في السابق تدابير وقائية قوية، فقد نجحت في تجنب التأثير بالأزمات وظهرت معززة اقتصادياً، و في ظل هذه الظروف، سارعت الحكومة اليابانية في عملية تدويل الين الياباني، ففي ديسمبر 1980، أصبحت قابلية التحويل الحر للين الياباني تحت حساب رأس المال حقيقة؛ في مايو 1984، نشرت اليابان متابعة تقريرية وبالتحديد، تقرير لجنة الين الياباني والدولار الأمريكي والوضع الراهن وآفاق التحرر المالي وتداول الين، والتي تسمح بتداول العقود الآجلة للعملات الأجنبية الفردية على أساس عدم وجود قيود من التجارة المادية، وهذا ما سمح للشركات بتحويل العملات الأجنبية بحرية إلى الين الياباني حتى تتمكن هذه الشركات من جلب الأموال التي يتم جمعها فيها وعودة سوق الين في أوروبا إلى اليابان.

<sup>1</sup> - BENJAMIN J. COHEN. Currency power: understanding monetary rivalry, op. cit. P.111.

<sup>2</sup> -- Yuanzheng cao. op. cit. P.70.

كما حددت التقارير المذكورة ثلاثة إجراءات لتعزيز التحرير المالي وتدويل الين الياباني: تحرير السوق المالية المحلية؛ تحسين الوصول إلى الأسواق المالية الأجنبية المؤسسات، وتحرير سوق الين في أوروبا، أما في عام 1986، فأنشأت اليابان سوق طوكيو المالي الخارجي، وزادت حصة تدفق رأس المال الأجنبي، وألغت تماماً القيود الموجودة على تدفق رأس المال الأجنبي، هذه التدابير لم تخلق فقط الظروف للتداول الحر للين الياباني، ولكنها أيضاً زادت بشكل مطرد نسبة الين الياباني المتاح دولياً.<sup>1</sup>

### 3 - مرحلة الانحدار:

خلال التسعينيات، ومع انفجار فقاعات سوق الأوراق المالية وسوق العقارات، وجد الاقتصاد الياباني نفسه غير قادر على التعافي خاصة خلال الأزمة المالية الآسيوية، تقلبت قيمة العملة من الين الياباني بشكل حاد، مما تسبب في تراجع وضع الين الياباني في النظام النقدي الدولي، ومع ولادة اليورو في عام 1999، بدأت الحكومة اليابانية تكون على دراية بالمخاطر المحتملة التي قد تنتج عن التطور غير الناضج للسوق المالية المحلية نتيجة اللوائح المالية الصارمة للغاية، فكانت اليابان تدرك منذ فترة طويلة أهمية بناء وتعزيز منصة استثمار الأصول المالية لمجتمعها المتقدم في السن بالإضافة إلى ذلك، أنها كانت مدركة بالفعل خطر تدويل الين المتخلف عن عملية العولمة المالية.

بدأت اليابان في المراجعة والترويج بعناية لتدويل الين الياباني عن طريق تغيير الأصل المستقل بالتدويل، وتحديث صناعة الخدمات المالية إلى أعلى مستوى ذات قيمة مضافة، كما تركز على تعزيز التعاون النقدي والمالي والعلاقات مع الدول والمناطق الآسيوية الأخرى، وتحويل الوظيفة القائمة على استراتيجية تدويل الين الياباني ليصبح إقليمياً، فقد اقترحت وزارة المالية اليابانية سياسات محددة لتدويل الين الياباني: أي سلسلة من السياسات والتدابير التي تم تنفيذها لتعزيز المكانة العالمية للين الياباني من خلال تشجيع اليابان على التعاون مالياً مع دول آسيوية أخرى، وبشهر مايو عام 2000، تم التوقيع على مبادرة شيانغ ماي وتوافق الآراء حول النقد وتم التوصل إلى تعاون مالي في شرق آسيا، وخاصة فيما يتعلق بإنشاء آلية التبادل النقدي الثنائي في إطار 10 + 3 (10 دول الآسيان + الصين واليابان وكوريا الجنوبية)، وبانهيار اقتصاد الفقاعة في اليابان واتفاقية بلازا، فقد الاقتصاد الياباني أكثر من 20 عاماً من النمو، فإذا نظرنا إلى الوضع الراهن، فسندج أن الين الياباني لم يظهر أي تقدم واضح في عملية التدويل، بل أظهر علامات الانحدار.<sup>2</sup>

وهكذا أصبح الدولار الأمريكي العملة الدولية الأكثر هيمنة عبر العالم بعد الحرب الثانية، لكنه يمكن الإشارة إلى أن الأداء الاقتصادي للولايات المتحدة ليس مثالياً من جميع الجوانب، فخلال العقود الثلاثة تقريباً بين أوائل السبعينيات والتسعينيات، كان معدل النمو الاقتصادي الأمريكي متوسطاً، فيما نجد

<sup>1</sup> - ibid.

<sup>2</sup> -ibid. P.P. 70-71.

بين عامي 1973 و 1981 الولايات المتحدة عانت تضخماً خطيراً إلى حد ما، وعلى مدى سنوات عديدة، شهدت عجزاً مالياً هائلاً وعجزاً في الحساب الجاري وأصبحت أكبر دولة مدينة في العالم، لكن هذا لم يؤثر على الوضع الأساسي المهيمن للدولار الأمريكي باعتباره العملة الدولية، وهذا يرجع إلى تطور النظام المالي، ولا سيما النظام المصرفي في الولايات المتحدة (تتميز البنوك بكفاءة عالية)، وبالتالي فإن عملية تدويل العملة هي عملية طويلة، يتطلب استمرار الاقتصاد والتنمية الاجتماعية ولا يمكن تحقيقه بين عشية وضحاها.

### المطلب الثالث

#### أدوار العملات السيادية دولياً

إن عملية التدويل تتطوي على استخدام العملة المحلية كعملة دولية، ومما لاشك فيه أن العملة المحلية لها ثلاث وظائف متعارف عليها: أداة للتبادل، وحدة حساب ومخزن للقيمة، لكن في إطار الاستعمالات الدولية للعملة ينبغي تحديد الأدوار التي تلعبها بعض العملات السيادية على الصعيد الدولي.

#### أولاً : دور الدولار الأمريكي:

##### 1 - على مستوى النظام النقدي العالمي:

يستخدم الدولار في نحو 90 % من العقود التجارية على مستوى العالم، أي ما يقدر بخمس تريليونات دولار يومياً، كما أن الدولار يقوم بدور عملة الاحتياطي العالمي حيث يستحوذ على ثلثي احتياطيات النقد الأجنبي في العالم، ويتميز بكثافة التداول، إذ يعد على رأس العملات المستخدمة في التجارة العالمية ويتم سداد قيمة أكثر من نصف صادرات العالم بالدولار الأمريكي، إذ تسعر كل دول منظمة الأوبك نفطها بالدولار، لذلك فإن أي اضطراب في سعر الدولار سيؤثر في أسعار تلك السلع، وفي تقييم العملات الأخرى مقابل الدولار.

#### الجدول رقم (03): استخدام الدولار في العقود التجارية

النسبة المئوية	العقود التجارية
90	الدولار الأمريكي
10	باقي العملات (بالمئة)

المصدر: "ماذا يعني ارتفاع سعر الفائدة الأمريكية للأسواق العالمية؟"، نوت بوست، 12 مارس 2017، <http://www.noonpost.org/content/17046/>

كما يستخدم 2 تريليون دولار في معاملات أسواق الصرف الأجنبي يومياً وهي تدخل في تعاملات البورصات المالية العالمية بكثافة قدرها 87 % من التعاملات، لذا تتميز التعاملات الدلارية بسهولة التحويل من وإلى العملات الأخرى أو الذهب، بينما يستخدم اليورو في التعاملات المالية العالمية

بنحو 33 % من التعاملات، أما المعاملات المالية بالين الياباني فلا تتجاوز 23 % ونحو 12 % من التعاملات المالية تتم بالجنيه الإسترليني. وتقدر نسبة الاحتياطي النقدي بالدولار في البنوك المركزية العالمية بما يزيد على 62 % ، يعد الدولار العملة الأكثر قبولاً في التعاملات المالية العالمية مقارنة بأي عملة أخرى أو حتى الذهب والمعادن الثمينة.

الجدول رقم (04) نسبة الاحتياطي في البنوك المركزية

العملة الصعبة	النسبة المئوية
الدولار الأمريكي	62.16
اليورو	25.02
الجنيه الإسترليني	3.83
الين الياباني	0.11
باقي العملات	5.35

Source: «IMF's SDRs, gold, China and the new emerging monetary system,»

## 2 - على مستوى دول العالم :

إن زيادة سعر الفائدة على العملة سيعطيها قوة، ولكن ليس أي فائدة وليس أي عملة ، فلو كانت الفائدة على عملة محلية لا تتمتع بقبول عالمي يقدر ب 9 % فلن يكون لها أثر يذكر، أما من جهة الدولار فالأمر مختلف تماماً، إذ له أهمية كبيرة في التجارة العالمية حيث يمثل عملة أكبر اقتصادات العالم كما تربط دول كثيرة، عملتها بالدولار أو بسلة من العملات يمثل الدولار فيها وزناً نسبياً كبيراً. فزيادة سعر الفائدة يعني ارتفاع سعر الدولار، وهذا سيؤثر في الدولة التي اقترضت أو التي ستقترض، فمن جهة ترتفع تكلفة الاقتراض بشكل دراماتيكي، ومن جهة أخرى فإنه سيؤثر في فاتورة الواردات بالنسبة إلى الدولة التي تستورد حاجاتها من الخارج بالدولار.

أما الدول التي لديها ثروات طبيعية كالنفط والغاز، كدول الخليج العربية وغيرها، فإن مبيعاتها تتم بالدولار وستكون المنافع في هذه الحالة أكثر من المضار، وخصوصاً للدول التي تستورد معظم وارداتها باليورو واليوان والين من دول آسيا وأوروبا وليس من أمريكا، لذا ستخفف قيمة الواردات ويتحسن ميزانها التجاري لأن قوة الدولار سيقابلها ضعف اليورو واليوان والعملات الآسيوية، فضلاً عن أن الدول النفطية -وبالأخص الخليجية - لها استثمارات كبيرة في سندات الخزينة الأمريكية وبالتالي ستحقق عوائد مرتفعة مع ارتفاع الفائدة على الدولار.<sup>1</sup>

<sup>1</sup> - ماذا يعني ارتفاع سعر الفائدة الأمريكية للأسواق العالمية؟ مجلة نون بوست، نشر بتاريخ 2017/03/12 على الموقع: <https://www.noonpost.com/content/17046> تاريخ الاطلاع: 2022/05/27.

أما لجهة البلدان العربية غير النفطية فإن قوة الدولار ستعكس سلباً على اقتصاداتها بسبب حاجتها الماسة إلى دولار رخيص لاستيراد السلع والخدمات من الخارج بالدولار، فتزيد بالتالي فاتورة وارداتها، كما هو حاصل في مصر والسودان والمغرب والأردن وعدد من البلدان العربية الفقيرة، ويعني أيضاً بالنسبة إلى الدول التي اقترضت بالدولار أن قيمة تلك القروض ارتفعت عما كانت عليه سابقاً. وبالنسبة إلى الدول النامية كتركيا والبرازيل، التي تعتمد على الاستثمارات الأجنبية ووجود الدولار فيها، فإن ارتفاع سعر الفائدة فيها يعني ارتفاع ريع سندات الخزينة الأمريكية وزيادة جاذبيتها بالنسبة إلى المستثمرين الأجانب، وبالتالي نزوح المستثمرين الأجانب عن تلك الدول إلى أمريكا للاستثمار في سندات الخزينة الأمريكية.

وعلى صعيد الاقتصادات المتطورة كما في الاتحاد الأوروبي، يلاحظ أن رفع الفائدة زاد من الفارق على العوائد المحققة من الاستثمارات بسبب انخفاض سعر صرف العملات الرئيسية مقابل الدولار وبالتالي تزداد مخاوف تحسن النمو الاقتصادي في تلك الدول في الوقت الذي تحتاج هذه الدول إلى استثمارات جديدة لرفع مستويات المعيشة وتقليل معدلات البطالة لديها.

وفي السنوات الأخيرة رفع مجلس الاحتياطي الفدرالي أسعار الفائدة للمرة الأولى منذ الأزمة المالية العالمية في كانون الأول/ديسمبر 2015 ، وبعد عام تم رفعها مرة أخرى في كانون الأول/ديسمبر 2016، وكانت المرة الثالثة في آذار/مارس 2017. كما أقر الاحتياطي الفدرالي رفع سعر الفائدة الرئيسي 0.25% في كانون الثاني/يناير 2017 لتكون الزيادة الثانية في ذلك العام والأعلى منذ الأزمة المالية 2008 ، ورغم هذا الارتفاع فإن سعر صرف الدولار ينخفض، وبخاصة خال شهر تشرين الثاني/نوفمبر حيث أصبح كل واحد يورو يساوي 1.8 دولار ثم 1.9 دولار، وهذا بسبب سياسة أوباما في رفع الدين الحكومي الأمريكي من 9 تريليونات دولار إلى 19 تريليون دولار، بالإضافة إلى 16 تريليون دولار التي صدرتها الولايات المتحدة بعد الأزمة المالية العالمية 2008.<sup>1</sup> إضافة إلى دورها الفعال في مكونات حقوق السحب الخاصة.

### ثانياً - دور اليورو الأوروبي:

وفقاً لمعاهدة ماستريخت المبرمة في عام 1999 أصبح اليورو العملة الجديدة لإحدى عشر دولة أوروبية لتلتحق بها أربع دول كمرحلة ثانية، وتتجلى أدوار اليورو على الاقتصاد العالمي فيما يلي:

<sup>1</sup> - إحسان بوبريمة، اليونان الصيني كمنافس للدولار الأمريكي وبداية التفكير في إنشاء عملة عالمية، مجلة المستقبل العربي، العدد 471، 2018، ص ص 107 . 109.

## 1 - على مستوى دول الاتحاد الأوروبي :

تتمثل آثار اليورو فيما يلي:

- حصر الاستفادة من التجارة الخارجية بين دول الاتحاد الأوروبي، إذ أن التعامل باليورو يؤدي إلى حرية حركة رأس المال بين الدول في التعاملات مما يسمح بتحويل النشاط التجاري نحو داخل الاتحاد النقدي بدلاً من خارجه.
- زيادة القدرة التنافسية لقطاعات الإنتاج لدول الاتحاد الأوروبي.
- التخفيف من مشكل البطالة نتيجة زيادة فرص العمل داخل الدول الأعضاء.
- تأسيس سلطة نقدية موحدة ممثلة في البنك المركزي الأوروبي مما يساهم في توحيد السياسات المالية والنقدية للاتحاد النقدي الأوروبي.
- التشجيع على تدفق مختلف الاستثمارات بين دول الاتحاد الأوروبي مما يؤثر بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي.
- توسع نطاق نشاط السوق المالي في منطقة اليورو ومنافسة اليورو للدولار كعملة عالمية تتعامل بها مختلف الدول.

## 2 - على مستوى الاقتصاد العالمي :

يمكن إيجاز آثار اليورو في النقاط الآتية:

- مع بداية تطبيق اليورو وقبول هذه العملة الجديدة كأصل احتياطي للبنوك المركزية ووسيطا للمبادلات فإنه سيصبح منافساً للدولار الأمريكي مما يؤدي إلى آثار واضحة على الاقتصاد الأمريكي، قد تتمثل في تحجيم الفوائد، التي تحصل عليها أمريكا من ارتفاع حجم الدولارات النقدية خارج الولايات المتحدة الأمريكية.
- مع بداية استخدام اليورو فإن الكثير من البنوك المركزية تلجأ إلى تسهيل كمية من الدولارات المحتفظ بها كاحتياطي نقدي الأمر الذي يؤدي إلى هبوط قيمة الدولار في ظل وجود البديل الآخر أي اليورو، ومع استخدام اليورو واستقراره فإن ذلك سيؤدي إلى اعتماده كمستودع للقيمة ليقوم بدور واضح كعملة احتياطية في البنوك المركزية لدول العالم.
- ولكن مهما بلغت آثار اليورو وعلى الاقتصاد الدولي يظل الدولار الأمريكي عملة الاحتياطي العالمي الأول، حيث تدل الإحصائيات أن احتياطات النقد الأجنبي المسعرة بالدولار تضم نحو ثلثي إجمالي العالم كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم (05): "تصيب الدولار و اليورو من إجمالي الحيازات الرسمية للاحتياطيات الدولية من العملات الأجنبية خلال الفترة 1999 - 2017" (الوحدة : النسبة المئوية )

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الدولار الأمريكي	0,71	1,71	5,71	1,67	9,65	9,65	9,66	5,65	1,64
اليورو الأوروبي	9,17	3,18	2,19	8,23	2,25	8,24	0,24	1,25	3,26
باقي العملات	1,11	6,10	3,9	3,9	9,8	3,9	1,9	4,9	6,9
السنوات	2008	2009	2010	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الدولار الأمريكي	1,64	2,62	62,1	61,5	61,2	65,1	65,7	65,3	62,7
اليورو الأوروبي	3,26	3,27	25,7	24,0	24,2	21,2	19,1	19,1	20,1
باقي العملات	6,9	5,10	12,2	14,5	14,6	13,7	15,2	15,6	17,2

Source : International Monetary Fund , 2010 2017.

ظل الدولار الأمريكي خلال العقود الخمسة الأخيرة عملة أساسية مسيطرة في التعامل التجاري والمالي، ففي عام 1995 كانت نسبة 6,47% من تجارة العالم تسعر بالدولار، بينما لم تتجاوز التجارة العالمية التي تسعر بالمارك الألماني 3,15%، وحوالي 6% بالجنيه الاسترليني، و 6% بالفرنك الفرنسي، وحوالي 8,4% بالين الياباني، وباعتبار اليورو سيشكل على الأرجح إجمالي حجم التعاملات التجارية التي تتم بعملة دول الاتحاد الأوروبي الخمس عشر فإن ذلك يعني أن حوالي 30% من صادرات العالم سيتم تقويمها باليورو .

### 3 - على مستوى أسواق الصرف الأجنبي:

إذا كانت عملة الدولار تستمد قوتها من اعتبارها العملة الأولى في أسواق الصرف الأجنبي على المستوى الدولي، فإن عملة اليورو تستمد قوتها بشكل أساسي من تعظيم درجة استخدامها كعملة احتياطيات دولية أو وعملة استثمارات في الأصول من جهة، مع رفع مستوى ثقة الدول الأخرى في اقتصاديات مجموعة دول الوحدة النقدية الأوروبية من جهة أخرى. حيث أن حجم التبادل العالمي بالدولار حول العالم يتعدى 85% من مجموع العملات خلال الفترة (1998 . 2010) والذي يفوق 4000 مليار دولار يوميا .

### 4 - على مستوى الأسواق المالية الأسواق المالية:

بدون شك فإن اليورو سيلعب دورا هاما كعملة في المحافظ الاستثمارية وعملة التعامل الرئيسية في سوق المال الأوروبية بدلا من العملات الأوروبية الوطنية وبدلا من الدولار حيث سيكون اليورو عملة البورصات الأوروبية، وبناء على ذلك فإن اندماج الأسواق المالية الأوروبية سيؤدي إلى تخفيض تكاليف الصفقات المالية والحد من تعدد أسعار الفائدة وزيادة عرض الأصول التي يتم تقويمها على أساس اليورو، ومن حيث الاستثمار في الأسهم فإن أسواق الأسهم الأوروبية تعتبر أقل تطورا من أسواق الأسهم



الأمريكية واليابانية، ومع استخدام اليورو من المحتمل أن تساهم اتساع حجم الأسواق المالية الأوروبية في زيادة الاستثمار بالأسهم ولكن قد لا يكون ذلك على المدى القصير.

#### 5 - على مستوى مكونات وحدة حقوق السحب الخاصة :

تتكون وحدة حقوق السحب الخاصة من سلة العملات الخمس وهي الدولار 40%، الين 18 ، والمارك 21 % والفرنك الفرنسي 11 %، الجنيه الإسترليني 1% ، ومع استخدام اليورو أصبحت السلة مكونة من أربع عملات، الأمر الذي يؤدي إلى إضعاف موقف الدولار بالنسبة لوحدة حقوق السحب الخاصة وكذلك موقعه في الصندوق .

ويظهر عملة اليورو سنة 1999 والتي فرضت مستوى عال من الثقة والاحترام في الأوساط البنكية الدولية، وأثبتت مؤشرات ميدانيا منذ البداية أنها ستكون عملة منافسة للدولار في الاقتصاد الدولي باعتبارها تميزت بالاستقرار خلال النصف الأول من سنة 1999 ، وخلال عامي 2002 و2003 أخذت أسعار الصرف اتجاها ومنحى آخر، حيث انخفضت في البداية بنسبة 6,3 % بنسبة 18 على التوالي لتصل أسعار الصرف في عام 2003 إلى 87,0 اليورو لكل دولار، وقد استقرت أسعار الصرف الدولار مقابل اليورو خلال الفترة 2004. 2006 عند حدود 8,0 اليورو لكل دولار، لتتخف بعد ذلك وتصل إلى 73,0 اليورو لكل دولار خلال عام 2007 .

واستمر تدني قيمة عملة الدولار إلى غاية سنة 2013، وقد كان ذلك كحصلة لمجموعة من العوامل كتباطؤ نشاط الاقتصاد الأمريكي وارتفاع العجز في ميزان التجاري الأمريكي، الأمر الذي دفع بالولايات المتحدة الأمريكية للجوء إلى الاستدانة الخارجية، ولم يتوقف ذلك عند هذا الحد وإنما تضررت عملة الدولار من تحويل عدد من البنوك المركزية لجزء من احتياطياتها إلى اليورو بهدف تفادي الانخفاضات في سعر صرف الدولار أمام اليورو وتتنوع احتياطياتهم من العملات الارتكازية. كما تأثرت عملة الدولار سلبا ببيع النفط الروسي بعملة اليورو مما أدى إلى انخفاض الطلب على الدولار الأمريكي وزيادة الطلب على العملات الأخرى.

ولم يتوقف تراجع عملة الدولار بالنسبة لليورو إلى أن جاءت أزمة الديون السيادية في اليونان سنة 2010 ، ولكن بمجرد تجاوز دول الاتحاد النقدي الأوروبي لهذه الأزمة بداية من سنة 2012 سرعان ما أخذ الدولار اتجاه الانخفاض<sup>1</sup>.

#### ثالثا : دور عملات سيادية أخرى :

تتمثل في الين الياباني، الجنيه الإسترليني ومحاولة إعادة بريقه الضائع، الفرنك السويسري، اليوان الصيني العملة الواعدة التي أحرزت تقدما كشكل من أشكال التعامل النقدي الدولي، وارتفعت أسهمه

1- بورزامة جيلالي، بن عمر خالد، صراع العملات الدولية وقيادة النظام النقدي الدولي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 3، الجزائر، 2018، ص.ص 242 - 245.

كعملة بديلة للدولار الأمريكي، وتعد أحد المقترحات القوية الناتجة عن آثار الأزمة المالية العالمية لإصلاح النظام النقدي الدولي .

وبذلك تعتمد السيولة على مجموعة محددة من العملات التي تسمى بالارتكازية أو السيادية ، بناء على مميزاتها المتمثلة في استطاعتها على تسهيل المبادلات وقابلية تحويلها، وتعد طرف مشكل لحقوق السحب الخاصة ، اعتماد الدول عليها كاحتياطات ، وعليه فالسيولة الدولية امتداد لنظام سعر الصرف ويعدان من عمليات النظام النقدي الدولي في تحقيق أهدافه من خلال تسيير العمليات المالية .

خلاصة الفصل الأول:

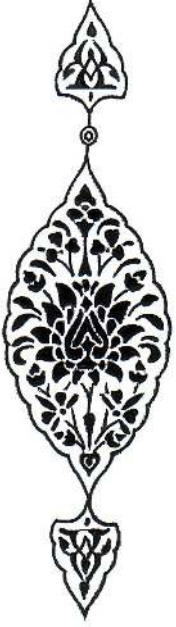
يتم استخدام مصطلح تدويل العملة لوصف العملية التي تكتسب فيها العملة الوطنية دورًا عالميًا باعتبارها الوسيط الرئيسي للتبادل ووحدة الحساب ومخزن القيمة، نتيجة للطلبات الكبيرة من الأجانب إما من خلال التجارة الدولية أو الاستثمار، على سبيل المثال منذ الحرب العالمية الثانية، حقق الدولار الأمريكي هذه المسؤوليات الأساسية للعملة الوطنية باعتبارها العملة الدولية المهيمنة للاقتصاد العالمي في ظل نظام IMS .

تعرفنا في هذا الفصل على الشروط اللازم توفرها في العملة المحلية حتى يتم استخدامها دولياً، كحجم اقتصاد الدولة المصدرة وحصتها من التجارة العالمية ، ونظامها المالي المتطور من ضمن معايير أخرى، هناك من يشترط ضرورة قابلية العملة للتحويل الكامل وفتح حساب رأس المال، في حين يرى آخرون ذلك ليس شرطاً ويستدلون في ذلك بأن هناك دولاً تفتح حسابات رأس المال لكن لا يتم استخدام عملاتها دولياً.

تضمن العملة الدولية مكانة مرموقة للدولة في النظام النقدي الدولي إلى جانب فوائد أخرى لا سيما الاقتصادية منها وهي عديدة، لكن في المقابل هناك مخاطر على الاستقرار الداخلي واستمرارية عملية التنمية الاقتصادية المحلية وهو ما حدث في اليابان في التسعينات حيث أدت صعوبات النظام المصرفي-انفجار فقاعات الأسهم والممتلكات في عام 1989- إلى تباطؤ معدل النمو الاقتصادي، وأوقفت عملية تدويل الين التي بدأت في السبعينيات.

# الفصل الثاني

عملية تدويل العملة الصينية  
-الرنمينبي-



تعد الصين حاليًا أكبر وحدة تجارية في العالم، وهي أكبر مصدر وثاني أكبر مستورد. خطت الصين خطوات كبيرة على مدى عقود من لاعب صغير في التجارة العالمية ، تمثل أقل من 1٪ من التجارة العالمية قبل عام 1990 ، إلى جهة فاعلة رئيسية ، تمثل 14.7٪ من إجمالي التجارة العالمية في عام 2020.

شرعت الصين في مبادرة معقدة لتدويل الرنمينبي من خلال سلسلة من الخطوات التدريجية، تتطلب التخطيط على المدى الطويل لتوقع رد فعل السوق وتحديد كيفية الاستجابة، وتوقع الآثار قصيرة الأجل وطويلة الأجل على الصعيدين المحلي والإقليمي الدولي، بداية من تشجيع استخدام الرنمينبي في تسوية التجارة الدولية، من خلال برنامج التسوية التجارية التجريبي، ثم روجت للخطوة الثانية وهي تعزيز استخدام العملة في المعاملات المالية الخاصة بإنشاء سوق خارجي للرنمينبي -اليوان البحري- ويستمر في التطور حيث تسمح الحكومة بانتشار الأدوات المالية الخارجية للرنمينبي بالظهور في هونغ كونغ ودول أخرى، كما تشجع البنوك المركزية والحكومات على استخدام الرنمينبي كعملة احتياط من خلال شبكة المقاصة التي أنشأتها مع العديد من الدول.

تم تقسيم هذا الفصل الى ثلاثة مباحث، حُصص المبحث الأول للتطرق إلى نظرة عامة حول الاقتصاد الصيني ثم المبحث الثاني لواقع العملة الصينية من خلال عرض واقع العملة الصينية، أما المبحث الثالث فلعرض مسارات تدويل العملة الصينية والانجازات المحققة.

## المبحث الأول

### دراسة تحليلية للاقتصاد الصيني

شهد الاقتصاد الصيني ازدهارا كبيرا في الفترة الأخيرة، إذ أصبح ثاني أكبر اقتصاد في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية، نتيجة تخطيط استراتيجي محكم خاصة بعد أواخر السبعينات، تجسد في إصلاح النظام الاقتصادي، وكذا تبني سياسات نقدية مستقرة لسعر صرف العملة الصينية، وعلى الرغم من ذلك، لا تزال الصين تواجه العديد من التحديات للحفاظ على استقرارها الاقتصادي، والتي تتمثل في احتمال تراجع أداء الاقتصاد العالمي، وازدياد حدة المنافسة في الأسواق العالمية، وزيادة إجراءات الحماية التجارية الدولية، واستمرار الضغوط الدولية لرفع قيمة عملتها اليوان الصيني، وبالتالي فالإقتصاد الصيني لا يزال ينمو بسرعة وبقوة دون أن تبدو عليه علامات التباطؤ، بالتالي يمكن القول بأن التجربة الاقتصادية الصينية تمثل واحدة من أسرع عمليات التحول في العصر الحديث.

## المطلب الأول

### تحولات الاقتصاد الصيني

يعد الاقتصاد الصيني من الاقتصاديات الصاعدة والواعدة ، بفضل السوق الاستهلاكية الواسعة حيث تحصي ما يفوق المليار مستهلك، خاصة بعد الإصلاحات الاقتصادية المتبعة منذ العام 1979، والخروج من الاقتصاد الموجه إلى " اقتصاد السوق الاشتراكي"، الذي يزاوج بين القطاع العام والقطاع الخاص وهو ما يعرف في الصين " بسياسة المشي على ساقين"، والتدرج في إدخال الإصلاحات الاقتصادية.

واستطاع الرئيس الصيني دينج شياو بينج الحصول على موافقة المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني على إجراء الإصلاحات، وتم استخدام مصطلح اقتصاد السوق الاشتراكي أو الاشتراكية ذات الخصائص الصينية، فمصطلح الخصخصة لا يلقى قبولا في الصين<sup>1</sup> ، وقد أصبحت هذه التجربة نموذجا لدول العالم النامي، بعد أن أحدثت تحولات كبيرة في شعب يزيد تعداداه عن ( 1.3 ) مليار نسمة حيث استطاعت هذه التجربة توفير الملابس والمأكل لخمس سكان العالم، وكانت أهداف مراحل عملية الإصلاح والانفتاح هي:<sup>2</sup>

- مضاعفة مجمل قيمة الإنتاج القومي خلال السنوات العشر من عام 1980 إلى 1990 ، من أجل حل مشكلة الغذاء والكساء للسكان.

<sup>1</sup>- عبد الجبار عبد مصطفى النعيمي، نظرة في واقع ومستقبل العلاقات الصينية - الأمريكية، مجلة قضايا سياسية، م، ع 3 و4، بغداد، 2000، ص 63 .

<sup>2</sup>- حميد الجميلي، الصين والعهد الاقتصادي الجديد، مجلة شؤون سياسية، ع4، بغداد ، 1995، ص 35 .

- مضاعفة مجمل قيمة الإنتاج القومي مرتين آخرين عند حلول سنة 2000 مع وصول معيشة الشعب إلى مستوى الحياة الميسورة.

- عصره الاقتصاد الصيني في أواسط القرن الحادي والعشرين، والوصول بالاقتصاد الصيني إلى مصاف القمم الصناعية العالمية في كثير من حلقات الإنتاج الصناعي، فضلاً عن الوصول إلى مستوى الدول المتطورة فيما يتعلق بمؤشر نصيب الفرد من مجمل الإنتاج الوطني.

تميزت التجربة الاقتصادية في الصين بالعمل بأسلوب الانتقال من مرحلة إلى أخرى بشكل تدريجي<sup>1</sup>، فقد اقتصرت التجربة في البداية على مناطق محدودة والعمل على نقلها إلى كل المناطق في البلاد في حال نجاح التجربة. كما أن الأسلوب التدريجي كان واضحاً أيضاً في أن تقتصر تجربة الإصلاح على قطاع معين ثم تعميمها على القطاعات الأخرى، فتم اختيار قطاع الزراعة، ثم انتقلت إلى بقية القطاعات الأخرى إن هذا الأسلوب قد ساعد على استمرار هذه التجربة وعدم فشلها.

مرَّ الاقتصاد الصيني منذ قيام الجمهورية الصينية الشعبية في عام 1912 بعدة مراحل أساسية، وقد ساهمت كل مرحلة بشكل كبير في تطور الاقتصاد الصيني ليصل إلى ما هو عليه الآن، ولعل أبرز هذه المراحل هي:

#### أولاً - مرحلة النظام الاشتراكي والتخطيط المركزي (1949 - 1977):

عرف الاقتصاد الصيني الكثير من الأحداث والتحويلات خلال القرن 19 وبداية القرن العشرين، حيث أدت هذه الأحداث إلى إسقاط للنظام الملكي وإعلان قيام الجمهورية الصينية عام 1912، وبدلاً من استقرار الوضع، ازدادت الأمور سوءاً من نشوب الحروب الأهلية، واندلاع الحرب ضد الغزو الياباني خلال الفترة ( 1937 إلى 1945 )، وما إن وضعت الحرب أوزارها، حتى تظهر حرب من نوع آخر بين الحكومة الصينية وميليشيات الحزب الشيوعي لتنتهي عام 1949 بسيطرة الحزب الشيوعي على الحكم وإعلان ماو تسونج Mao Tse-tung قيام مرحلة البناء الاشتراكي<sup>2</sup>.

اعتمدت الصين في تطبيق سياساتها الاقتصادية منذ بداية 1949 على التخطيط المركزي وتطبيق النموذج السوفياتي، وذلك من خلال وضع الخطط الخماسية مع التركيز على القطاع الفلاحي والزراعي، حيث تم تشكيل جمعيات تعاونية كبيرة لتشكيل اشتراكيات زراعية موجهة مركزياً، ومن ثم توسيع الدائرة لتشمل الصناعات الأساسية والتجهيزية بدعم من الاتحاد السوفياتي. وقد عرف النمو الاقتصادي معدلات متواضعة جداً بسبب إعطاء أولوية لقطاع الصناعات الثقيلة على حساب القطاع الفلاحي الذي كان يتناسب أكثر مع الخصوصية الصينية، وانتشار ظاهرة البيروقراطية التي صعبت

<sup>1</sup> - إبراهيم الأخرس، الصين الخلفية الايدولوجية والنفعية البراجماتية، دار الاحمدى للنشر، القاهرة، 2002 ، ص 7 .

<sup>2</sup> - Wayne M. Morrison, "China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States" Congressional Research Service, February 5th, 2018a, U.S.A, P :03. available at the website: <https://fas.org/sgp/crs/row/RL33534.pdf>

المهمة أكثر، فقد كانت الصين خلال الفترة 1949 إلى 1978 دولة فقيرة اقتصاديًا، وكانت إسهاماتها في التجارة العالمية قليلة جدا.<sup>1</sup>

ثانيا - مرحلة التحرر و الإصلاح الاقتصادي ( 1978 . إلى يومنا هذا ):

بدأت الصين في هذه الفترة بتطبيق سياسة الإصلاح والانفتاح على العالم الخارجي وانتقلت إلى مرحلة متقدمة اقتصاديا مختلفة عما حدث قبل 1978، فقد تم انعقاد المؤتمر الحادي عشر للحزب الشيوعي الصيني في نفس العام وتم الاتفاق على القيام بإصلاحات اقتصادية.

وخلال سنوات الإصلاح والانفتاح الذي بدأ العمل بها منذ عام 1979 والتي لم تنته إلى اليوم، مرت الصين بثلاث محطات تاريخية هي:<sup>2</sup>

### 1 . المحطة الأولى: (1979 . 1984):

تمخض عن هذه المحطة الانجازات الآتية:

- إنشاء المدن والمناطق الاقتصادية الساحلية كنوافذ على الاقتصاد العالمي.
- التحول من المركزية إلى اللامركزية في القرار الاقتصادي بين العاصمة والمقاطعات.
- التحول من الزراعة التقليدية إلى الزراعة الاقتصادية.
- إلغاء الكوميونات (مزارع الشعب) تملك الفلاح الصيني الأرض التي يزرعها وظهر نظام مسؤولية الإنتاج و فرق الإنتاج التعاقدية العائلي أو ما عرف بنظام المسؤولية التعاقدية أو نظام عقود الإدارة.
- تشجيع الفلاحين على التخصص في كافة مجالات الإنتاج الزراعي و الصناعي الريفي.
- ظهور المشروعات الصغيرة والمتوسطة لامتناس فائض العمالة الزراعية و الصناعية والتي أسهمت بما يقرب من نصف الإنتاج الصناعي الصيني.
- اللامركزية و الاستقلالية في اتخاذ القرار .
- توظيف أكثر من 70 مليون مواطن.
- تجاوز القيمة الإجمالية المضافة للصناعة و الزراعة 1000 مليار يوان عام 1984 .
- زيادة القيمة الإجمالية للصناعة و الزراعة بمعدل 7.9 % سنويا في الفترة من (1979 - 1983).
- زيادة الدخل القومي الصيني والدخل الفردي الذي كان مصدرا قويا لتوليد المدخرات التي أخذت طريقها إلى الاستثمارات عبر قنوات النظم المالية غير الرسمية.

<sup>1</sup> - شريف بواعلي بودري، واقع ومستقبل تدويل اليوان الصيني "الرنمينبي" بين الفرص والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد 3، جامعة المسيلة، الجزائر، 2020، ص 568 .

<sup>2</sup> - إبراهيم الأخرس، أسرار تقدم الصين -دراسة في ملامح القوة و أسباب الصعود-، ايتراك للنشر، القاهرة، 2008، ص33.



## 2- المحطة الثانية: (1984 - 1991):

- في هذه المرحلة انتقل الإصلاح من المناطق الريفية إلى المدن والمناطق الحضرية بعد ان شجع النجاح الباهر الذي تحقق في الريف الصيني الإصلاحيين للانتقال بالإصلاح للمدن والمناطق الحضرية، و إنشاء المزيد من المدن الاقتصادية المفتوحة حتى بلغ عدد هذه المدن عام 1987 إلى 64 مدينة ساحلية مفتوحة على العالم الخارجي.<sup>1</sup> ومن سمات هذه المرحلة و مميزاتها:
- العمل على ترويض التضخم المنفلت معدلاته.
  - تحرير الأسعار الخاصة بالسلع الزراعية و اعتبار الشراء حسب العقد.
  - إنشاء البورصة الصينية في شنغهاي عام 1990 .
  - تفعيل السياسات الاقتصادية و التوجه نحو اللامركزية.
  - التحول من الاقتصاد القائم على الزراعة إلى الاقتصاد القائم على الصناعة و التجارة.
  - ارتفاع نصيب دخل الفرد السنوي للفلاحين من 134 يوان عام 1978 إلى 926 يوان عام 1991 .
  - ارتفاع قيمة التجارة الخارجية من 40.7 مليار \$ عام 1983 إلى 135.6 مليار \$ عام 1991 بفائض قدره 8.1 مليار \$ .
- ومن عيوب هذه المرحلة :

- تصاعد معدلات التضخم إلى 18 % من جراء تحرير الأسعار وزيادة عجز الموازنة .
- تدهور الدخل الحقيقية للسكان، ولا سيما في الريف و تزايد أعداد المهاجرين إلى المدن.
- تباطؤ معدلات النمو الاقتصادي.

## ثالثا - المرحلة الثالثة 1992 إلى اليوم:

- وهي المرحلة الحاسمة التي ساهمت في تصاعد معدل النمو الاقتصادي إلى أن تجاوز معدل 13% هذا المعدل يعد أعلى معدل نمو اقتصادي تحقق في العصر الحديث في بلد المليار وثلث المليار نسمة. وتتميز هذه المرحلة بأنها مرحلة الإصلاح الشامل والتي رفعت الصين في بدايتها مفهوم اقتصاد السوق الاشتراكي وبدأت مسيرة عمليات اقتصاد السوق منذ عام 1993 والتي تهدف إلى إعادة هيكلة الاقتصاد الصيني<sup>2</sup> . ولقد تمخض عن هذه المرحلة مجموعة من الحقائق والنتائج:<sup>3</sup>
- اقتصاد السوق الاشتراكي بملامح صينية.
  - نمو القطاع الخاص باعتباره قاطرة النمو.

<sup>1</sup> - دلامي نجية، مرجع سابق، ص 112.

<sup>2</sup> - نفس المرجع، ص 113.

<sup>3</sup> - ابراهيم الأخرس، مرجع سابق، ص 36.

## الفصل الثاني: عملية تدويل العملة الصينية \*الرنمينبي\*

- ارتفاع قيم الصادرات إلى أعلى مستوى في العالم 98 % عام 1998 واستحوذ الصين على 20 % من التجارة العالمية عام 2006 ، ساهمت التجارة الصينية الخارجية بـ 40 % من الناتج القومي الإجمالي للصين.

- التخلي التدريجي عن القطاع العام نتيجة عملية الخصخصة في الشركات المملوكة للدولة ، ومن ثم أصبح هذا القطاع المملوك للدولة لا يسهم بأكثر من 15 % من التوظيف في قطاع الصناعة و 10 % من التوظيف في قطاع التجارة الخارجية ، وهبطت مساهمة هذا القطاع إلى 38 % في الناتج المحلي الإجمالي .

- ارتفع معدل النمو الاقتصادي من 5,7 % عام 1976 إلى 13,4 % عام 1993 / 1994 بمتوسط معدل نمو عن الفترة من 1997 - 2007 بنسبة 9,2 %<sup>1</sup> .

- تغير هيكل مساهمة الزراعة وصناعة الخدمات حيث انخفضت نسبة مساهمة الزراعة إلى 17,7 % والصناعة بـ 49,3 % والخدمات 33 % .

- دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية في نهاية عام 2001 .

- أصبح فائض العملات عام 2000 يساوي 142 مليار \$ في ظل فائض تجاري قدره 40 مليار \$ ، بالإضافة إلى أن الصين أصبح لديها علاقات تجارية مع 228 دولة و منطقة.

- أصبح لدى الصين فائض تجاري مع الولايات المتحدة الأمريكية عام 2003 قدره 160 مليار \$ بعد أن كان 50 مليار \$ عام 1996 .

- تحسن الاقتصاد الصيني من الآثار المدمرة للارزمة المالية الآسيوية عام 1997/1998 .

من خلال ما تقدم، يتضح أن التجربة الصينية تقوم على أساس إقامة سوق اشتراكي، على الرغم من أن آليات السوق هي التي تحكم النشاط الاقتصادي في الصين ، كما أن سياسات الإصلاح كانت سياسات نابعة من الخصوصية ، قائمة على التدرج المرهلي والذي حولها من " عملاق سكاني إلى عملاق اقتصادي تكنولوجي " وفي فترة قياسية<sup>2</sup> .

وتعتبر سنة 1978 مرحلة الانطلاقة الحقيقية للاقتصاد الصيني الذي عرف معدلات نمو اقتصادي قياسية، جعلته يحتل المركز الثاني خلف الولايات المتحدة بناتج محلي إجمالي تخطى حاجز 14 تريليون دولار سنة 2017 .

منذ سنة 1978 بدأت النهضة الاقتصادية العظمى في الصين التي تجمع بين التخطيط الإلزامي والسوق الحر، انطلاقاً من النهضة الزراعية من خلال استصلاح الأراضي وحماية المزارعين من تدهور الأسعار، وتوفير الأسواق اللازمة لتسويق المنتجات الزراعية، إلى تشجيع النهضة الصناعية والتجارية من

<sup>1</sup> -International Institute of Strategic Studies, The military Balance 2000-2001, London, Oxford University press, 2000, P194 .

<sup>2</sup> - محمد السيد سليم، "الصين في ظل نظام القطبية الثنائية، في: العرب في الاستراتيجيات العالمية"، عمان، مركز الدراسات الاستراتيجية، 1994، ص 33 .

## الفصل الثاني: عملية تدويل العملة الصينية \*الرنمينبي\*

خلال قيامها بإنشاء أربعة مناطق تجارية خاصة عملاقة بأموال الضرائب، حيث امتلأت هذه المناطق بالمعارض التي تعرض المنتجات الصينية، وبدأت المدن الكبرى باستقطاب الشركات العالمية لبناء المصانع واستغلال اليد العاملة الرخيصة والماهرة<sup>1</sup>.

وفي سنة 1990 افتتحت أسواق الأسهم الصينية، ليرتفع معدل النمو الاقتصادي إلى مستويات قياسية تجاوزت 10 % بعض السنوات رغم تراجعها قليلا سنة 2017 بمعدل 6,9%، واستثمار إجمالي ما يشكل نسبة 44,4% من الناتج المحلي الإجمالي مع استقرار في معدلات التضخم في حدود 1,6 % لعام 2017 ( أنظر الجدول رقم 06)، ما أدى إلى ارتفاع احتياطي الصرف الأجنبي من 11,9 مليار دولار سنة 1985 إلى 3,15 تريليون دولار نهاية نوفمبر 2018 .

**الجدول رقم 06 : تطور معدل النمو الاقتصادي الحقيقي في الصين خلال الفترة ( 2023. 1978 )**

الفترة	معدل النمو الاقتصادي	الفترة	معدل النمو الاقتصادي
1989 . 1978	9,76	2014	7,3
1999 . 1990	10,01	2015	6,9
2009 . 2000	10,3	2016	6,7
2010	10,6	2017	6,9
2011	9,5	2018	6,6
2012	7,9	2019	6,2
2013	7,8	2023 (توقعات IMF)	5,6

المصدر : بيانات البنك العالمي وصندوق النقد الدولي، تقارير 2018، بتصرف.

### المطلب الثاني

#### مركبات الاستقرار الاقتصادي الصيني

بعد أكثر من عشرين سنة من الإصلاح والانفتاح وبناء التحديثات، تحول الاقتصاد الصيني من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد سوق اشتراكي من حيث الأساس، وتشكل نظام اقتصاد السوق الاشتراكي بصورة تدريجية .

وانسجاما مع ذلك، تستكمل القوانين واللوائح الصينية ويتوسع مدى انفتاح السوق الصينية على الخارج وتحسن البيئة الاستثمارية باستمرار ، وتجرى عملية إصلاح النظام النقدي بخطوات ثابتة، ووفر كل ذلك ضمانا ثابتا قويا لمواصلة نمو الاقتصاد الصيني، ويعد من أهم مركبات الاستقرار في الاقتصاد الصيني هو حجم السكان والاستثمار الأجنبي والنمو الاقتصادي المتسارع والادخار المرتفع .

<sup>1</sup> -Wayne M. Morrison, "China-U.S. Trade Issues" Congressional Research Service, July 30, 2018b, N; 7-5700, USA, PP: 74,75. Available at the website: <https://fas.org/sgp/crs/row/RL33536.pdf>

أولاً : حجم السكان:

لقد كان عدد سكان الصين عند تأسيس جمهورية الصين الشعبية 1949 ( 541,67 مليون نسمة، وبفضل الاستقرار الاجتماعي والتنمية الاقتصادية وتحسن مؤشرات التنمية البشرية فضلاً عن ارتفاع الدخل الشخصي لعموم السكان، ارتفع عدد السكان بسرعة ليبلغ (806,71) مليون نسمة عام 1969، ليصل بعد ذلك إلى(1143,3) مليون نسمة في عام1990 ليصل في عام 2003 إلى(1,292) مليار نسمة .

قامت الحكومة الصينية في عام 2014 بمراجعة سياسة الطفل الواحد في جميع أنحاء البلاد والسماح للأزواج بإنجاب طفل ثان، فأعلنت بيكين عام 2015 أنها ستخفف سياسة الطفل الواحد المثيرة للجدل التي أطلقتها في أواخر السبعينات وستسمح للأسرة بإنجاب طفلين في محاولة لإعادة التوازن بين أعمار السكان . وصل بعد هذا عدد سكان الصين بلغ (1,373) مليار نسمة في أول نوفمبر 2016 بزيادة 33,77 مليون منذ إحصاء عام 2010، ومن المتوقع أن يصل سكان الصين إلى الذروة عام 2050 ويبلغ نحو(1,45) مليار حين يصبح ثلث السكان فوق الستين مع تناقص أعداد القادرين على العمل الذي سيقدمون لهم الدعم .

وعلى الرغم من المزايا التي يوفرها هذا الحجم السكاني الكبير كتوفير الأيدي العاملة الرخيصة جراء زيادة عرض العمل الذي يرتبط بعلاقة طردية بحجم السكان و كذلك ارتفاع مستويات الطلب المحلي نتيجة زيادة الاستهلاك من السلع و الخدمات المختلفة ، إلا أنه من جهة معاكسة يترتب عن الحجم السكاني المرتفع مشكلة توفير فرص العمل الكافية للعمالة المحلية لا سيما و أن عملية إعادة الهيكلة الجارية في الصين تعمل على الاستغناء من نسبة مهمة من حجم العمالة لديها<sup>1</sup>.

ثانياً : الاستثمار الأجنبي المباشر:

يرى كثير من المختصين من أن بيئة الصين تعد من أفضل الدول من حيث البيئة الاستثمارية ففي مرحلة الإصلاحات الجديدة والانفتاح على العالم تم إحداث المؤسسات الصناعية الجماعية المؤسسات المختلطة وتخفيف احتكار الدولة للنشاط الاقتصادي واستقطاب الاستثمارات الأجنبية بإحداث المناطق الحرة (التي يحصل فيها المستثمرون على تسهيلات إدارية وإعفاءات جمركية و جبائية). وقد ساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في تعزيز مكانتها المتقدمة عالمياً حيث تعتبر من أهم الدول التي تعد مصدراً للاستثمارات الخارجية المباشرة، حيث يعتبر الولايات المتحدة الأمريكية المستقبل الأول للاستثمارات الصينية في الخارج<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - سارة داي، اثر حرب العملات على اتجاه التجارة الدولية دراسة حالة الولايات المتحدة الامريكية والصين، أطروحة دكتوراه في التجارة الدولية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2018، ص ص 200، 201.

<sup>2</sup> - ص 202 .

## الفصل الثاني: عملية تدويل العملة الصينية \*الرنمينبي\*

وتعد الصين إحدى أكبر الدول الجاذبة للاستثمارات في العالم، فحتى في ظل ركود الاقتصاد العالمي وانخفاض الاستثمارات الدولية بصورة كبيرة، حققت الصين إنجازات و مكاسب كبيرة من خلال استفادتها من مزايا استثمار الأجنبي المباشر وذلك يعود بصورة رئيسية إلى إصدارها للعديد من القوانين وإتباعها للسياسات المختلفة والمتعلقة بالاستثمار.<sup>1</sup>

وفي هذا السياق قد أشار نائب وزير التجارة الصيني في شهر أبريل من عام 2017 أن المناطق الوسطى في الصين قد أصبحت وجهة مثالية لاستثمار الأجانب لتمتعها بمزايا فريدة من نوعها حيث يمكن المصدرين الصينيين من إرسال منتجاتهم عبر السكك الحديدية السريعة إلى آسيا الوسطى و أوروبا بينما يمكن للمنتجات المصنوعة وسط الصين استغلال الأسواق في شرقي وغربي البلاد وأيضا نظرا لتمتع المناطق الوسطى بنسبة مرتفعة للعمالة المحترفة،

وقد أشارت مصلحة الدولة للإحصاء خلال 2017 أن الاستثمارات الصينية في الأصول الثابتة ارتفعت بنسبة 8,9 % كما ذكرت المصلحة أن إجمالي الاستثمارات قد بلغ 14,43 ترليون يوان (2,1 ترليون دولار أمريكي)، كما زاد الاستثمار في القطاع الصناعي بنسبة 3,5 % في الأشهر الأربعة الأولى من نفس السنة ويعد سببا رئيسيا في تراجع نمو إجمالي الاستثمارات، وفي المقابل شهد الاستثمار في القطاع الزراعي نمو بنسبة 19,1 %، في حين أن الاستثمار في قطاع الخدمات ارتفع بنسبة 12,1 %، كما ارتفع الاستثمار في البنية التحتية 23,3 % من نفس الفترة حيث تقدر ب 2,98 ترليون يوان، كما سجل الاستثمار في تطوير العقارات ارتفاعا بنسبة 9,3 % ليصل إلى 2,77 ترليون يوان ، أما الاستثمار في القطاع الخاص فقد شغل نسبة 61 % من إجمالي الاستثمارات أي ما يعادل 8,81 ترليون يوان.

كما قفز حجم الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين بنسبة 28.7 % على أساس سنوي في النصف الأول من 2021، إلى 607.84 مليارات يوان، (90.96 مليار دولار)، وقالت وزارة التجارة الصينية، إن صناعة الخدمات و قطاع التكنولوجيا تصدرا الارتفاعات في الاستثمار المباشر بالبلاد بحسب ما أوردته وكالة أنباء الصين الجديدة "شينخوا". كانت الصين، تلقت أكبر استثمار أجنبي مباشر في 2020 وسط نقشي فيروس كورونا في أنحاء العالم على مدار العام، إذ استقطب اقتصاد البلاد 163 مليار دولار، وفق تقرير للأمم المتحدة للتجارة والتنمية "أونكتاد".<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - محمود عبد الفضيل، العرب و التجربة الآسيوية: الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999، صص 113، 114 .

<sup>2</sup> - أيمن عودة، الاستثمار الأجنبي في الصين، نشر بتاريخ 2021/07/14 على الموقع <https://www.aa.com.tr/ar>، تاريخ التصفح: 2022/05/28.

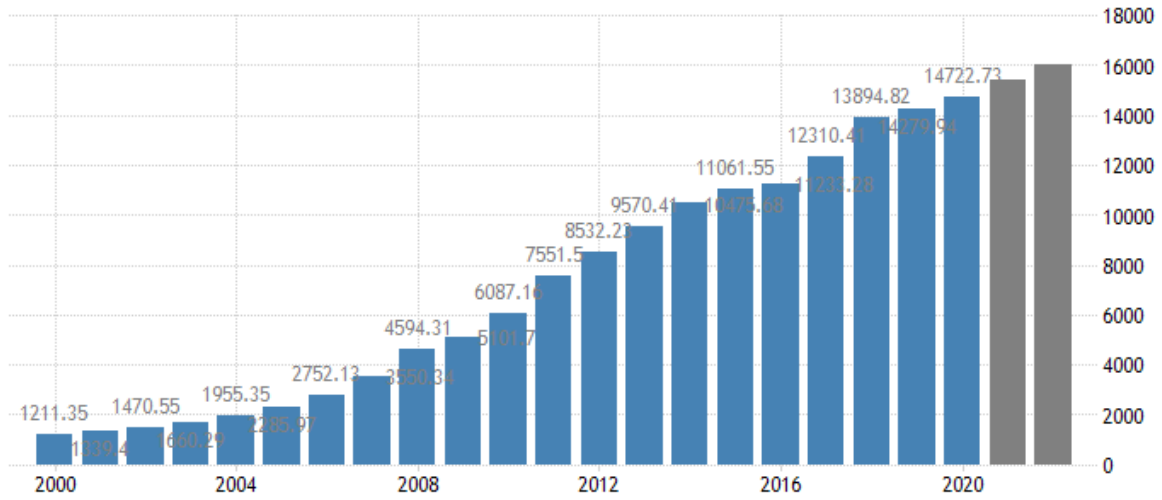
ثالثاً : معدل النمو المتسارع والادخار المرتفع :

يعد الاقتصاد الصيني أسرع الاقتصاديات نمواً، حيث يبلغ معدله 7,1 % سنوياً يعني مضاعفة حجم ناتجه الإجمالي بغضون عشرة سنوات أي حلول سنة 2015 ، حيث نمت الاقتصاد الصيني بنسبة 6,7 % ، حسب ما ذكرته اللجنة الوطنية للتنمية والإصلاح الصينية، الهيئة العليا للتخطيط الاقتصادي على أساس سنوي في الربع الثاني من عام 2016 ، وساعد في هذا الاستثمار في البنية الأساسية وازدهار الإسكان وقروض البنوك . أما فيما يخص 2017 فقد كانت هناك ثلاثة عوامل دورية رئيسية وراء ارتفاع النمو:

- التحسن المتزامن في النمو العالمي على نطاق الأسواق الناشئة والاقتصاديات المتقدمة .
- شهدت السياسة المالية توسعاً أكبر في 2017 خصوصاً في بداية العام ( بلغ عجز الموازنة الصينية أعلى مستوى له بعد الأزمة بنسبة 6,5 % خلال النصف الأول).
- تحسن الظروف المالية مع توقف صافي تدفقات رؤوس الأموال نحو الخارج .

نلاحظ من الشكل الرقم (7) أن الناتج المحلي الإجمالي للصين تضاعف 6 مرات ونصف المرة خلال 14 عاماً من سنة 2000 إلى 2014 ، أما توقعات صندوق النقد الدولي لسنة 2040 فتشير إلى أن نسبة الناتج المحلي الإجمالي الصيني إلى الناتج العالمي فتقدر بـ 40 % ، متجاوزة قوة الاقتصاد الصيني بذلك قوة الولايات المتحدة الأمريكية كثيراً وفقاً لتوقعات صندوق النقد الدولي.

الشكل رقم (07): تطور الناتج المحلي للصين (2000 – 2022) (التقدير بالمليار دولار)



المصدر: <https://ar.tradingeconomics.com/china/gdp>

أما بالنسبة للادخار فقد تميزت الصين بارتفاع معدلات الادخار وانخفاض الاستهلاك، وصفة عامة ومختصرة هناك ثلاث سياسات للحكومة الصينية أسهمت في تكوين هذه المعدلات المبهرة للادخار المحلي في الصين، الأولى هي سياسة الطفل الواحد لكل أسرة، والتي تسهم في تخفيض عبئ الإعالة على السكان في سن العمل بصورة كبيرة، والثانية هي عدم التوسع في شبكة الضمان الاجتماعي، فضلاً

عن سياسات التوسع الحضري المتحفظة بعدم التوسع الحضري بصورة تفرغ المناطق الريفية من سكانها وأنشطتها التقليدية.

#### رابعا : ضخامة الميزان التجاري والارتفاع المستمر للاحتياطيات الأجنبية:

يمكن القول أن الإصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الصين في عام 1979 قد جعلت من اقتصادها واحدا من أكبر الاقتصاديات التجارية في العالم، حيث حقق الميزان التجاري الصيني منذ الإصلاحات فائضا مطردا بسبب ارتفاع حصيلة الصادرات، كما عرفت الواردات أيضا ارتفاعا غير مستقر، حيث قدر حجم احتياطيات النقد الأجنبي بالصين ب: 3,051 ترليون دولار خلال نوفمبر 2016 (الأولى عالميا) وفقا لبيانات صندوق النقد الدولي مقابل نحو 1,243 ترليون لليابان التي تحل ثانية، تليها سويسرا ب: 685,559 مليار دولار ، والمملكة العربية السعودية ب: 535,900 مليار دولار، بينما حلت الولايات المتحدة في المرتبة التاسعة عشرة عالميا ب: 116,184 مليار دولار.

وتعزز الاحتياطيات المذكورة القدرة المالية للصعود الصيني المتعظم، وكشفت بيانات صادرة عن إدارة الجمارك في الصين، أن فائض الميزان التجاري لثاني أكبر اقتصاد في العالم بلغ 2,8 ترليون يوان (422,5 مليار دولار) في 2017. فيما سجلت الصين فائضا بالميزان التجاري مع الولايات المتحدة في 2016 بقيمة 275,8 مليار دولار، وهو أعلى مستوى على الإطلاق، ومقابل 250,7 مليار دولار في 2017 . ومن جهة أخرى فإنه داخليا يسمح المستوى العالي من احتياطيات العملة الصعبة للاقتصاد الصيني بمواجهة المضاربات النقدية و إعطاء صورة جيدة عن الصين للمستثمرين الأجانب .

باشرت الصين خلال 2017 في بناء احتياط نفطي استراتيجي قبل 10 سنوات كمشروع احترازي لإشباع عطشها للنفط، كي تزود القطاع الصناعي بحاجته من الطاقة . لكن يبقى المخزون الصيني تحت غطاء السرية، ولا توجد بيانات منتظمة عن ازدياد المخزونات الصينية أو تراجعها كما تفعل إدارة معلومات الطاقة الأمريكية التي تصدر نشرات وإحصائيات أسبوعية وشهرية .فمعهد البترول الأمريكي يصدر تقارير أسبوعية عن مخزونات النفط الخام ومخزونات المنتجات المكررة، ولا تصدر تقارير مشابهة في الصي، لهذا يجد المراقبون والمتعاملون صعوبة في قياس الإمدادات والمخزونات في مقابل الاستيراد والاستهلاك الصيني، وهذه الضبابية الصينية مقصودة .وهناك تكهنات أن الحكومة الصينية تبحث في خلق مخزونات نفطية تجارية بالتوازي مع المخزونات الاستراتيجية، والاعتقاد السائد هو أن الصين ستستورد أكبر كميات ممكنة ما دامت الأسعار منخفضة أي بحدود 51 دولار للبرميل<sup>1</sup> .

#### خامسا : عوامل أخرى:

هناك عوامل أخرى ربما لا تقل أهمية عن العوامل السابقة الذكر في نجاح التجربة الصينية وأهم

هذه العوامل نذكر:

<sup>1</sup>- سارة داي، مرجع سابق، ص ص 211 ، 212.

**1- دور الدولة:** فقد لعبت الدولة دوراً مهماً في وصول الاقتصاد الصيني إلى ما هو عليه اليوم من تطور اقتصادي كبير، وتميز هذا الدور بمرونته الكبيرة في التكيف مع التطورات الاقتصادية العالمية من جهة ومع تطور الاقتصاد الصيني وظروف المرحلة التي يمر بها من جهة أخرى.

**2- مصادر الطاقة واحتياطات النفط:** أصبح الطلب على الطاقة شديداً في الصين بالتوازي مع التوسع السريع للاقتصاد الصيني، إذ يعتبر ثاني أكبر اقتصاد عالمي مستهلك للطاقة بعد الاقتصاد الأمريكي بنسبة تقدر بـ 12,8% من الاستهلاك العالمي 2016، وتلعب الطاقة دوراً مهماً وحيوياً في التأثير على العديد من الصناعات.

**3 - الفضاء العسكري والفضاء المعرفي:** يرافق هذا الصعود الاقتصادي البارز للصين عالمياً سعي صيني حثيث لمراكمة مقومات القوة في فضاءين آخرين أساسيين للقوة الدولية هما الفضاء العسكري والفضاء المعرفي، مستغلة في ذلك ما تتيحه لها قدراتها الاقتصادية والمالية المتعاظمة، ففي **الفضاء العسكري**، يتعين بداية ملاحظة تعدد معايير قياس القوة العسكرية بين الإنفاق العسكري، وتعداد القوات، وحجم القوة النيرانية، ومدى حداتها، ومستوى الثقافة العسكرية، وبرامج التحديث والتطوير العسكري، أما في **المجال المعرفي**، والذي يمثل الرهان الحقيقي لضمان استدامة نموها الاقتصادي وتساعد مكانتها الدولية، وتحقيق درجة أعلى من الاستقلالية في مقومات قوتها، باتت الصين ثاني أكبر مستثمر على مستوى العالم في مجال البحث والتطوير، ففي عام 2016، كان هناك 20,4% من إجمالي الإنفاق العالمي على البحث والتطوير، وفي المقابل نجد أن التقديرات تشير إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تعد أكبر مستثمر في هذا المجال.

وفي الإجمال، يمكن القول أنه برغم الصعود الاقتصادي القوي للصين، فإن جزءاً مهماً من هذا الصعود لا يزال مرتبطاً بالاعتماد على الخارج، خاصة عن تقدير هذا الصعود، وفقاً لمعيار القيمة المحلية المضافة، فضلاً عن أن هذا الصعود يفرض على الصين أعباء وتحديات مهمة لتأمين احتياجاتها من الموارد الخام الخارجية، خاصة النفط الذي تستورد الصين نحو 60% من احتياجاتها منه من الخارج، وهو رقم تضاعف منذ عام 2000، مقابل تراجع بدرجة كبيرة في الاقتصاد الأمريكي عدا ذلك، فإنه لا يتوقع أن تتمكن الصين من إحداث انقلاب واقعي في التوزيع العالمي لمقومات القوة العسكرية أو المعرفية، أو حتى تستهدفه في الأمد القريب أو المتوسط<sup>1</sup>.

### المطلب الثالث

#### **مكانة الاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي**

لقد أضحت حضور الصين كقوة عظمى وفاعل كبير في السياسة الدولية أمراً لافتاً، بعد انعزال استغرق عقوداً طويلة، وذلك بفضل فاعلية الصين الاقتصادية المتزايدة، لاختراقها للأسواق العالمية، وتشهد

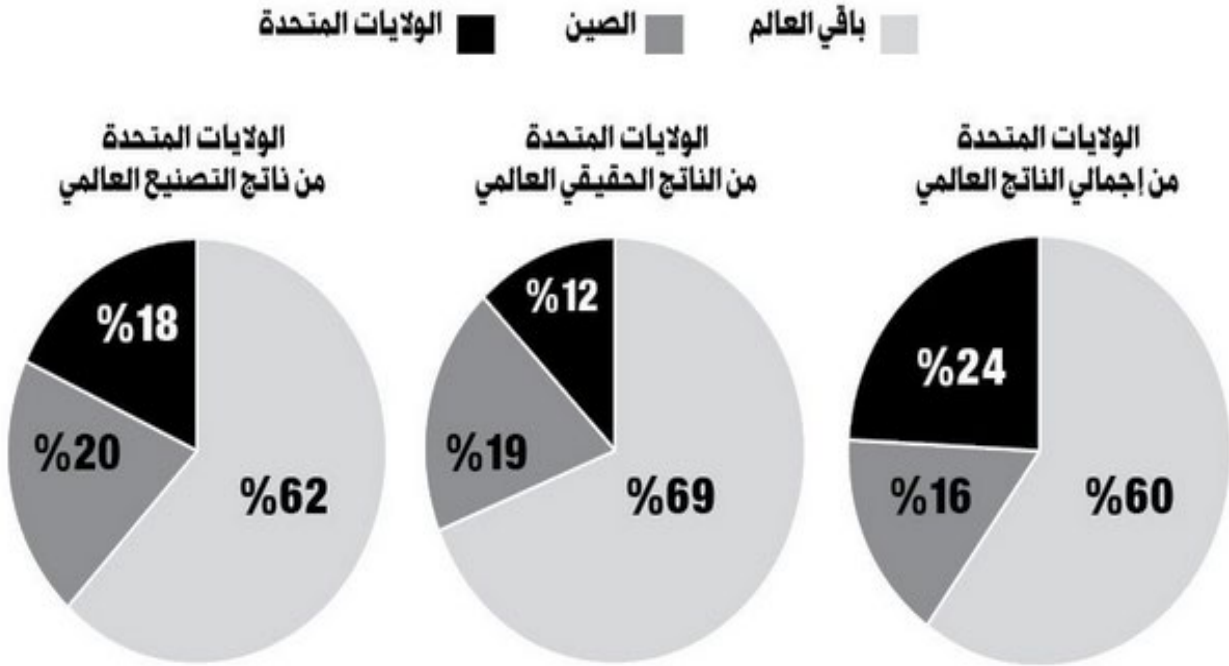
<sup>1</sup> - سارة داي، مرجع سابق، ص 212.



## الفصل الثاني: عملية تدويل العملة الصينية \*الرنمينبي\*

الصادرات والواردات، وتدفق رؤوس الأموال الأجنبية على اندماج الصين في الاقتصاد العالمي في الوقت الراهن.

ويظهر الاقتصاد الصيني أكثر انفتاحا من اقتصاد أغلب البلدان النامية الكبرى الأخرى على العالم الخارجي، فقد أصبح النمو المستقر له قوة دافعة رئيسية لنمو الاقتصاد العالمي. والشكل رقم (08) يقدم الناتج المحلي الإجمالي للصين وللولايات المتحدة مقارنة مع الناتج المحلي العالمي:<sup>1</sup> الشكل رقم(08): الناتج المحلي الإجمالي للصين مقارنة مع الناتج المحلي للولايات المتحدة الأمريكية والعالم (2017):



Source:59 <https://kassioun.org/economic/item/58260-32082>

وقد شهد الاقتصاد الصيني تغيرات عديدة على هذا الطريق في عام 2107 ، حيث يضيف الابتكار العلمي والتكنولوجي عوامل إيجابية كثيرة لتنمية الاقتصاد، وتصبح الحضارة الإيكولوجية (التناغم بين البشر والطبيعة وبين الإنسان والمجتمع الذي يعيش فيه) مطلباً داخلياً للتنمية المستدامة في الصين، كما تقترب الصين في العصر الجديد من مركز المسرح الدولي.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - نصر ليلي، "الإنتاج الحقيقي للولايات المتحدة الأمريكية". نشر بتاريخ: 2017/12/16 على الموقع: <https://kassioun.org/economic/item/58260-32082> تاريخ التصفح: 2022/05/29.

<sup>2</sup> - الصين تقترب في العصر الجديد من مركز المسرح الدولي، الصين اليوم. نشر بتاريخ: 2017/12/16 على الموقع: [http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2017-12/01/content\\_750532.htm](http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2017-12/01/content_750532.htm) تاريخ التصفح: 2022/05/29.

## الفصل الثاني: عملية تدويل العملة الصينية \*الرنمينبي\*

ذكرت الهيئة الوطنية للإحصاء في الصين أن الناتج المحلي الإجمالي للبلاد ارتفع بنسبة 8,1% على أساس سنوي إلى 114,37 تريليون يوان ( نحو 18 تريليون دولار أمريكي) عام 2020، وذلك في ظل سيطرة كورونا، كما أوضحت البيانات أن نسبة النمو هذه كانت أعلى بكثير من هدف الحكومة (فوق 6%)، وفي الربع الأخير من عام 2021 توسع الناتج المحلي الإجمالي للبلاد بنسبة 4 على أساس سنوي، كما ذكرت نفس الهيئة أن الاقتصاد الصيني واصل انتعاشه المستقر في عام 2021، وقاد العالم في كل من التنمية الاقتصادية ومكافحة الوباء، محذرة في نفس الوقت من الضغط الثلاثي لانكماش الطلب وصدمات العرض وضعف التوقعات وسط بيئة خارجية متزايدة التعقيد.<sup>1</sup>

وتعد مكانة الاقتصاد الصيني على الساحة الدولية متميزة وواعدة، فأغلب التحليلات تتفق على توقع أن الصين ستحتل على المدى البعيد بنمو واضح أسرع من المتوسط العالمي، ومن نمو البلدان الغنية (أوروبا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان) وتضع التقديرات عموماً النمو الاقتصادي الصيني في إطار يتراوح ما بين 4% إلى 5% سنوياً ما بين 2020 إلى 2050.

وتتمثل أهداف الصين في تحقيق متوسط نمو سنوي للناتج المحلي الإجمالي يبلغ 4.8% من 2020 إلى 2035 و 3.4% من 2030 إلى 2050. وتسعى إلى تحقيق نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي البالغ 20000 دولار بحلول عام 2025 (مما يجعل الصين دولة ذات دخل مرتفع)، و 45000 دولار بحلول عام 2035 (35% من مستويات الولايات المتحدة)، و 120000 دولار بحلول عام 2050 (نصف مستويات الولايات المتحدة).<sup>2</sup>

إن النمو في الصين أسرع منه في باقي بلدان العالم، فمكانتها تتسع لكن سيضاف إلى تأثيرات حجم نموها تأثيرات صعود قيمة عملتها، وقد يتضاعف وزنها في الناتج المحلي الإجمالي العالمي ما بين 2020 إلى 2050 حتى يصل 22%.<sup>3</sup>

أما توقعات 2041 فتشير إلى أن الصين ستحتل المرتبة الأولى، كما هو موضح في الجدول التالي :

**الجدول رقم 07: أكبر الاقتصاديات في العالم بحلول سنة 2041 : (تريليون دولار)**

الدولة	الصين	الولايات المتحدة	الهند	اليابان	البرازيل
الناتج المحلي الإجمالي المتوقع	28,003	27,929	13,490	6,086	3,932

المصدر : بالاعتماد على Global Economics Paper No: 99 المنشورة بموقع:

<https://www.goldmansachs.com>

<sup>1</sup> - أداء الاقتصاد الصيني في 2021، نشر على موقع: <https://arabic.rt.com/business> تاريخ التصفح 2022/4/16.

<sup>2</sup> - Wayne M. Morrison, China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States, Congressional Research Service report, 2019, p34.

<sup>3</sup> - Françoise Lemoine, L' Economie chinoise , La Découverte; 4e édition, paris ,2006, P.81.

رغم هذا التفوق في الناتج المحلي الإجمالي إلا أن الناتج المحلي للفرد في الولايات المتحدة يفوق ناتج الفرد في الصين بثلاثة أضعاف حيث يقدر في الصين ب 24000 دولار أما في الولايات المتحدة فيقدر ب 72000 دولار، وهذا يدل على أن الولايات المتحدة الأمريكية ستبقى مسيطرة على الاقتصاد الحقيقي والنقدي.

ويمكن أن نبرز مكانة الاقتصاد الصيني في الاقتصاد العالمي في النقاط التالية :

#### أولاً : الصين مصنع العالم:

منذ نهاية التسعينات كانت الصين تسعى إلى جذب الصناعات التصديرية إلى أرضها، فقد بدأت حركة واسعة في آسيا الشرقية لنقل نشاطات صناعية إلى الصين، وعندما اتسعت حركة العولمة في التسعينات، شاركت الصين مشاركة نشطة في إعادة تنظيم الإنتاجات الصناعية في المستوى العالمي. ويتضح ذلك من خلال:

**1 - رصيف تصديري:** قاد الضغط التنافسي منشآت البلدان الصناعية إلى البحث عن مواقع إنتاجية رخيصة الكلفة وتثمين عملاتها، فبالنسبة لشبكات الإنتاج، تعد البلدان النامية مقاولات رخيصة الكلفة في مراحل الإنتاج الأولي كثيفة العمل، والصين بفضل بناها التحتية، وكمية عمالها ومهاراتهم، أصبحت أكبر رصيف عالمي للإنتاج من أجل التصدير، كما أصبحت مصانعها المنفتحة حلقة جوهرية في السلسلة العالمية للقيمة المضافة . وتحول الصين بذلك إلى بلد تجميع، فأصبح يصدر بشكل رئيسي المنتجات الجاهزة ( تجهيزات كهربائية منزلية، إلكترونيات، حواسيب، ... ) وبشكل مواز تستورد المنتجات الوسيطة و خاصة القطع المكونة .

**2- قطب تقسيم العمل في آسيا:** لقد منح انفتاح الصين إغراء جديدا لتقسيم العمل الدولي في الإقليم، وأدى صعود الصين إلى إعادة توزيع الإنتاجات الصناعية في آسيا، فقد أصبحت الصين الدولة التجارية الأولى في آسيا، وقد كانت تبادلاتها الخارجية مع جميع دول العالم تقريبا، نذكر منها مناطق مختارة كدول طريق الحرير البحري (آسيان، أفريقيا، أوروبا، الشرق الأوسط، شمال إفريقيا، ودول جنوب آسيا المطلة على البحر) بنسبة 43,4 %، من إجمالي تجارة الصين لسنة 2015 .

**3 - التأثير على اختلال التوازنات العالمية:** تأتي قوة الصين بشكل واسع من دخولها في نظم الإنتاج الآسيوية، فقد أنشئ نظام تجاري ثلاثي الأبعاد، ويأتي فائض الصين التجاري من عمليات التجميع، رابحة بشكل واسع مع البلدان (الغربية، الولايات المتحدة الأمريكية، أوروبا).<sup>1</sup>

#### ثانيا : دولة تجارية كبرى:

قادت موجة العولمة الصين إلى تبوء مركز من الدرجة الأولى في التجارة العالمية، ومنذ انضمام الصين إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001، شهدت تجارة الصين الخارجية أحسن مراحل تطورها، فازدادت واردات وصادرات الصين، حيث باتت الصين أكبر بلد مصدر للسلع في العالم منذ 2009

<sup>1</sup> - ibid. P. .

## الفصل الثاني: عملية تدويل العملة الصينية \*الرنمينبي\*

بعدما تجاوزت ألمانيا في هذا الصدد، كما أضحت أكبر بلد من حيث إجمالي حجم التجارة الخارجية منذ عام 2014 بعدما تجاوزت الولايات المتحدة في هذا الصدد .

الجدول رقم 08: تطور تجارة السلع الصينية خلال الفترة (2000-2017): الوحدة : مليار دولار

السنوات	الصادرات الصينية	الواردات الصينية	الميزان التجاري
2000	249.2	225.1	24.1
2005	762.0	660.1	101.9
2010	1,578.4	1,393.9	184.5
2011	1,899.3	1,741.4	157.9
2012	2,020.1	1,817.3	232.8
2013	2,210.7	1,949.3	261.4
2014	2,343.2	1,963.1	380.1
2015	2,280.5	1,601.8	678.8
2016	2,135.3	1,524.7	610.6
2017	2,279.2	1,790.0	489.2

Source: Global Trade Atlas and China's Customs Administration (2018) .

وقد اتضح تصدُر الصين كبار الشركاء وتبوء المراتب الأولى في العالم لتحقيق ما يلي :

**1 - ازدهار قاهر للصادرات من النسيج الإلكتروني:** شهدت صادرات التجهيزات الإلكترونية نموًا قياسيًا وتقدمًا قويًا، والتي أصبحت تحتل المركز الأول من ثلث مجمل الصادرات.<sup>1</sup>

لقد شحنت الصين ما قيمته 2.494 تريليون دولار أمريكي من السلع في جميع أنحاء العالم في عام 2018 ، بزيادة 6.5% منذ عام 2014 واكتساب 10.2% من عام 2017 إلى عام 2018. و أهم صادرات الصين الرئيسية عام 2018 والتي تتميز بالتنوع والجدول التالي يوضح ذلك:

الجدول رقم 09: الهيكل السلعي للصادرات الصينية نحو العالم 2018

الترتيب	السلعة	من إجمالي الصادرات (بليون دولار)	من إجمالي الصادرات (%)
1	معدات إلكترونية	664.4	26.6
2	الآلات	430	17.2
3	الأثاث، الإضاءة، العلامات	96.4	3.9
4	الألبسة النسيجية	73.5	2.9
5	الألبسة (غير المتماسكة)	71.4	2.9
6	المعدات الطبية والتقنية	71.4	2.9
7	البلاستيك	80.1	3.2

<sup>1</sup> -[http://www.worldsrichestcountries.com/top\\_china\\_exports.html](http://www.worldsrichestcountries.com/top_china_exports.html)

## الفصل الثاني: عملية تدويل العملة الصينية \*الرنمينبي\*

2.6	65.6	المركبات العضوية	8
2.6	65.6	منتجات الحديد والصلب	9
2.3	47.8	الأحذية	10

المصدر: بالاعتماد على: [http://www.worldsrichestcountries.com/top\\_china\\_exports.html](http://www.worldsrichestcountries.com/top_china_exports.html)

ما يمكن ملاحظته من الجدول أعلاه أن المعدات الإلكترونية والآلات تشكل أكبر نسبة من الصادرات الصينية و المقدرة بنسبة 26,6 % و 17,2 % على التوالي من إجمالي الصادرات الصينية أي (664.4 بليون دولار) و(430 بليون دولار ) من إجمالي الصادرات، لتأتي بعدها كل من ( الأثاث، الإضاءة، العلامات ) بنسبة 3.9 % في المرتبة الثالثة .حيث تتمتع الصين بميزة نسبية في صناعة الملابس نظرا لانخفاض الأجور في هذا القطاع و ضخامة الإنتاج، حيث تقدر نسبتها ب :2.9 % من إجمالي صادراتها، وصولا إلى الأحذية بنسبة 2,3 % .

وتعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر سوق بالنسبة للصادرات الصينية وأهم شريك تجاري بنسبة 19.2 %، ثم هون كونغ ب 12 % من إجمالي صادرات الصين عام 2018 .<sup>1</sup>

وقد اعتمدت الصين آليات تنفيذ استراتيجية لتنمية صادراتها، والتي تمحورت أساسا حول سياسة الاستهداف التي ابتكرتها الصين لتنمية صادراتها إذ أن مغزى هذه السياسة هو استهداف مناطق جغرافية معينة ورأس مال أجنبي و قطاعات سلعية معينة، وذلك لسهولة التنفيذ وفعالية الآليات. حيث تستهدف الصين المناطق الجغرافية (مناطق خاصة)، والتي تتمتع بالقوانين والتشريعات الاقتصادية التي تتمتع بدرجة كبيرة من الانفتاح على قوانين البلد الأصلي نذكر منها المناطق الحرة، مناطق تجهيز الصادرات والمناطق الصناعية.

أما بالنسبة لرأس المال الأجنبي، فقد عملت القيادة الصينية على استخدام الاستثمار الأجنبي كمبدأ استراتيجي، كما استعانت بالقروض الخارجية في مشروعات بناء كبيرة ومتوسطة، إذ وصلت الصين إلى مستوى عالي من المرونة في التسهيل على رجال الأعمال الأجانب، واضعة مبادئ وسياسات أساسية لدعم وجذب الاستثمارات وتشجيعها، أما الاستهداف السلعي فكان من خلال إقامة شبكات الإنتاج للتصدير المباشر وزيادة الكفاءة الإنتاجية للمصدرين، وذلك باتباع مجموعة من الآليات.

### 2 - فرجة في الأسواق العالمية:

أصبحت الصين فاعلا مهما في العرض والطلب العالميين المرتبطين بالتقانات الجديدة (تقانات المعلوماتية والاتصالات)، وتحل المرتبة الأولى في السوق العالمية بالنسبة للهواتف المحمولة والحواسيب آنذاك.

<sup>1</sup> - ibid.

### 3 - انفتاح السوق المحلي :

شهدت الواردات الموجهة إلى السوق المحلي تقدماً متسارعاً بفضل خفض التعريفات الجمركية الذي التزمت به الصين بهدف دخولها إلى منظمة التجارة العالمية، وتعتبر الصين من أكبر البلدان استهلاكاً للسلع في العالم حيث تحتل المرتبة الثانية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، فمن خلال الجدول التالي نوضح أهم الواردات الصينية والرئيسية من عام 2016 فيما يلي :

الجدول رقم 10: الهيكل السلعي للواردات الصينية من العالم 2016

الترتيب	السلعة	من إجمالي الواردات (بليون دولار)	من إجمالي الواردات (%)
1	المعدات الإلكترونية	414.3	26.1
2	الوقود المعدني بما في ذلك النفط	175.8	11.1
3	الآلات	147.8	9.3
4	الخامات والخبث والرماد	93.2	5.9
5	المعدات التقنية والطبية	92.6	5.8
6	الأشجار والنباتات الحية	77.5	4.9
7	المركبات	71.5	4.5
8	البلاستيك	61	3.8
9	المواد الكيماوية العضوية	43.9	2.8
10	البذور الزيتية	38.3	2.4

المصدر: بالاعتماد على: [http://www.worldsrichestcountries.com/top\\_china\\_exports.html](http://www.worldsrichestcountries.com/top_china_exports.html)

ما يمكن ملاحظته من الجدول أعلاه هو أنه تماشياً مع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وارتفاع مستوى معيشة الشعب في الصين تزداد متطلبات الصين للمنتجات الكثيفة الرساميل والتكنولوجيا والمعرفة باستمرار، مما يتيح فرصاً كثيرة لدخول المنتجات والتقنيات والخدمات الأجنبية إلى أسواق الصين. حيث نلاحظ أيضاً سيطرة المعدات الإلكترونية التي تقدر ب: 26,1% أي ما يعادل (414,3 بليون دولار) من إجمالي الواردات الصينية، ويفسر هذا الارتفاع في النسبة لارتفاع الاستثمارات جهود الصين في تحديث الريف من خلال تجهيز البنى التحتية وتوفير الكهرباء في إطار استكمال الإصلاحات الاقتصادية و تحقيق التوازن بين المدن و الأرياف ، يليها في المرتبة الثانية الوقود المعدني بما في ذلك النفط بنسبة تقدر ب: 11,1% أي ما يعادل (175,8 بليون دولار) من إجمالي الواردات، وتفسر هذه النسبة المعتبرة باعتبار أن الصين ثاني أكبر مستهلك عالمي للنفط بعد الولايات المتحدة الأمريكية وأول مستهلك عالمي للفحم.

ويمكن تفسير ارتفاع الطلب على النفط المستورد بانخفاض الإنتاج الصيني المحلي الراجع إلى انخفاض وتدهور الأسعار العالمية للنفط، ما يوحي أن من الأفضل أحياناً أن تستورد النفط بأسعار

رخيصة من أن تنتجها بتكلفة باهظة. واستوردت الصين خلال 2017 مليون برميل نפט إضافي فوق معدلات عام 2016 ، لتليها الآلات بنسبة 3% ليوزع الباقي بنسب متفاوتة موضحة في الجدول أعلاه. فالصين ليست مصنعا فقط بل تصبح سوقا باطراد، فمنذ سنة 2003 قفزت وارداتها من المنتجات الزراعية والغذائية والمواد الأولية والمحروقات قفزة مهمة ،فواقع حاجات الصين الداخلية، وازدهار صناعاتها التصديرية يجعلها تمتص نسبة كبيرة من الصادرات العالمية .

فيما يخص أهم الشركاء التجاريين للصين من جانب الواردات من عام 2016، فنجد أن الاتحاد الأوروبي يحتل المرتبة الأولى و يعتبر أهم شريك تجاري للصين بنسبة تقدر ب :12 % من إجمالي وارداتها بما في ذلك ألمانيا بنسبة تقدر ب:5% ، لتحتل دول الآسيان المرتبة الثانية بنسبة 12 % بما فيها ماليزيا بنسبة تقدر ب:3%، لتحتل المرتبة الثالثة كوريا الجنوبية كأهم مورد للصين بنسبة 10% ، أما المركز الرابع فهو موزع بنسب متساوية على (اليابان ،التايوان، الولايات المتحدة الأمريكية ) تقدر ب: 9%، أما المورد الخامس فهي استراليا بنسبة 4 % ، وبالتالي ما يمكن ملاحظته هو التنوع في التوزيع الجغرافي لواردات الصين و عدم ارتكازها على منطقة معينة<sup>1</sup>.

**4 - التأثير المتنامي للطلب الصيني على الأسواق العالمية :** منذ 2003 أصبح تأثير الطلب الصيني على سوق المواد الأولية والطاقة تأثيراً شديداً ،فيعد الاقتصاد الصيني اقتصاداً شرها للمواد الأولية والطاقة ، فهي المستهلك الثاني للبتترول في العالم بعد الو م أ.

فقد أدت حركة الشحن الصينية في العقود الأخيرة إلى زيادة كبيرة في الطلب على الطاقة، وقد كان للتحولات الاقتصادية والنمو السكاني دور رئيسي في دفع هذا التطور، فالنمو الاقتصادي السريع وتطوير سلسلة التوريد العالمية جعلت الصين من أهم مستهلكي الطاقة في العالم.

**ثالثا : حدود المنافسة (السعر):**

تخصصت الصين في المنتجات رخيصة الثمن، وبلا شك يأتي سعر الصادرات الصينية المنخفض من واقع أنها تتكون بمعظمها من المنتجات المتنوعة الأقل اتقاناً ، ومن الممكن أيضا أن كلف الانتاج في الصين تترجم بأسعار أقل من أسعار المنافسين بنوعية مماثلة (منافسة - سعر). أخيرا يجب عدم استبعاد أن الشركات متعددة الجنسيات تفرض أسعارا منخفضة بشكل مصطنع على فروعها المزروعة في الصين لكي تقلل من الأرباح المحلية (سعر التحويل)، كما أن من المعلوم أيضا أن المنشآت الصينية التي تريد إخراج العملات الصعبة ، رغم الرقابة على تحركات رؤوس الأموال، تخفض فواتير صادراتها.

**رابعا : ميزان المدفوعات:**

منذ بداية التسعينات، أصبح ميزان المدفوعات الجارية في الصين فائضا بانتظام ،فقد حققت الصين ادخارا واضحا ، ويتضح ذلك من خلال :

<sup>1</sup> - ibid.

## 1 - تراكم احتياطي العملات الصعبة :

يترجم الفائض المضاعف للحساب الجاري وحساب رأس المال بالمدخلات الواضحة للعملات الصعبة إلى الصين، ما قاد السلطات الصينية إلى مراكمة عملات الصرف الصعبة.<sup>1</sup> احتلت الصين المرتبة الأولى من بين أكبر عشر دول تملك أكبر احتياطي نقدي في العالم كما هو موضح في الجدول رقم 11 :

الجدول رقم 11: أكبر احتياطي نقدي في العالم

الدولة	الاحتياطي النقدي
الصين	3.35 تريليون دولار
اليابان	1.39 تريليون دولار
سويسرا	1.08 تريليون دولار
منطقة اليورو	1.07 تريليون دولار
الولايات المتحدة	628 مليار دولار
روسيا	596 مليار دولار
الهند	590 مليار دولار
هونغ كونغ	491 مليار دولار
السعودية	472 مليار دولار
كوريا الجنوبية	443 مليار دولار

المصدر: بالاعتماد على إحصائيات موقع <https://fr.statista.com>

يوضح الجدول رقم 11 أن الصين لا تريد منافسة الدولار بل إنها تبحث عن تمويل اقتصادها بطلب المزيد من الدولارات لتنمية هذا الاقتصاد، وبخاصة أن لها مصالح مشتركة مع الولايات المتحدة لكونها أكبر مستورد لمنتجاتها، وأكثر من ذلك فهي لجأت إلى استعمال اليوان والذهب في عقود النفط لتلبية طلبها المتزايد من الخارج. هذا إضافة إلى خفض استثماراتها في سندات الخزينة الأمريكية؛ فالصين اليوم تبحث عن المزيد من الدولارات حتى من خلال السوق غير الرسمية للقيام بمشاريعها الأجنبية، وبخاصة في أفريقيا، لذا نجد أن الصين تملك احتياطياً يساوي مجموع كل احتياطيات الدول السابقة الذكر باستثناء اليابان، ويساوي احتياطيتها كذلك ضعف احتياطيات اليابان باعتبارها من أكبر اقتصادات العالم وتحتل المرتبة الثالثة بعد كل من الولايات المتحدة والصين.

## 2 - سياسة الصرف:

إن النقاش حول الأسباب الكبرى لاختلال التوازنات العالمية (عجز الو م أ، فائض البلدان الآسيوية، تعديلات أسعار الصرف)، غالباً ما تُتهم باطراد سياسة الصرف التي تنتهجها الصين، وانسجاماً

<sup>1</sup>- Françoise Lemoine, op. cit. P.P.102.103.



مع عمليات الإصلاح الاقتصادي الواسعة التي شهدتها البلاد فقد أنهت السلطات النقدية بصورة رسمية العمل بنظام أسعار الصرف الثابتة عام 2005، لتتحول إلى نظام التعويم المدار إذ أعيد تقييم سعر الصرف، مع ربطه بسلة من العملات الأجنبية بدلا من عملة واحدة متمثلة بالدولار الأمريكي.<sup>1</sup> وكما سبقت الإشارة، فإن الصين تمتلك الكثير من مقومات القوة والقدرة البشرية والعسكرية والاقتصادية، وهذه المقومات تؤهلها لأداء دور فاعل في الساحة الدولية .

وهناك عدد من المؤشرات والظواهر السياسية والاقتصادية والعسكرية، فضاء عن التكنو-معلوماتية، وكل هذا يؤهلها لأخذ دور ريادي عالمي، والتي تؤكد حالة التغيير والتحول في تراتبية القوى العالمية. وصعود قوى كالصين والاتحاد الأوروبي والبرازيل وروسيا واليابان، كقوى منافسة مدعومة بعوامل وقدرات ذات أبعاد متعددة، تزامنا مع تراجع الحضور الأميركي ومكانته العالمية، وتعارض مصالح التكتلات العالمية، كالاتحاد الأوروبي ومجموعة العشرين وشنغهاي والبريكس، وتجمّع دول شرق آسيا والمحيط الهادي، والاتحاد الإفريقي، وبمستويات متباينة مع المصالح الأميركية. ولو جاز تقدير مستقبل مكانة الصين في النظام الدولي بكلمات، لأمكن القول إنه لمن المرجح أن تتعزّز مكانة الصين في النظام الدولي، هذا إن لم تصبح القوة الأعظم عالميا في المدى غير البعيد، دون أن يعني ذلك انفرادها بالصدارة، في عالم يرحّج أن يسوده تعدّد الأقطاب.

### المبحث الثاني

#### **واقع العملة الصينية \*الرنمينبي\***

تعتبر الصين قوة لكن بنظام مالي ضعيف وعملة لهذا عملت الصين جاهدة من أجل حجز مكانة دولية رائدة للعملة المحلية توازي مكانتها الاقتصادية، وبنّت سياسات داعمة للاستقرار الاقتصادي (المطلب الأول)، آخذة بعين الاعتبار أهمية وتكلفة التدويل (المطلب الثاني)، مما ساعد على تسجيل توسع وتطور في نطاق التدويل (المطلب الثالث).

### المطلب الأول

#### **النظام النقدي الصيني**

تؤدي سياسات الاستقرار الاقتصادي دورا بالغ الأهمية لما لها من تأثير على النشاط الاقتصادي وقد ازدادت هذه الأهمية خاصة بعد الأزمة الاقتصادية الكبرى (1929 - 1933) التي عصفت بالمنظومة الرأسمالية ومن بين أهم السياسات الاقتصادية التي سنتناولها من خلال هذا المطلب هي السياسة المالية والسياسة النقدية وسياسة سعر الصرف من خلال الاقتصاد الصيني التي تمثل نظاما خاصا يدمج بين التخطيط المركزي وآلية السوق والذي أصطلح عليه " اشتراكية السوق ".

<sup>1</sup> - سارة داي، مرجع سابق، ص 220.

أولاً - السياسة النقدية والمالية:

إن عملة الرنمينبي " renminbi " أي ( عملة الشعب ) هي عملة الصين والمعروفة باسم " اليوان الصيني " أو باللاتينية "Chinese yuan" مجزأة إلى عشرة جياو jiao أو مائة فين fen ، اللجنة المسؤولة عن الرنمينبي هي بنك الصين المركزي وهي اللجنة النقدية لجمهورية الصين الشعبية .اختصار العملة في معيار إيزو 4217 هو CNY أو RMB ورمزها اللاتيني هو ¥. يقدر المراقبون الأجانب اليوان بأقل من قيمته بنحو 30% إلى 40%.<sup>1</sup>

تم إصدار خمسة إصدارات من العملة الصينية منذ تأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام 1949، والتي تم سحب النسخ الثلاث الأولى منها من التداول .تم تقديم السلسلة الأولى من عملات الرنمينبي خلال الحرب الأهلية الصينية من قبل بنك الشعب الصيني المنشأ حديثاً في 1 ديسمبر 1948 ، أي قبل عام تقريباً من تأسيس جمهورية الصين الشعبية نفسها .تم إصداره لتوحيد واستبدال العملات المختلفة للأرض التي يسيطر عليها الشيوعيون وكذلك عملة الحكومة القومية .تسمى هذه السلسلة أيضاً "العملة القديمة"، حيث كانت 10000 يوان تساوي 1 يوان من السلسلة الثانية وما بعدها تسمى "العملة الجديدة".

بدأ بنك الشعب الصيني، البنك المركزي الصيني، إصدار الطبعة الرابعة في 27 أبريل 1987 . ثم، بمناسبة الذكرى الخمسين لتأسيس جمهورية الصين الشعبية في عام 1999، قدم البنك المركزي السلسلة الخامسة من خلال إضافة 20 يوان كعملة ورقية جديدة للسلسلة الرابع.<sup>2</sup> حيث أصبحت العملة الصينية تتضمن الآن الأوراق النقدية 1¥ ، 5¥ ، 10 ¥ ، 20 ¥ ، 50 ¥ و، 100 ¥. وقد أعلن بنك الشعب الصيني على موقعه الرسمي على الإنترنت، أنه سيتم سحب غالبية الرنمينبي من التداول في الأول من مايو من عام 2019 ، وتشمل اللائحة العملات 100 يوان، و 50 يوان، و 10 يوان، و 5 يوان، و 2 يوان، و يوان واحد، و 0.2 يوان، فضلا عن العملة 0.1 يوان .<sup>3</sup> في 21 جويلية 2005، قامت الصين برفع قيمة عملتها بنسبة 2.1 % مقابل الدولار الأمريكي، وذلك بمناسبة ربط عملتها بسلة من العملات بدلا من ربطها فقط بالدولار الأمريكي، الأمر الذي سمح للرنمينبي بالتذبذب بمعدل 0.5 % يوميا.

إن العملة الصينية الرنمينبي ( RMB )، وألويوان ( CNY /CNH ) يتم تقديمها في ثلاثة أشكال: الرنمينبي ( RMB ) واليوان "الداخلي ( CNY )" و"اليوان الخارجي(CNH) " ، فقد اختار بنك الصين الشعبي نظام سعر الصرف العائم المدار، والذي غالبا ما يتم انتقاده في الخارج بسبب انخفاض قيمة اليوان المتصور. بينما يمثل الاقتصاد الصيني 10 % من التجارة العالمية فإن أقل من 2 % من

<sup>1</sup> - Lipman, Joshua Klein (April 2011). "Law of Yuan Price: Estimating Equilibrium of the Renminbi" (PDF). Michigan Journal of Business. available at : <http://michiganjb.org/issues/42/text42b.pdf>

<sup>2</sup> -Mo Hong'e, "China to stop circulation of most 4th edition RMB" Ecns.cn, China, 2018, available at :: <http://www.ecns.cn/cns-wire/2018/03-23/296908.shtml>

<sup>3</sup> -The people's bank of China, 2018 <http://www.pbc.gov.cn>.

## الفصل الثاني: عملية تدويل العملة الصينية \*الرنمينبي\*

المدفوعات الدولية تتم باليوان، تقدم العملة الصينية، المعروفة باسم الرنمينبي (RMB) أو اليوان (CNY/CNH)، عددا من الخصائص.

إن الرنمينبي (RMB) هو العملة الرسمية للصين ووسيلة الصرف الخاصة بها، بينما يمثل اليوان (CNY/CNH) وحدة حساب هذه العملة. يوان واحد، نظامان، من "البرية" إلى "البحرية" يتم التمييز بين اليوان الداخلي (CNY) واليوان البحري (CNH) اليوان الصيني (CNY) غير قابل للتحويل بحرية ويستخدم بشكل حصري تقريبا داخل الصين القارية، اليوان الخارجي (CNH)، الذي أطلقتها سلطة النقد في هونج كونج (HKMA) في عام 2010، هو النسخة القابلة للتحويل من العملة الصينية ويتم تداولها بشكل جيد في الخارج، وتتمثل إحدى الميزات البارزة التي يقدمها للشركات غير الصينية في إمكانية دفع رسوم الشراء للموردين المحليين مباشرة باليوان.

لكن كيف يدير بنك الشعب الصيني العملة المعقدة للبلاد؟ نظام سعر الصرف العائم المُدار خصوصية أخرى للعملة الصينية هي سياسة التدخل للبنك المركزي للبلاد، بنك الشعب الصيني يتم الاحتفاظ باليوان تحت إشراف صارم من هذه المؤسسة، التي تختار نظام سعر الصرف العائم المُدار. هذا النظام هو أكثر توجيهية، أو توجيهية، من نظام سعر الصرف العائم (أو المرن) المعتمد من قبل معظم البلدان المتقدمة.

كيف يعمل نظام سعر الصرف هذا؟ سعر الصرف اليوان الصيني (CNY) مرتبط بسلة من العملات، والتي يتم الاحتفاظ بتكوينها بإحكام. يقوم البنك المركزي الصيني بإبلاغ سعر الصرف "المرغوب" للمشغلين المتخصصين في سوق الصرف الأجنبي، الذين يتصرفون وفقا لذلك، مما يسمح بتحقيق هذا السعر، لذلك يتم التلاعب بتحركات أسعار الصرف بحيث يصل اليوان (CNY) إلى سعر الصرف المستهدف المحدد، في حين أن هذا النموذج مفيد للصادرات الصينية على وجه الخصوص، غالبا ما يتم إلقاء اللوم على التصور الشائع لتقليل قيمة اليوان في بعض التباينات العالمية، بما في ذلك العجز التجاري الكبير للولايات المتحدة مع الصين، وعلى العكس من ذلك، ينقلب اليوان الخارجي (CNH) وفقا للعرض والطلب الخاص في سوق الصرف الأجنبي، في عام 2019، شكل اليوان 1,23 % فقط من احتياطات النقد الأجنبي العالمية، لكنه كان تأمين أكثر العملات تداولاً في سوق الصرف الأجنبي.

يمكن القول بأن الصين قد حاولت قدر الإمكان الاعتماد على سياسة نقدية مناسبة تستطيع أن تحافظ من خلالها على معدل مقبول من التضخم، أما بالنسبة لأسعار الفائدة و المعروض النقدي فإن السلطات النقدية حاولت العمل على جعلها متلائمان مع الحاجة الفعلية للاقتصاد. كما دأبت السلطات المختصة الصينية على اعتماد سياسة مالية تضمن مواكبة التطورات الاقتصادية لغرض كبح أية أزمة محتملة قد تعصف باقتصادها.

## 1 - أسعار الفائدة :

قام البنك المركزي الصيني عام 2017 برفع أسعار الفائدة القصيرة الأجل وهو مؤشر جديد على أن البنك يتجه تدريجياً لتشدّد السياسة النقدية مع ظهور بوادر استقرار على الاقتصاد، ولقد تم رفع سعر فائدة اتفاقيات إعادة الشراء (الريبو) العكسي في عمليات السوق المفتوحة عشر نقاط أساس اعتباراً من الثالث من فيفري من نفس السنة، كما رفع البنك أسعار الفائدة على القروض القصيرة الأجل في آليته التي تعرف باسم تسهيلات الإقراض الدائمة .

ورغم أن الزيادات في أسعار الفائدة محدودة إلا أنها تعزز وجهات النظر القائلة بأن السلطات الصينية عازمة على كبح تدفقات رؤوس الأموال النازحة وتقليص المخاطر التي تهدد النظام المالي جراء سنوات التحفيز التي زادت أعباء الديون، وفي أواخر جانفي من 2017 رفع المركزي الصيني أسعار فائدة تسهيلات القروض المتوسطة الأجل للمرة الأولى منذ تشيئه لأداة السيولة في 2014 وكانت هذه هي المرة الأولى التي يرفع فيهاها أحد أسعار الفائدة الأساسية منذ جويلية 2011 . ويتوقع المحللون أن أي خطوات جديدة ستكون تدريجية في ظل تقييم واضعي السياسات لتأثيرها على النمو الاقتصادي<sup>1</sup>.

## 2 - إدارة المعروض النقدي:

تتحكم جميع دول العالم تقريباً بإمداداتها النقدية بواسطة بنوكها المركزية، إذ يتحكم البنك الاحتياطي الفيدرالي (FRB) بمعروض الولايات المتحدة الأمريكية النقدي، ويتحكم بنك الصين الشعبي (PBOC) بمعروض الصين النقدي، ويعد الاقتصاد الصيني من الأكبر والأسرع نمواً في العالم، ويتميز بسوق مفتوحة واشتراكية وفريدة من نوعها، ومع أن الحكومة الصينية تفرض رقابة مشددة فإنها تظل منفتحة على السوق الحرة، وبما أن الاقتصاد الصيني قائم على التصنيع والتصدير ما يجعله يتلقى كميات هائلة من العملات الأجنبية مقابل صادراته، فإن سعر العملة الصينية مقابل العملات العالمية يؤثر في المعروض النقدي للبلاد ، وتتبع الصين مجموعة من الأساليب المتنوعة لإدارة معروضها النقدي، نذكر أهمها فيما يلي :

أ - التحكم بسعر صرف العملات الأجنبية: تتمثل في إحدى المهام الرئيسية لبنك الصين المركزي في امتصاص تدفقات رأس المال الأجنبي الكبيرة من الفائض التجاري للصين ، ويتمتع بنك الصين الشعبي بحرية طرح المبالغ بالعملة المحلية للتبادل في سوق العملات الأجنبية .

يضمن طرح الأوراق النقدية بالعملة المحلية بقاء أسعار صرف العملات الأجنبية مستقرة أو متغيرة بنطاق محدود ، إضافة إلى بقاء الصادرات الصينية أرخص ، ما يؤدي إلى حفاظ الصين على تفوقها بمثابة اقتصاد صناعي ومصدر، والأهم من ذلك هو تحكم الصين بالعملات الأجنبية الواردة إلى البلاد بشدة ، ما يؤثر على معروضها النقدي.

<sup>1</sup> - سارة داي، مرجع سابق، ص 219.

## الفصل الثاني: عملية تدويل العملة الصينية \*الرنمينبي\*

**ب - التطهير:** تنفذ الصين إجراءات تطهيرية مختلفة، من ضمنها الإجراء النقدي الذي يتخذه بنك الصين الشعبي للحد من رؤوس الأموال الداخلة والخارجة المستمرة على المعروض النقدي للبلاد، وقد تؤدي إجراءات بنك الصين الشعبي هذه إلى بعض العواقب السلبية .

يزيد البنك معروض العملة المحلية في السوق المحلي، ما يزيد احتمالية ارتفاع معدلات التضخم، ومن أجل تقليص المعروض النقدي الفائض ، يبيع بنك الصين الشعبي المقدار المطلوب من سندات العملة المحلية ، ما ينتج عنه تصريف الفائض النقدي من الأسواق المفتوحة . بينما يشتري البنك سندات العملة المحلية عند الحاجة إلى ضخ السيولة في الأسواق.

**ج - طباعة الأوراق النقدية:** طباعة العملة المحلية هي إحدى الطرق التي تتبعها الصين، فبوسع بنك الصين الشعبي طباعة اليوان حسب الحاجة، مع أن ذلك قد يؤدي إلى ازدياد معدل التضخم، لكن الضوابط الحكومية في الصين صارمة ومتحكمة بالاقتصاد، ما يمكنها من السيطرة على معدلات التضخم بأساليب مختلفة عن الدول الأخرى، وقد أجريت تغييرات بشأن الإعانات وأساليب التحكم بالأسعار من أجل ضبط التضخم في الصين .

**د - نسبة الاحتياطي:** يتعين على البنوك التجارية الاحتفاظ بنسبة مئوية من إجمالي مبلغ الودائع لدى البنك المركزي للبلاد ، وهو ما يُعرف باسم نسبة الاحتياطي، إذا خفضت البنوك المركزية نسبة الاحتياطي، فإن البنوك التجارية تحتفظ بأموال أقل من الاحتياطي لديها، مع توفير أموال أكثر من أجل زيادة معروضها النقدي، والعكس صحيح .

**هـ - معدل الحسومات:** إذا اقتضت البنوك التجارية أموالاً إضافية من البنوك المركزية ، فإنها ستدفع فائدة على المبلغ وفقاً لمعدل الحسم المطبق، وبوسع البنوك المركزية أيضاً تغيير معدل الحسم من أجل زيادة تكلفة هذه القروض أو تقليلها، ما يؤثر في النهاية في توافر السيولة في الأسواق المفتوحة، ويتبع أسلوب التغييرات في معدلات الحسم على نطاق واسع في جميع أنحاء العالم بغية التحكم بالمعروض النقدي<sup>1</sup>.

إن المعروض النقدي العريض، الذي تجاوز 155 تريليون يوان صيني عام 2017 (أي ما يعادل 25 تريليون دولار أمريكي) أو 200 % من الناتج المحلي الإجمالي، يواصل هذا المعروض نموه بنسبة 12 - 13 % سنوياً .

رافق التوسع الذي شهده المعروض النقدي والقطاع المالي توسع في النظام المصرفي الذي يعمل خارج نطاق ضوابط التخفيف من المخاطر، وتشير البيانات الصادرة عن شركة مودي لخدمات

<sup>1</sup> كيف تدير الصين معروضها النقدي؟ <https://www.ibelieveinsci.com> تاريخ الاطلاع: 2022/05/27.

المستثمرين إلى أنه بنهاية عام 2016 تضاعف حجم الائتمان في النظام المصرفي الصيني الموازي ثلاث مرات تقريبا مقارنة بعام 2011 ليسجل 65 تريليون يوان صيني، ومنذ عام 2006، ارتفعت حصة المصاريف من إجمالي قيمة الائتمان من 10 % إلى 33 %.<sup>1</sup>

### ثانيا : سياسة سعر الصرف

قامت السلطات المختصة في الصين بالاعتماد على سعر صرف مرن يضمن دعم الاستقرار الاقتصادي، فمنذ عام 1995 ثبت سعر الصرف كنسبة ثابتة إزاء الدولار الأمريكي و بواقع 8,28 يوان للدولار مع السماح له بالتأرجح بين الصعود و الهبوط بنسبة لا تتجاوز 3 %، وقد عملت الصين على المحافظة على هذا السعر حتى أثناء الأزمة الآسيوية بين عامي 1997 و 1998 من خلال السياسة النقدية والمالية . وانسجاماً مع عمليات الإصلاح الاقتصادي الواسعة التي شهدتها البلاد فقد أنهت السلطات النقدية بصورة رسمية العمل بنظام أسعار الصرف الثابتة عام 2005، لتتحول إلى نظام التعويم المدار إذ أعيد تقييم سعر الصرف بنسبة 2,1 % إلى الدولار الأمريكي وإعلان قيمته ب : 8,11 ين/دولار بدلا من 8,28 ين/دولار مع ربطه بسلة من العملات الأجنبية بدلا من عملة واحدة متمثلة بالدولار الأمريكي مع السماح له بالتذبذب اليومي بحدود 0,3 % وفقا لقوى العرض والطلب، وعلى الرغم مما سبق فقد بقي اليوان الصيني يقاس بصورة أساسية على الدولار، كما أن تدخل البنك المركزي الصيني في المحافظة على سعر الصرف بعد تعويمه لم ينخفض كثيرا كما كان متوقعا.

واجهت الصين ضغوط كبيرة أدت إلى ظهور مشاكل تهدد بقيام حروب تجارية بين البلدين، إذ أصبح العجز التجاري للولايات المتحدة مع الصين مسألة اقتصادية خطيرة، إذ بلغ العجز التجاري الأمريكي مع الصين 60 مليار دولار عام 1998، وارتفع ليقارب 66,9 مليار دولار عام 1999 وقد عملت الولايات المتحدة على مواجهة المشكلة من خلال تهديد الصين بفرض عقوبات اقتصادية واستغلال قضية حقوق الإنسان للضغط على الصين كلما أرادت الحصول على تنازلات لصالحها، والتهديد بحرمانها من مبدأ الدولة الأولى بالرعاية، فكثيراً ما تهدد الولايات المتحدة بوقف استثماراتها في الصين بحجة خرقها لحقوق الإنسان، لكن هذه التهديدات لا تؤثر على الصين، التي تعلم أنه بإمكانها تغطية انسحاب الشركات الأمريكية بحماس الشركات اليابانية والأوروبية للاستثمار في الصين.

حيث نجد أن هذا العجز التجاري تشابه إلى حد كبير للضغوط التي تعرضت إليها اليابان منذ عام 1971 بعد انهيار نظام بريتن وودز وحتى عام 1995، حيث ترى أمريكا بأن اليابان خلال تلك المدة لم تحسن في وضع سعر صرف مناسب للين إذ بالغت في تحديد القيمة المتوقعة له وبالتالي فإن هذه العملية أدت إلى زعزعة استقرار النظام المالي، وعليه فإن الصين بتحولها من نظام سعر الصرف

<sup>1</sup> - زانغ جون، لغز السياسات النقدية في الصين، نشر على موقع:

<https://www.albayan.ae/opinions/knowledge/2017-06-06-1.2968790> تاريخ التصفح: 2022/05/27

الثابت إلى سعر الصرف المرن فإنها قد تتعرض إلى مخاطر تشبه إلى حد كبير المخاطر التي تعرضت لها اليابان .<sup>1</sup>

لقد أصبحت الصين بفضل تزايد حصة صادراتها في السوق العالمية ونمو اقتصادها الوطني السريع والمتواصل ثاني أكبر اقتصاد بالعالم بعد الولايات المتحدة. ولقد اكتسبت الصين بذلك أهمية بالغة في الاقتصاد العالمي، وغدت إحدى قاطرات نموه بالنظر إلى حجم استهلاكها واستثماراتها في الداخل والخارج فضلا عن حجم ادخارها واحتياطياتها من العملات الدولية وتمويلها للمشاريع التنموية بالقارة الآسيوية وبقية العالم.

لذلك فمن الطبيعي في ظل هذا الوضع أن تتزايد أهمية العملة النقدية الصينية إقليميا ودوليا بعد أن التحقت الصين بنادي القوى الاقتصادية في العالم، وتتجلى هذه الأهمية المتزايدة في ارتفاع حجم المبادلات التجارية التي تدفع الصين قيمتها باليوان لبعض البلدان في الجوار بدلا من اللجوء إلى العملات الدولية مثل الدولار أو اليورو أو الجنيه الإسترليني أو الين الياباني، ويرجع هذا الارتفاع إلى تعاضم وزن الصين في المنطقة، ومنسوب الثقة بقوة الاقتصاد الصيني، بالإضافة إلى استقرار قيمة اليوان الذي صمد في وجه الأزمات المالية الأخيرة .

ولقد كان اليوان الصيني من العملات القليلة التي لم تتعرض قيمتها للانهايار جراء الأزمة المالية الآسيوية ( خروج فجائي وكثيف للرساميل الأجنبية ) التي عصفت بالقارة عام 1997، بخلاف عملات اليابان وكوريا الجنوبية وتايلاند وماليزيا وأندونيسيا، وتأكيدا على هذه الثقة والأهمية قرر مجلس إدارة صندوق النقد الدولي في الثلاثين من نوفمبر 2015 ضم اليوان إلى سلة العملات التي يعتمدها الصندوق في تحديد قيمة حقوق السحب الخاصة، إلى جانب أهم أربع عملات بالعالم، هي الدولار واليورو والجنيه الإسترليني والين الياباني، وحقوق السحب الخاصة هي عملة احتياط أصدرها الصندوق في جويلية 1969 من أجل تنويع الأصول الاحتياطية وخلق سيولة إضافية في العالم للحد من عواقب الشح الحاصل بالدولار. ولقد اضطلعت هذه العملة منذ إحداثها بدور محدود للغاية على هامش المنظومة النقدية الدولية بسبب المخاوف الأميركية من منافستها سطوة الدولار، ومخاوف ألمانيا من أن تؤدي إلى فائض في السيولة النقدية ينتج عنه التضخم.

إن الدول السبع الصناعية ترى بأن أسعار الصرف يجب أن تعكس الوضع الاقتصادي للبلد، وأن أسواق الدول الناشئة التي تتمتع بفوائض ضخمة و متنامية في الحساب الجاري ولا سيما الصين، يفترض بها أن تكون أسعار صرف عملتها أكثر مرونة وواقعية و قد وعدت الصين هذه الدول بأنها ستبنى نظام صرف أكثر مرونة و سوف توسع حدود تعويم اليوان الصيني خلال السنوات القليلة القادمة وفي هذا السياق قد أعلن البنك المركزي تقريرا عن السياسة النقدية و أسعار الصرف لعام 2018:

<sup>1</sup> - سارة داي، مرجع سابق، ص 220.

- أعلن البنك المركزي أن الهدف هو خفض نسبة التضخم إلى % 5 في الفترة ما بين 2018 - 2020.
- أشير في التقرير إلى أن البنك المركزي سيواصل استخدام كافة الأدوات التي بحوزته في إطار استقرار الأسعار لعام 2018 .
- جرى التأكيد على استمرار الموقف الصارم في السياسات النقدية إلى حين الوصول إلى الأهداف وتحسين مظهر التضخم.
- أفيد أنه سيتم إجراء تشديد نقدي إضافي إذا لزم الأمر.
- سيجري الإبقاء على نظام سعر الصرف العائم.
- أشير في التقرير إلى عدم استخدام سعر الصرف كأداة سياسية<sup>1</sup>.

## المطلب الثاني

### أهمية وتكلفة تدويل الرنمينبي

إن مفتاح استخدام العملات الدولية الأكثر نجاحًا هو المفاضلة بين الفوائد والخسائر المرتبطة بها والناشئة عن العوامل الخارجية، وعلى الرغم من أن عملية تدويل الرنمينبي تتطور بسرعة كبيرة إلا أنها لا تزال في بداياتها، لذلك قد يكون من السابق لأوانه إجراء تقييم شامل لنتائجها الاقتصادية، سواء من منظور وطني أو عالمي ومع ذلك، فمن الضروري تقديم مناقشات حول فوائد وتكاليف العملية الجارية.

إن تدويل الرنمينبي، خاصة عندما يصبح الرنمينبي في النهاية عملة دولية رئيسية، قد يجلب فوائد كبيرة لجمهورية الصين الشعبية.

#### أولاً - فوائد ودوافع الصين لتدويل عملتها:

##### 1-الاعتبارات الجيوسياسية:

أ- توفر العملة أيضاً مزايا سياسية، كما يشير بنجامين كوهين، فإن أحد المكاسب التي تمثل القوة الجيوسياسية "الصعبة" تنبع من الاعتماد النقدي للآخرين، وتمكن هذه الميزة الدولة المصدرة من أن تكون في وضع يمكنها من متابعة أهداف خارجية دون قيود أو حتى ممارسة درجة من الإكراه دولياً.<sup>2</sup>

ب- مع العملات الكبيرة تأتي القوة العظمى، وتسعى الصين للفوائد الاستراتيجية التي تأتي مع السيطرة على عملة عالمية، في حين أن العملة في جوهرها أداة دفع لاستخدامها في التجارة، يمكن أيضاً الاستفادة منها لتوسيع النفوذ العالمي للبلد المصدر لها، على سبيل المثال، يمثل الدولار الأمريكي الحصة الأكبر

<sup>1</sup> -سارة داي، مرجع سابق، ص ص 220، 221.

<sup>2</sup> - Hyo-Sung Park, China's RMB Internationalization Strategy: Its Rationales, State of Play, M-RCBG Associate Working Paper Series | No. 63, Prospects and Implications, Mossavar-Rahmani Center for Business & Government, 2016, P.17.



من الاحتياطات الأجنبية العالمية، ونتيجة لذلك، يمنح الولايات المتحدة أكبر حصة تصويت لدولة واحدة في صندوق النقد الدولي بنسبة 16.5%. يمثل اليورو 20.5% من إجمالي احتياطات النقد الأجنبي العالمية ويملك 9.4% من حصة التصويت في صندوق النقد الدولي، وعلى النقيض من ذلك، فإن الرنمينبي لا يمثل سوى 2% من إجمالي احتياطات النقد الأجنبي العالمية -على الرغم من الحجم الاقتصادي الهائل للصين وتأثيرها التجاري، تمتلك الدولة حصة تصويت كبيرة بشكل غير متناسب مع صندوق النقد الدولي عند 6.1%. في حالة زيادة الطلب العالمي على احتياطات النقد الأجنبي المقومة بالرنمينبي، فإن حصة التصويت في الصين سترتفع لاحقًا وتمكن بكين في النهاية من منافسة النفوذ الأمريكي في القرارات المالية العالمية الرئيسية<sup>1</sup>.

ج- كما إن تدويل الرنمينبي من شأنه تحسين الوضع السياسي لجمهورية الصين الشعبية في العالم وتقوية نفوذها. كدولة مُصدرة للعملة الاحتياطية، يمكن أن تلعب جمهورية الصين الشعبية دورًا أكثر أهمية في حوار وتنسيق سياسات الاقتصاد الكلي العالمي، لا سيما عندما يصبح الرنمينبي عملة رئيسية، على سبيل المثال، إذا كان اليوان الصيني أحد الأصول المالية العالمية الهامة، فقد تساهم جمهورية الصين الشعبية في السلام العالمي من خلال مراقبة وتجميد أصول المنظمات الإرهابية، إذا لزم الأمر.<sup>2</sup>

د- سيؤدي تدويل الرنمينبي إلى زيادة قدرة الصين على المشاركة في تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية العالمية وكذلك في الشؤون السياسية الإقليمية والدولية، وسيصبح سعر صرفه قضية مهمة في التنسيق الدولي، ومن منظور المدى المتوسط والطويل، فإن المكانة الدولية المتصاعدة للرنمينبي ستساعد في تقليل تقلب العملات الاحتياطية الرئيسية والاضطراب الناتج عن السوق المالية.

علاوة على ذلك، مع القدرة على إصدار وتنظيم عملة دولية، ستكون الصين في وضع أفضل عندما يتعلق الأمر بتخصيص الموارد والتأثير على السوق، وهو ما سيكون وسيلة رئيسية لمواجهة محاولات بعض الدول الغربية لعرقلة التنمية الاقتصادية للصين، ومع تقدم تدويل الرنمينبي، ستتغير وضعية الصين الحالية المتمثلة في كونها "دولة تجارية كبيرة لكنها دولة نقدية صغيرة، كخيار جديد للعملة الاحتياطية، سيتمكن الرنمينبي الدولي البلدان من تحسين مزيج أصولها الاحتياطية الدولية.<sup>3</sup>

## 2-الاعتبارات الاقتصادية:

### أ- تقليل مخاطر سعر الصرف مع تعزيز تنمية التجارة والاستثمار:

يمكن توضيح ذلك من خلال النقاط التالية:

- نمت احتياطات الصين من النقد الأجنبي في العقود الأخيرة بسرعة، ولا يزال الدولار يشكل غالبية احتياطات الصين من العملات الأجنبية، ولا تزال قيمة احتياطات الصين الضخمة من العملات الأجنبية

<sup>1</sup> Nathan Handwerker, The Rise of the Renminbi: the Costs and Benefits of Internationalization <https://thechinaguys.com/the-rise-of-the-renminbi-the-costs-and-benefits-of-internationalization/>

<sup>2</sup> ibid

<sup>3</sup> Ruogu Li, op. cit. P.262.

على التغيرات في سعر صرف الدولار وسيساعد تدويل الرنمينبي في معالجة هذه المشكلة، وتقليل المخاطر المرتبطة بتقلب سعر الصرف، كما يمكنها أيضاً تحسين كفاءة إدارة الاحتياطي الأجنبي.<sup>1</sup>

- باستخدام الرنمينبي كعملة للفواتير والتسوية، قد تقلل شركات جمهورية الصين الشعبية من مخاطر التبادل للتجارة والاستثمار الدوليين، وبالتالي تقليل تكاليف المعاملات وتقليل مخاطر سعر الصرف. كما يمكن لدولة ذات عملة احتياطي مهيمنة أن تتمتع بمزايا اقتصادية هائلة، خاصة فيما يتعلق بالقدرة على تمويل عجز ضخم بعملتها الخاصة

إن الوصف النظري لفائدة تدويل العملة في تقليل مخاطر سعر الصرف وتكاليف المعاملات مشابه تماماً لتحليل نظريات منطقة العملة المثلى، الذي قدمه (Mundell, 1961) ببراعة.<sup>2</sup>

-إن زيادة تجارة الصين مع المناطق الأخرى والإقراض الخارجي والاستثمار من قبل القطاع المالي الصيني، لن يؤدي هذا إلى زيادة عائدات الشركات الصينية فحسب، بل سيفيد أيضاً الخدمات المصرفية والمالية في البلدان والمناطق الأخرى. ومن خلال توسيع نطاق تداول الرنمينبي، يمكن إجراء المزيد من المعاملات التجارية الدولية من خلال القنوات المصرفية في الصين وسيتم تقليل تكاليف المعاملات وتحسين السمعة الدولية للرنمينبي وزيادة المنافسة في القطاعات المصرفية في المناطق الأخرى.

#### ب- زيادة إيرادات عائد الإصدار والإيرادات الضريبية الحكومية

يشير Seigniorage أو عائد الإصدار إلى الفرق بين القيمة الاسمية للعملة وتكلفة إصدارها التي يحتفظ بها مصدر العملة، وفي ظل النظام الحالي للمناقصة القانونية، فإن التكلفة الحدية لإصدار الأوراق النقدية تقترب من الصفر، وبالنظر إلى هذه التكلفة الهامشية الضئيلة، تصبح السندات الملكية مصدر دخل للبلد المصدر.

تشير الإحصاءات إلى أنه بين عامي 1971 و 1990، بلغ متوسط رسوم السيادة التي فرضتها 90 دولة (باستثناء الصين) 10.5% من إجمالي الإيرادات لدولة معينة، وهو مبلغ كبير، ولقد جنت الولايات المتحدة أرباحاً ضخمة من وضع الدولار كعملة احتياطي دولية رئيسية.<sup>3</sup>

كما يسمح عائد الإصدار بشكل أساسي للصين بالافتراض في الأسواق المالية الدولية بعملتها الخاصة، بافتراض تحقيق سيولة عالية نسبياً من الرنمينبي، في حين تعمل الحيازات الأجنبية من الرنمينبي كقروض منخفضة الفائدة للصين.

<sup>1</sup> -ibid. P.263.

<sup>2</sup> - Zhang, Liqing and Tao, Kunyu, The Benefits and Costs of Renminbi Internationalization (May 23, 2014). ADBI Working Paper 481, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2441110>,P.17.

<sup>3</sup> -Ruogu Li, op. cit. P.266.

ج- تعميق التعاون الاقتصادي الإقليمي وتعزيز الاستقرار الاقتصادي الآسيوي:

إن تدويل الرنمينبي -على أساس الشراكة الاقتصادية الإقليمية الوثيقة- سيعزز الروابط الاقتصادية الإقليمية ويعزز الاستقرار الاقتصادي الإقليمي، لقد أدت الصدمات الاقتصادية التي أحدثتها الأزمة المالية العالمية إلى تقويض التنمية الاقتصادية والتجارة الخارجية للجميع وقد أدت تقلبات أسعار الصرف إلى تفاقم تأثير الأزمة، وفي ظل هذه الخلفية، انخرطت العديد من الدول في تخفيض قيمة العملة بشكل تنافسي، وانخفضت عملات العديد من الدول المجاورة للصين بشكل كبير مقابل الدولار، ومع ذلك، ظل الرنمينبي مستقرًا إلى حد ما، وأصبح عاملاً رئيسياً يساهم في استقرار الاقتصاد الآسيوي.

سيساعد تسريع تدويل الرنمينبي جنباً إلى جنب مع تعميق العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الصين والدول المجاورة لها ودول أخرى في شرق آسيا جميع هذه البلدان على زيادة كفاءة استخدام احتياطياتها من العملات الأجنبية وتقليل صدمات السوق المحتملة المرتبطة بالحصول على احتياطات النقد الأجنبي، كما أن ملاءمة استخدام الرنمينبي كعملة مقاصة في المعاملات الدولية سيعزز تنمية التجارة الإقليمية، إن تطوير نظام مقاصة ثنائي بل ومتعدد الأطراف يعتمد على الرنمينبي سيعزز هدف تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي في شرق آسيا.<sup>1</sup>

ثانياً: مخاطر تدويل الرنمينبي

أ- زيادة الضغط لفتح حسابات رأس المال للصين

لا يمكن الحفاظ على سمعة الرنمينبي كعملة دولية بعد تداوله في الخارج إلا عندما يستطيع حاملوه في الخارج استبداله بحرية واستخدامه كوسيلة للدفع وكوسيلة للاستثمار؛ إذا لم يتمكن حاملو الرنمينبي في الخارج من القيام بذلك، فلن يكون للرنمينبي مصداقية وسيكون تدويله غير وارد.

تتطلب تلبية توقعات حاملي الرنمينبي في الخارج فتح حسابات رأس المال الصينية، يجب أن تكون عملية الفتح هذه تدريجية وتحت السيطرة على ان تستكمل في مرحلة ما، وهو التحدي الرئيسي للعملة الدولية، تشبه المشكلة التي وصفها 1961 (Mundell) بأنها "الثالوث المستحيل" للاقتصاد المفتوح ، مما يعني أنه لا يمكن لأي بلد أن يصل في نفس الوقت إلى أهداف سياسة وحرية حركة رأس المال واستقرار سعر الصرف والسياسة النقدية المستقلة، ولجعل الرنمينبي قابلاً للتحويل بحرية وحسابات رأس مال مفتوحة، تحتاج الصين إلى نظام مالي قوي ونظام قانوني متطور بالكامل وسوق رأس مال متطور ومرن.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> -Ibid.

<sup>2</sup> -Ibid.

ب-التقليل من استقلالية سياسة سعر الصرف

نظرًا لأن الرنمينبي يصبح عملة احتياطي دولية، فقد يصبح عملة أساسية للبلدان الأخرى، وسعر صرف الرنمينبي مقابل تلك العملة سيفقد مرونته. وبدون مرونة سعر الصرف هذه، قد تفقد جمهورية الصين الشعبية مرونتها الاقتصادية الكلية وقدرتها التنافسية التجارية، في المراحل الأولى يمكن أن يؤدي تدويل الرنمينبي إلى ارتفاع سعر الصرف نتيجة لطلب غير المقيمين على الأصول المقومة بالرنمينبي، فكلما زادت شعبية العملة، زادت احتمالية حدوث درجة معينة من الارتفاع.

يمثل رفع قيمة العملة فائدة بالنسبة للمستهلكين المحليين، ولكن بالنسبة للمنتجين والمصدرين سيكون تأثير ارتفاع قيمة الرنمينبي سلبيًا، لأن القدرة التنافسية للصادرات والصناعات المنافسة للواردات سوف تتضرر، فمذ اتفاقية بريتون وودز (1944)، عانت مثلًا الولايات المتحدة في كثير من الأحيان من عدم مرونة أسعار الصرف، خاصة مع عدم قدرتها على تخفيض قيمة الدولار (بيرجستون 1975).<sup>1</sup>

ج- قدرة أقل للصين على التحكم في المعروض النقدي وزيادة مخاطر العملة

ستؤدي تحركات الرنمينبي داخل الصين أو خارجها إلى زيادة أو تقليل المعروض النقدي المحلي في الصين، يعمل التدفق الخارج للرنمينبي ضد الإجراءات التي يتخذها بنك الشعب الصيني لزيادة المعروض النقدي المحلي لتحقيق هدف سياسي معين، والعكس صحيح.

خلال السبعينيات والثمانينيات من القرن الماضي، لم تكن اليابان وألمانيا الغربية حريصتين على الترويج لتدويل عملاتيهما وقيدتا تدفقات رأس المال بسبب هذا القلق، ومع ذلك، فإن هذا التأثير على العرض النقدي يمكن السيطرة عليه ولن يتم استخدام الرنمينبي في الخارج لشراء البضائع الصينية فحسب، بل سيتم تداوله أيضًا بين الدول الأخرى شريطة أن يظل الاقتصاد الصيني مستقرًا، فإن الثقة في الرنمينبي لن تتخفض ولن يكون هناك تدفق مفاجئ لكميات هائلة من الرنمينبي إلى الصين، علاوة على ذلك، فإن تسعير ومقاصة وتداول الرنمينبي في الخارج يمكن مراقبتها وإدارتها بسهولة أكبر.<sup>2</sup>

د- انخفاض استقلالية التنمية الاقتصادية المحلية

تحتاج -مع تعميق العولمة والانفتاح الاقتصادي المتزايد- جميع البلدان إلى التعامل مع المخاطر المرتبطة باستقلال اقتصادي أقل K هذه المخاطر أكبر بالنسبة لمصدري العملات الاحتياطية نظرًا لأن أنظمتهم المالية واقتصادهم أكثر انفتاحًا ولديهم علاقات اقتصادية أوثق مع البلدان الأخرى، فإنهم أكثر عرضة للآثار الإيجابية والسلبية للاقتصاد العالمي المتغير باستمرار من حيث متابعة التنمية الاقتصادية واعتماد السياسات الاقتصادية.

<sup>1</sup> - Zhang, Liqing and Tao, Kunyu, op.cit. P.17.

<sup>2</sup> -Ruogu Li, op.cit. P.267

بالنسبة للصين، في سياق تدويل الرنمينبي، يجب ألا ننظر فقط في احتياجات الاقتصاد الصيني، ولكن أيضاً في الفوائد الاقتصادية الخارجية المستمدة من هذا القبيل وكذلك تأثير هذه العملية على البلدان الأخرى. على سبيل المثال أسواق الأسهم والعقارات في الصين، بعد أن يصبح الرنمينبي دولياً، سيرتفع الطلب الدولي عليه، ويمكن أن يتدفق الرنمينبي من الخارج إلى أسواق الأسهم والعقارات في الصين. وقد يؤدي ذلك بعد ذلك إلى ارتفاع حاد في أسعار الأصول القائمة على الرنمينبي أو حتى حدوث فقاعات في هذه الأسواق، وحتى العثرات الطفيفة في السياسة التي اتخذت في تصحيح عدم استقرار في الأسعار والأسهم لن تخلق مشاكل في أسواق العقارات للاقتصاد المحلي في الصين فحسب، بل ستسبب أيضاً صدمات في الاقتصاد العالمي.

إن تدويل الرنمينبي يعني أيضاً أن التغيرات في التنمية الاقتصادية للصين يمكن أن تؤثر على الاقتصادات الأخرى، حتى المشكلات الاقتصادية قصيرة المدى في الصين يمكن أن تهز ثقة البلدان والمناطق الأخرى في الرنمينبي كعملة دولية مستقرة. إذا قرروا امتلاك أصول عملات أخرى بدلاً من الرنمينبي، فقد يؤدي ذلك إثارة الذعر وبيع الرنمينبي والذي سيؤدي بدوره إلى مخاطر عملة شديدة على الصين.<sup>1</sup>

يجب أن يكون للصين سياسة نقدية مستقلة ومرونة ضرورية في متابعة التنمية الاقتصادية، ويجب أن يمضي تدويل الرنمينبي إلى الأمام، وطالما تحتفظ الصين بسيطرة صارمة على عملتها، فإن المخاطر المرتبطة بتدويل الرنمينبي ستظل تحت السيطرة.

### المطلب الثالث

#### نطاق وحجم تداول الرنمينبي

##### أولاً-مستويات وقنوات تداول الرنمينبي:

لقد كانت الفترة ما بين أوائل التسعينيات إلى منتصف عام 2010 هي المرحلة الأولية لتدويل اليوان الصيني، والتي تتمثل خصائصها الأساسية في أن اليوان بدأ حركة عبر الحدود مدفوعة بالسوق، وبدأت الحكومة الصينية في حل المشاكل الناتجة دون اتخاذ أي تدابير فعالة لتعزيز تدويل العملة .

##### 1- مستويات استخدام الرنمينبي:

تعني حركة اليوان الصيني عبر الحدود أنه قد تجاوز منطقة اليوان الصيني، أو عبر أراضي جمارك البر الرئيسي الصيني، للانتقال نحو الدول المجاورة والمناطق، مع تطور التجارة عبر الحدود الصينية والسياحة الحدودية في حوالي عام 2000، شهد استخدام اليوان توسعاً مستمراً في البلدان

<sup>1</sup>Ruogu Li, op. cit. P.268.

## الفصل الثاني: عملية تدويل العملة الصينية \*الرنمينبي\*

والمناطق المجاورة، والتي يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات مختلفة وفقاً لمستويات استخدامها لليوان الصيني:

### الفئة الأولى:

تضم تايلاند وماليزيا وسنغافورة وكوريا الجنوبية من بين دول أخرى، حيث يرجع الاستخدام المتزايد لليوان بشكل أساسي إلى تطور السياحة. نظراً للعدد الكبير من السياح الصينيين في هذه البلدان، فقد ازدهرت عمليات تبادل العملات التي تعرض استبدال اليوان بالعملات المحلية، حتى أن بعض المتاجر تقبل به مقابل البضائع المباعة في البلدان التي تنتمي إلى هذه الفئة، يعمل اليوان الصيني كوسيلة للتبادل في المجال الضيق للاستهلاك السياحي فقط. بالإضافة إلى ذلك، هذه البلدان لديها الطلب مقابل اليوان من أجل السياحة في الصين وأيضاً للاستثمار حيث يتم تأسيس شركات صغيرة ومتوسطة الحجم هناك.<sup>1</sup>

### الفئة الثانية:

تشمل المناطق الحدودية بين الصين ومنغوليا، ومع وروسيا وكوريا الشمالية، وبين الصين وميانمار، ولاوس... إلخ، حيث يرجع الاستخدام المتزايد لليوان الصيني بشكل أساسي كذلك إلى نمو السياحة الحدودية والتجارة الحدودية.

عندما أعاق التمرکز ونقص العملة الصعبة التجارة، بدأ اليوان الصيني دوره في هذه البلدان في التجارة الحدودية. بالإضافة إلى ذلك، مع زيادة السياح الصينيين في المناطق الحدودية، بدأ يحظى بقبول واسع النطاق في الصناعات المرتبطة بالسياحة. ونظراً لاستقرار اليوان ونطاق استخدامه الواسع، لم يستخدم فقط في السياحة والتجارة الحدودية بل استخدم أيضاً من قبل السكان المحليين في تبادل السلع في هذه المناطق، ففي البلدان التي تنتمي إلى هذه الفئة، لا يعمل اليوان الصيني كوسيلة للتبادل فحسب، بل يُستخدم أيضاً كمخزن للقيمة حيث تظل كمية كبيرة نسبياً منه في هذا المجال.

### الفئة الثالثة:

تضم مناطق هونغ كونغ وماكاو، وهما منطقتان إداريتين تابعتين للصين لهما علاقات اقتصادية الوثيقة بين البر الرئيسي والمنطقتين، حيث يسود بالتالي تبادل اليوان الصيني واستخدامه. على سبيل المثال، أكثر من 200 متاجر صرافة وما يقرب من 20 بنكاً في هونغ كونغ تقدم خدمات صرف لليوان، وتقبل العديد من المتاجر اليوان مقابل البضائع المباعة على أساس سعر الصرف بين اليوان الصيني

<sup>1</sup> - Chong Li, "To Establish a Supra-sovereign International Currency " The Reform of International Monetary System", Beijing Normal University Press, China, 2022, P.208.

ودولار هونج كونج الذي تقدمه. نظرًا لأن دولار هونج كونج قابل للتحويل بالكامل إلى الدولار الأمريكي، يمكن لليوان الصيني استبداله بالدولار الأمريكي من خلال وسيط وهو دولار هونج كونج<sup>1</sup>.

## 2- القنوات الرئيسية لتدفق الرنمينبي:

في عام 1993، وقع بنك الشعب الصيني تسويات بالعملة المحلية فيما يتعلق بالتجارة الحدودية مع البنوك المركزية لثمانى دول، بما في ذلك فيتنام ومنغوليا ولاوس ونيبال وروسيا وقرغيزستان وكوريا الشمالية وكازاخستان، ومع ذلك، لا تقدم البنوك الصينية خدمات الصرف لليوان الصيني، وبالتالي، يتم تداوله بشكل أساسي في شكل نقود في البلدان والمناطق المجاورة، تشمل القنوات الرئيسية لتدفق الرنمينبي ما يلي:

- السياحة الخارجية: وفقًا للوائح، يُسمح لكل مواطن صيني بحمل 6000 يوان نقدًا عند مغادرة الصين، مما يتسبب في تدفق الدولار الصيني إلى الخارج.

- التجارة الحدودية: يحدث تدفق اليوان عندما يتم تسوية التجارة بين الصين والدول المجاورة به.

- القروض والاستثمارات: اعتادت الحكومة الصينية تقديم مساعدات مجانية وقروض تفضيلية مقومة باليوان للدول المجاورة، كما تنتقل الشركات الخاصة الصينية الصغيرة والمتوسطة الحجم النقد إلى الدول المجاورة من أجل الاستثمار هناك، وكلها تشكل تدفق للرنمينبي (استيراد السلع والمواد الخام، دفع أجور الموظفين ..)

بالإضافة إلى التدفق القانوني لليوان الصيني المذكور سابقًا، توجد أيضًا تبادلات سرية للدولار الصيني، مثل الدفع بالعملة المحلية في الخارج، وتلقي الدولار الصيني في الصين، أو الدفع بالدولار الصيني في الصين، واستلام العملة المحلية في الخارج. بالإضافة إلى ذلك، هناك أيضًا طرق لتهرب الدولار الصيني من خلال النقل البحري أو النقل البري، أو عن طريق حمل نقود اليوان الصيني في البضائع المنقولة.<sup>2</sup>

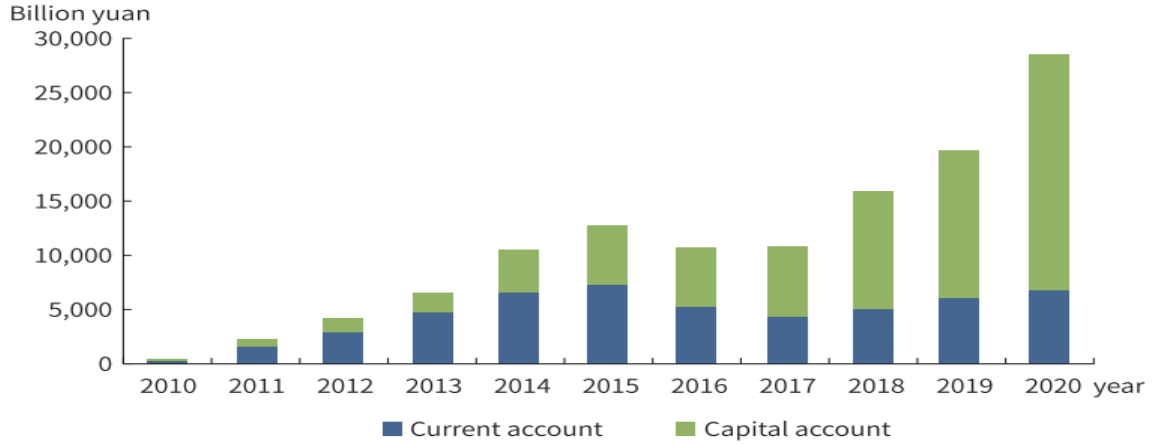
## ثانياً/ الاستخدام العابر للحدود للرنمينبي:

يرجع النمو في الاستخدام العابر للحدود لليوان جزئيًا إلى تسهيل تسوية الرنمينبي عبر الحدود في ظل الحساب الجاري والاستثمار المباشر. في عام 2020 بلغ إجمالي تسوية الرنمينبي عبر الحدود 28.39 تريليون يوان، بزيادة 44.3% على أساس سنوي. بلغ إجمالي الإيرادات 14.10 تريليون يوان صيني، بزيادة قدرها 40.8% على أساس سنوي بينما بلغ إجمالي السداد 14.29 تريليون يوان صيني، بزيادة 48.0% على أساس سنوي. مع نسبة إقبال إلى سداد تبلغ  $1 \times 1.01$  أظهرت تسوية الرنمينبي عبر الحدود تدفقًا صافياً قدره 185.79 مليار يوان صيني مقارنةً بصافي تدفق بقيمة 360.53 مليار يوان صيني في عام 2019.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - ibid, P.209.

<sup>2</sup> -ibid, P.210.

الشكل رقم (09): التسوية السنوية للرنمينبي عبر الحدود خلال الفترة 2010-2020

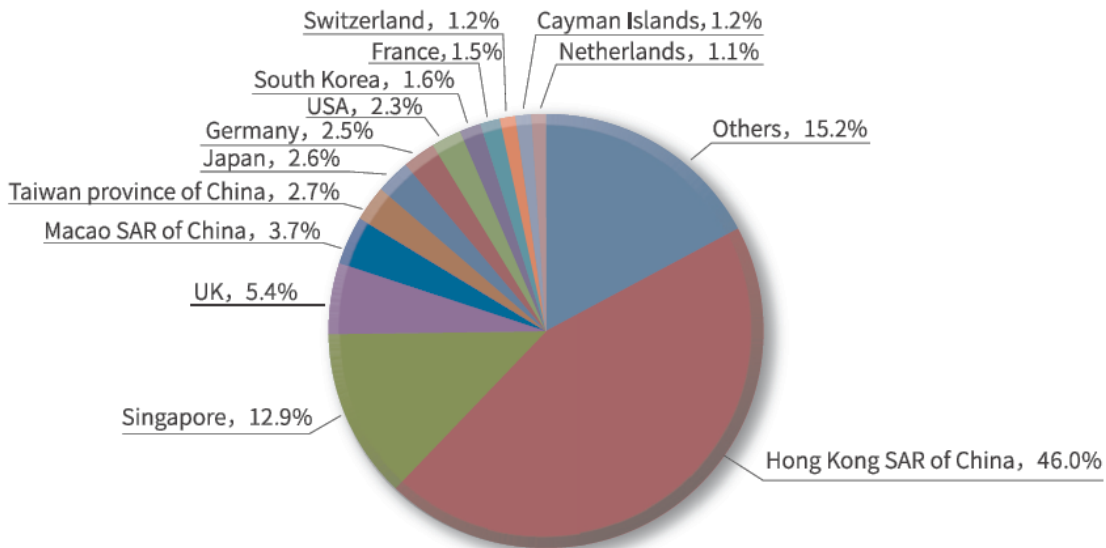


Source: The People's Bank of China, RMB Internationalization Report, 2021, P.6.

من الشكل رقم 09 نلاحظ أنه في عام 2020 استحوذت تسوية الرنمينبي عبر الحدود على 46.2% من إجمالي التسوية عبر الحدود ، ووصلت إلى مستوى قياسي في التاريخ ، والذي كان أعلى بـ 8 نقاط مئوية من عام 2019.<sup>1</sup>

شكلت تسوية الرنمينبي عبر الحدود بين البر الرئيسي الصيني وهونغ كونغ 46.0% من إجمالي تسوية الرنمينبي عبر الحدود، والتي كانت الأعلى. وحلت سنغافورة (12.9%) والمملكة المتحدة (5.4%) وماكاو (3.7%) في المرتبة الثانية والثالثة والرابعة على التوالي كما يبين الشكل (10). كما شهدت أسهم منطقة هونغ كونغ وسنغافورة والمملكة المتحدة ومنطقة ماكاو الصينية ومقاطعة تايوان الصينية جميعها زيادة مقارنة بعام 2019.<sup>2</sup>

الشكل رقم (10): التوزيع الجغرافي لتسوية الرنمينبي عبر الحدود



Source: The People's Bank of China, Op.cit, P.7.

<sup>1</sup> -The People's Bank of China, RMB Internationalization Report, 2021, P.5.

<sup>2</sup> -ibid, P.7.



## 1/ استخدام الرنمينبي في معاملات الحساب الجاري.

بلغ في عام 2020 المبلغ الإجمالي للتسوية عبر الحدود لليوان الصيني في إطار الحساب الجاري 6.77 تريليون يوان صيني مع زيادة سنوية قدرها 12.1٪، يمثل هذا المبلغ 17.8٪ من إجمالي التسوية عبر الحدود ، بزيادة 1.7 نقطة مئوية مقارنة بعام 2019. من بينها بلغت الإيرادات 2.91 تريليون يوان صيني، بزيادة 9.8٪ على أساس سنوي، وبلغت المدفوعات إلى 3.86 تريليون يوان، بزيادة 14.2٪ على أساس سنوي، وبلغ صافي المدفوعات 0.95 تريليون يوان ، بزيادة 31.5٪ على أساس سنوي.<sup>1</sup>

### أ/التسوية التجارية بالرنمينبي

يستخدم الرنمينبي بشكل رئيسي كوسيلة للتبادل في الدول المجاورة للصين لتسوية التجارة الحدودية وللاستخدام من قبل السياح الصينيين، ونظرًا لأن بعض السلع في التجارة عبر الحدود والمنتجات السياحية يتم تسعيرها بالرنمينبي، فإنها تعمل أيضًا كعملة تسعير.

ركزت الصين في الخطوة الأولى في عملية تدويل الرنمينبي على تعزيز استخدام العملة للأغراض المتعلقة بالتجارة، وفي يوليو 2009، انطلقًا من منظور خدمة الاقتصاد الحقيقي أطلقت جمهورية الصين الشعبية مخططًا تجريبيًا سمح باستخدام اليوان الصيني في التسوية عبر الحدود لتجارة السلع على أساس العلاقات الاقتصادية مع الدول والمناطق المجاورة: الدول الأعضاء في رابطة دول جنوب شرق آسيا (ASEAN) بالإضافة إلى هونغ كونغ وماكاو، وفي خمس مدن في البر الرئيسي لجمهورية الصين الشعبية: شنغهاي، قوانغتشو وشننتشن ودونغقوان وتشوهاي.

توسعت تغطية المخطط إلى 20 مقاطعة، بداية من منتصف 2010 مما سمح للشركات في تلك المقاطعات بتسوية تجارتها بالرنمينبي، من 1٪ فقط من إجمالي التجارة الخارجية للصين في الربع الثاني من عام 2010، تضخمت تسوية تجارة الرنمينبي تقريبًا 17 ضعفًا بحلول الربع الثاني من عام 2013، لتصل إلى 16.5٪ من إجمالي تجارة الصين منذ بداية المخطط.

ارتفعت حصة الرنمينبي في عام 2014 بـ 10.38٪ حيث كانت نسبة تسوية التجارة عبر الحدود في إجمالي التجارة الدولية 29.36٪ ، بزيادة 4.6 ٪ مقارنة بالعام الماضي.<sup>2</sup>

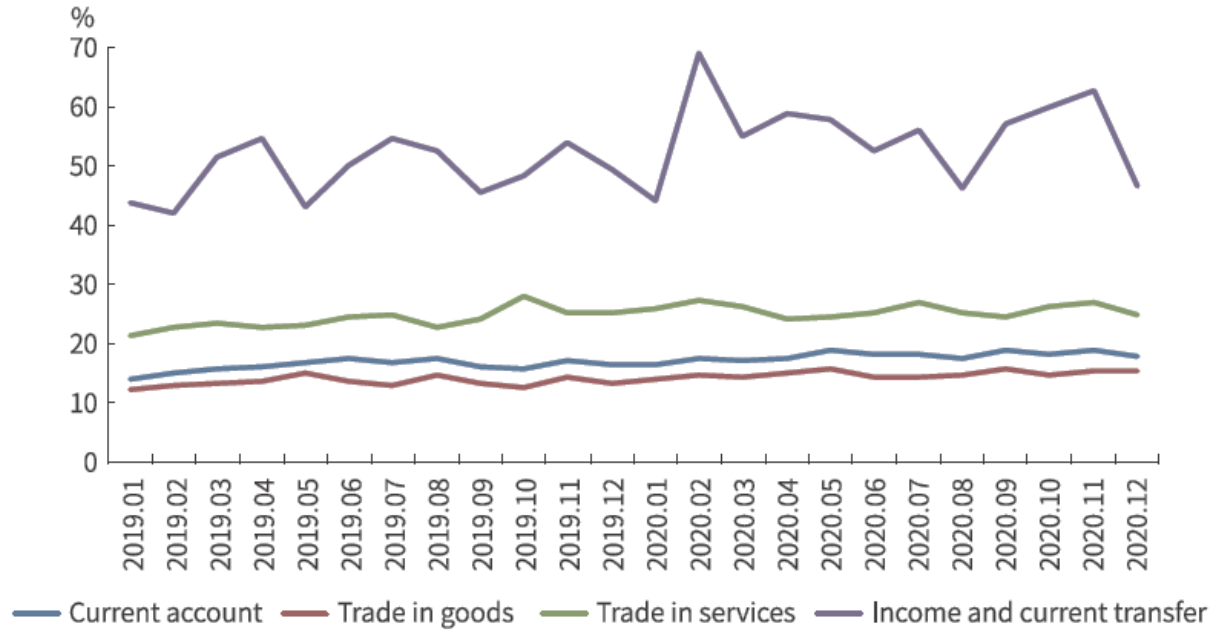
في عام 2015، كان معدل النمو أبطأ بشكل ملحوظ وبنسبة متقلبة في التسوية خلال العام نتيجة الركود الاقتصادي العالمي. منذ أن دخل الدولار في فترة قوية، استمر الرنمينبي في الانخفاض خاصة بعد إصلاح نظام سعر صرف الرنمينبي، حدث انخفاض كبير في مقياس تسوية تجارة الرنمينبي في الربع الثالث، حيث انخفضت نسبته بنسبة 10٪. مع توسع نطاق التجارة الدولية في الربع الرابع، مال سعر

<sup>1</sup> -ibid, P.9.

<sup>2</sup> - International Monetary Institute, Renmin University of China, Currency Internationalization and Macro Financial Risk Control, Beijing, China, 2018, P.30.

## الفصل الثاني: عملية تدويل العملة الصينية \*الرنمينبي\*

صرف الرنمينبي إلى الاستقرار، وانتعشت نسبة تسوية الرنمينبي إلى مستوى سبتمبر. في الربع الثالث، وصلت حصة تسوية اليوان الصيني في التجارة العالمية إلى 4.06%<sup>1</sup>.  
الشكل رقم (11): حصة تسوية اليوان الصيني في الحساب الجاري



Source: The People's Bank of China, Op.cit, P.10.

هيمنت تجارة السلع في عام 2015 بنسبة 88.34% من تسوية التجارة عبر الحدود بمبلغ 6.39 تريليون يوان صيني، في حين قدرت تجارة الخدمات والبنود الأخرى تحت الحساب الجاري بـ 843.2 مليار يوان بنسبة 11.66% من تسوية التجارة عبر الحدود باليوان.<sup>2</sup>

أما في عام 2020 المبلغ الإجمالي لتسوية تجارة السلع عبر الحدود لليوان الصيني 4 تريليونات يوان أخرى، ليحتل المرتبة الثانية بعد الارتفاعات المبكرة لعامي 2014 و 2015. بلغ مجموع التسوية العابرة للحدود للرنمينبي لتجارة الخدمات 923.86 مليار يوان، ومثل 25.5% من إجمالي التسوية عبر الحدود في تجارة الخدمات خلال نفس الفترة، بزيادة 1.7% مقارنة مع العام الماضي وشكلت حصة التسوية في الدخل عبر الحدود والتحويلات الجارية بالرنمينبي 54.8% من إجمالي التسوية في الدخل والتحويلات الجارية عبر الحدود، بزيادة 5% مقارنة بعام 2019.<sup>3</sup>

يعود النمو المتزايد للاستخدام الدولي للرنمينبي في التجارة والاستثمار عبر الحدود لتجنب مخاطر سعر الصرف، كما كانت السياسات المبسطة لتسوية الرنمينبي عبر الحدود محفزا للشركات.

<sup>1</sup> -International Monetary Institute, Renmin University of China, , op. cit. P.30

<sup>2</sup> -Ibid.

<sup>3</sup> -People's Bank of China, , op. cit.P.10.

## 2/ استخدام الرنمينبي في معاملات حساب رأس المال

في عام 2020 ، بلغ إجمالي التسوية العابرة للحدود في إطار حساب رأس المال 21.61 تريليون يوان صيني بزيادة قدرها 58.7% على أساس سنوي ، وبلغت الإيصالات والمدفوعات 11.19 تريليون يوان صيني و 10.42 تريليون يوان صيني على التوالي. وشكلت الاستثمارات المباشرة واستثمارات المحفظة والتمويل عبر الحدود 17.7% و 76.4% و 4.3% من إجمالي التسوية في إطار حساب رأس المال على التوالي.<sup>1</sup>

من العوامل المهمة التي شجعت الاستخدام الدولي للرنمينبي، الطلب الأجنبي المتزايد على الأصول المقومة بالرنمينبي. كما يشير النمو السريع لاستخدام الرنمينبي العابر للحدود في استثمارات المحفظة إلى أن المستثمرين الأجانب نشيطون الأصول المخصصة لليوان. مع تعافي اقتصادها بشكل مطرد ، كانت الصين هي الاقتصاد الرئيسي الوحيد الذي سجل نموًا إيجابيًا في عام 2020 وواحد من الاقتصادات الرئيسية القليلة التي لا تزال على المسار الطبيعي .

أ/ الاستثمار المباشر: على الرغم من أن سلطات جمهورية الصين الشعبية استمرت في السيطرة على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي والخارجي، فقد تم تخفيف الضوابط المعنية في السنوات الأخيرة. بالإضافة إلى ذلك، تم تبسيط عملية الموافقة على استخدام اليوان الصيني في الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من قبل المؤسسات الصينية والاستخدام الفعلي لليوان من أجل الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلي في الصين مع الإعلان عن خطة الاستثمار الخارجي المباشر للرنمينبي في يناير 2011 وإنشاء مخطط الاستثمار الأجنبي المباشر الرنمينبي في أكتوبر من نفس العام. منذ أن تم توفير البيانات في أوائل عام 2012 ، استحوذ الاستثمار الأجنبي المباشر المقوم بالرنمينبي والمستقر على حوالي ثلث إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الصين.

في عام 2020، بلغ إجمالي حجم الاستثمار المباشر عبر الحدود الذي تم تسويته بالرنمينبي 3.81 تريليون يوان ، بزيادة 37.1% على أساس سنوي. من بينها، بلغت قيمة معاملات الاستثمار الخارجي المباشر (ODI) التي تمت تسويتها بالرنمينبي 1.05 تريليون يوان صيني ، بزيادة 39.1% على أساس سنوي. بينما بلغت قيمة تسوية الرنمينبي في معاملات الاستثمار الأجنبي المباشر 2.76 تريليون يوان ، بزيادة 36.3% على أساس سنوي.<sup>2</sup>

ب/ سوق السندات: بالإضافة إلى تخفيف القيود المفروضة على تدفقات رأس المال إلى الداخل والخارج، فقد عزز الدعم الرسمي من السلطات الصينية نمو سوق السندات الخارجية المقومة بالرنمينبي (المبلغ الخافت) في هونغ كونغ. على الرغم من إصدار أول سند مبلغ خافت بالفعل في عام 2007، إلا أنه لم

<sup>1</sup>- Ibid.p13

<sup>2</sup>-Pbc,p13

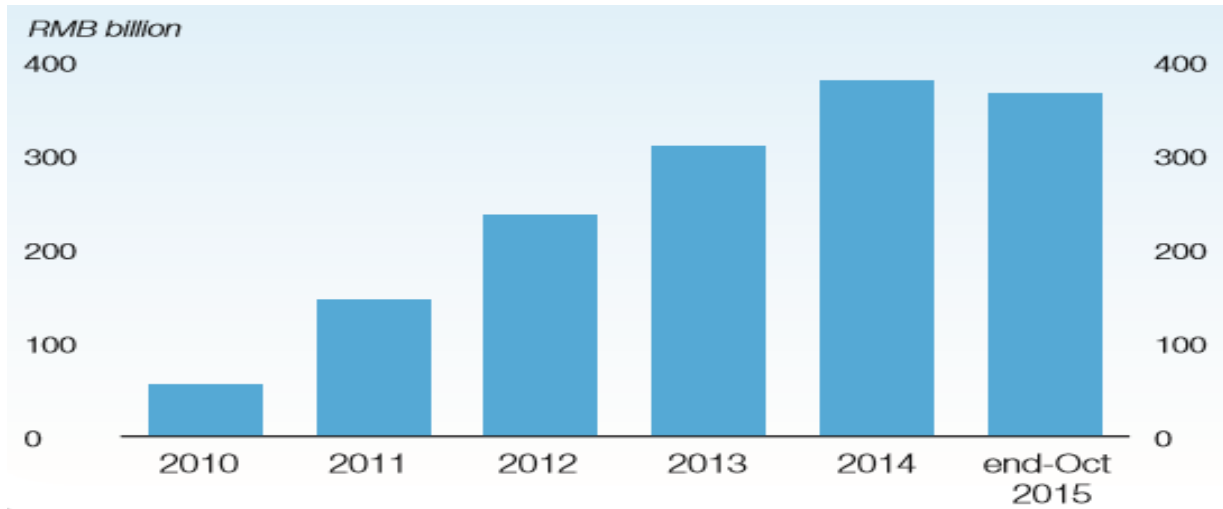
## الفصل الثاني: عملية تدويل العملة الصينية \*الرنمينبي\*

يكن دولياً حتى أغسطس 2010، عندما أصبحت شركة ماكدونالدز الأمريكية أول شركة خاصة أجنبية تصدر سندات الرنمينبي.

اجتذبت سوق السندات الخارجية المقومة بالرنمينبي اهتماماً دولياً كبيراً، وارتفع الإصدار من 0.9 مليار دولار في عام 2010 إلى 4.6 مليار دولار في عام 2011، وإلى 7.1 مليار دولار في عام 2012، وبلغ الإصدار 9.7 مليار دولار عام 2013، ويتمثل المصدرون الرئيسيون لسندات الرنمينبي في المؤسسات المالية، ويتم إجراء جزء كبير من هذه الإصدارات من قبل شركات في الصين وهونغ كونغ وبقية العالم.<sup>1</sup>

استمر سوق السندات القديم سام في هونغ كونغ - وهو أكبر سوق لسندات اليوان الصيني خارج البر الرئيسي - في النمو السريع خلال سنوات وبلغ المخزون القائم لهذه السندات في هونغ كونغ 367 مليار يوان صيني مع نهاية أكتوبر 2015 (386 مليار يوان سنة 2014)، بالإضافة إلى أسواق سندات الرنمينبي الأخرى: سنغافورة وتايوان والمملكة المتحدة. يوضح الشكل التالي النمو السريع لسوق السندات ديم سوم في هونغ كونغ منذ عام 2010.<sup>2</sup>

الشكل رقم (12): تطور حجم سندات "الديم سام" في الفترة من 2010-2015



Source: Hyo-Sung Park, op. cit, P.34.

في عام 2015، أصدرت ست مؤسسات محلية وأجنبية سندات باندا بقيمة إجمالية قدرها 15.5 مليار يوان في سوق السندات بين البنوك، وبحلول نهاية العام بلغت قيمة السندات والأوراق المالية الدولية باليوان 124.792 مليار دولار، بزيادة سنوية قدرها 29.409 مليار دولار (30.8%). ارتفعت نسبة اليوان الصيني إلى 0.59% في سوق السندات والأوراق المالية الدولية في حين استحوذ الدولار على

<sup>1</sup> -Eichengreen, B., and M. Kawai. 2014. Issues for Renminbi Internationalization: An Overview. ADBI Working Paper 454. Tokyo: Asian Development Bank Institute. P.7. Available: <http://www.adbi.org/workingpaper/2014/01/20/6112.issues.renminbi.internationalization.overview/>

<sup>2</sup> -Hyo-Sung Park , op. cit, P.38

43.73%، واليورو 38.48%، والجنيه 9.55%، والين 1.91% في سوق السندات والأوراق المالية الدولية.<sup>1</sup>

تعد السندات الدولية أهم جزء في أسواق رأس المال الدولية، لذا فإن النمو المطرد للسندات والأوراق النقدية الدولية للرنمينبي يعني قبول الرنمينبي تدريجيًا في المعاملات المالية، ويبدو أن تدويل الرنمينبي حقق نجاحًا ملحوظًا منذ بدايته في عام 2009، ولكن في السوق المالية وبالنظر للأرقام السابقة لا تزال هناك فجوة كبيرة بين الرنمينبي والعملات الرئيسية.

### ج/ استثمار المحفظة

#### ج-1 الاستثمار في السندات

ج-2 الاستثمار في الأسهم: في عام 2020، أصبحت الأسهم -كالسندات - المتداولة في السوق المالية المحلية من الخيارات البارزة لأصول اليوان الصيني المخصصة من قبل المستثمرين الأجانب، حيث بلغت القيمة السوقية المالية للأسهم 3.41 تريليون يوان وشكلت 4.3% من إجمالي القيمة السوقية للأسهم "أ" المتداولة، بزيادة قدرها 62.1% على أساس سنوي. واستحوذت الأسهم على 54.9% من قيمة الزيادة في أصول الرنمينبي المحلية التي تحتفظ بها الكيانات الأجنبية، في حين بلغ إجمالي التسوية عبر الحدود لكل من Shanghai-Hong Kong Stock Connect و Shenzhen-Hong Kong Stock Connect 1.70 تريليون يوان صيني مع زيادة سنوية قدرها 65.3%، مما جعل صافي التدفق الخارجي 413.29 مليار يوان على النقيض من صافي التدفق الداخلي البالغ 122.17 مليار يوان في عام 2019.

ج-3 مخطط المستثمر الأجنبي المؤهل بالرنمينبي: في عام 2020، بلغ حجم الإيرادات والمدفوعات عبر RQFII 1.29 تريليون يوان و 1.24 تريليون يوان على التوالي، مع صافي تدفق بلغ 52.63 مليار يوان.

د/ ودائع اليوان في الخارج: في عام 2010، بلغ إجمالي ودائع العملاء بالرنمينبي في البنوك في هونغ كونغ 315 مليار يوان، زادت ودائع اليوان في الخارج بشكل مطرد فبطول نهاية عام 2020 تجاوزت ودائع الرنمينبي في أسواق الرنمينبي البحرية الرئيسية 1.27 تريليون يوان، من بينها 720.90 مليار يوان في منطقة هونغ كونغ، لتحل المرتبة الأولى في أسواق الرنمينبي الخارجية مع زيادة سنوية قدرها 14.2%، تمثل 5.9% من إجمالي مبلغ الودائع و 11.9% من ودائع العملات الأجنبية.

<sup>1</sup> - International Monetary Institute ,Renmin University of China. op.cit, P. 38.

في مقاطعة تايوان الصينية بلغت ودائع الرنمينبي 244.09 مليار يوان ، تحتل المرتبة الثانية في أسواق الرنمينبي الخارجية ، مع انخفاض سنوي قدره 6.5% ، وهو ما يمثل 2.7% من إجمالي الودائع و 9.8% من ودائع العملات الأجنبية فيها. في حين بلغت ودائع الرنمينبي في المملكة المتحدة 64.56 مليار يوان ، تحتل المرتبة الثالثة في أسواق الرنمينبي الخارجية.<sup>1</sup>

**ه/التمويل الخارجي بالرنمينبي:** في عام 2010 كانت نسبة القرض / الودائع أقل من 1%. كان عدم التناسق بين ودائع الرنمينبي وقروضه مذهباً (قروض ب2 مليار يوان مقابل 244.09مليار يوان ودائع) ويعزى ذلك إلى حقيقة أن سعر الفائدة على قروض الرنمينبي كان مرتفعاً نسبياً وأن توقعات ارتفاع الرنمينبي لا تزال قوية لكن تم تقليص التباين على مر السنوات الموالية. في عام 2020 ، ظل الحجم الإجمالي لقروض الرنمينبي الخارجية مستقرًا بشكل عام، وبلغ حجم قروض الرنمينبي غير المسددة في الأسواق الخارجية الرئيسية 528.55 مليار يوان. من بينها ، بلغت قيمة قروض الرنمينبي المستحقة في منطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة بالصين 152.00 مليار يوان، تحتل المرتبة الأولى في جميع الأسواق الخارجية. سنغافورة في المرتبة الثانية بمبلغ 118.90 مليار يوان، واحتلت منطقة ماكاو الصينية الخاصة المرتبة الثالثة بمبلغ 105.36 مليار يوان.

### 3/الرنمينبي في سوق العملات الأجنبية العالمي:

احتل الرنمينبي المرتبة الخامسة من حيث المعاملات الفورية للعملات الأجنبية ، وفقاً لتقرير صادر عن (سويقت) في يونيو 2021 ، بعد الدولار الأمريكي واليورو والجنه الإسترليني والين الياباني. شملت البلدان والمناطق الرئيسية للمعاملات الفورية للعملات الأجنبية بالرنمينبي المملكة المتحدة (بنسبة تسوية 36.7%) والولايات المتحدة (بنسبة تسوية 14.4%) والصين (باستثناء منطقتي هونغ كونغ وماكاو ومقاطعة تايوان الصينية) (بنسبة تسوية 11.0%). وفقاً لإحصاءات SWIFT ، كان الرنمينبي أحد أكثر العملات نشاطاً في أسواق الصرف الأجنبي على مستوى العالم. تم تداول الرنمينبي في المملكة المتحدة والولايات المتحدة وهونغ كونغ وفرنسا -المراتب الأربعة الأولى في الأسواق الخارجية - حيث تمثل أكثر من 80% من إجمالي حجم تداول الرنمينبي في الخارج.<sup>2</sup>

### 4/الرنمينبي كعملة احتياطي دولية

على مدى السنوات الموالية للأزمة المالية، أصبح الرنمينبي عملة احتياطية لبعض اقتصادات الأسواق الناشئة والبلدان النامية: بيلاروسيا وكمبوديا وماليزيا ونيجيريا والفلبين وجمهورية كوريا والاتحاد

<sup>1</sup>- Pbc p33.

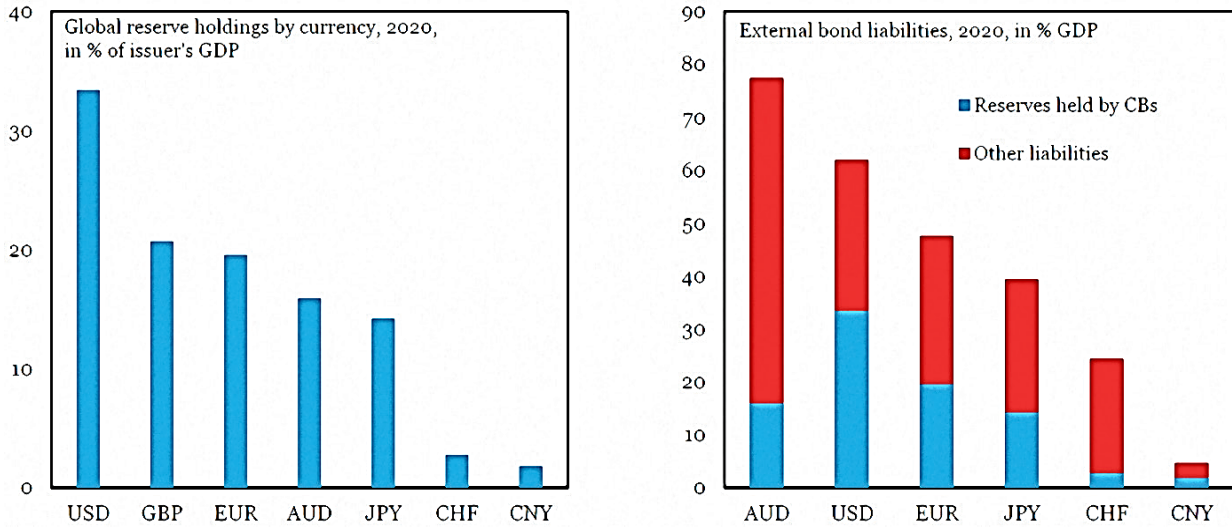
<sup>2</sup>-Ibid. p35.

## الفصل الثاني: عملية تدويل العملة الصينية \*الرنمينبي\*

الروسي، على الرغم من أن الحجم صغير جدًا، وغالبًا ما يكون أقل من 5 في المائة من إجمالي الحيازات في هذه البلدان، إلا أنه من الرمزية إلى حد ما أن الرنمينبي ظهر إلى حد ما كعملة احتياطية.<sup>1</sup>

وفقًا للبيانات ربع السنوية حول تكوين العملات لاحتياطيات النقد الأجنبي الرسمية (COFER) الصادرة عن صندوق النقد الدولي بلغت الاحتياطيات المقومة بالرنمينبي التي تحتفظ بها الكيانات المبلغة 287.46 مليار دولار أمريكي، وهو ما يمثل 2.5% من إجمالي مبلغ احتياطيات النقد الأجنبي الرسمية التي أشارت إلى تكوين العملة بنهاية الربع الأول من عام 2021 والمرتبة الخامسة، وهو أعلى مستوى منذ إدراج الاحتياطي المقوم بالرنمينبي في مسح COFER في عام 2016. وفقًا للإحصاءات غير المكتملة، أكثر من 70 من البنوك المركزية أو السلطات النقدية أدرجت الأصول المقومة بالرنمينبي في احتياطياتها من العملات الأجنبية.<sup>2</sup>

### الشكل رقم (13): مساهمة اليوان الصيني بالمائة (%) في تشكيلة احتياطيات الصرف الأجنبي



**Source:** Otaviano Canuto, China's Renminbi Needs Convertibility to Internationalize. In: <https://www.policycenter.ma/opinion/china-s-renminbi-needs-convertibility-internationalize?page=4>

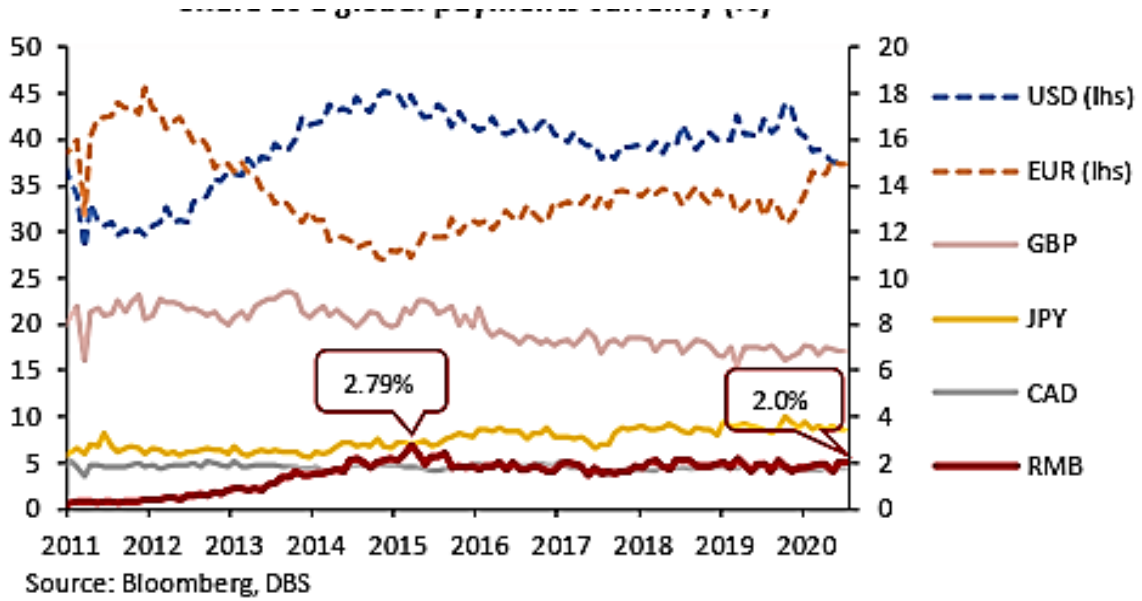
### 5/الرنمينبي كعملة مدفوعات دولية:

تُظهر بيانات SWIFT استخدام اليوان في 2.79% من المعاملات المالية العالمية في أغسطس 2015، ليحل محل اللين باعتباره رابع أكثر العملات نشاطًا، وفي نوفمبر 2020، انخفض إلى المركز الخامس بحصة 2.0%.

<sup>1</sup> -Zhang, Liqing and Tao, Kunyu, op.cit.P.35.

<sup>2</sup> -Pbc.p19.

الشكل رقم (14) : تطور حصة الرنمينبي في المعاملات المالية الدولية



Source: Nathan Chow, Understanding China: RMB internationalisation 2.0, Report, Group Research Economics & Macro Strategy, January 22, 2020, P.4.

### المبحث الثالث

#### صعود الرنمينبي كعملة دولية

تنتهج الصين مجموعة متنسقة ومتسلسلة من السياسات غير مسبوقه، وهي أول دولة نامية تقود بنشاط عملية تطوير الاستخدام الدولي لعملتها -تدويل عملتها- بدلاً من تركها تتطور بشكل طبيعي بفعل السوق. ترسيخ مصداقية وسمعة دولية للرنمينبي وجعله مقبولاً في مناطق من العالم حيث يهيمن الدولار حتى لو كان في آسيا فقط هي أهداف صعبة.

سنلقي في هذا المبحث نظرة أولاً على تداعيات المبادرة الصينية لجعل الرنمينبي عملة دولية رئيسية على الاقتصاد الصيني وعلى منطقة آسيا وكذلك على النظام النقدي الدولي ثم نعرض لسرد مختلف الاجراءات والسياسات التي اتخذتها الصين في طريقها لبناء سوق للرنمينبي والبنية التحتية التي تدعم مثل هذا السوق. ونختم بجرد للإنجازات المحققة لسوق الرنمينبي وفي المقابل العقبات التي تواجه استراتيجية الصين ذات المسارين (مخطط التسوية بالرنمينبي عبر الحدود وفتح سوق خارجي له).



## المطلب الأول

### تداعيات تدويل الرنمينبي

إن عملية تدويل العملة له ارتباط بالعديد من الاعتبارات المحلية والجيوسياسية المعقدة، يتأثر بها ويؤثر عليها وكما هو الحال مع جميع سياساتها، تعمل الصين في هذه الحالة أيضاً وفي الوقت نفسه لتحقيق أهداف متعددة أخرى.

### أولاً/ على الاقتصاد الصيني

تعزز الصين الاستخدام الدولي للرنمينبي باستخدام هونج كونج كنقطة انطلاق رئيسية لعملية التدويل، وقد يلعب مركز شنغهاي المالي الدولي دوراً أكبر، وذلك يتناسب بشكل أفضل مع هدف تطوير السوق المالية المحلية، كما تعمل الصين أيضاً على تعزيز المنافسة بين المراكز المالية المتحمسة للانخراط في أعمال الرنمينبي، كما تُمنح المراكز المالية الإقليمية والدولية مثل بانكوك ولندن وسنغافورة وطوكيو فرصاً للمشاركة في معاملات الرنمينبي، هذه المنافسة مفيدة لبيكين لتكون قادرة على مواصلة برنامجها لتدويل الرنمينبي دون الشرط الأساسي المعتاد لفتح حساب رأس المال وتوفير المزيد من السيولة بالرنمينبي.<sup>1</sup>

عملت هونج كونج- الصين- كأرضية اختبار مثالية للإصلاحات السياسية التي قامت بها الصين، بدأ استخدام الرنمينبي في هونج كونج منذ عام 2004، عندما سُمح للمقيمين بفتح حسابات إيداع مقومة بالرنمينبي، وفي الوقت نفسه فإن وضعها كمركز مالي دولي يعني أن هونج كونج يمكن أن تساعد بنشاط في بناء دور للرنمينبي، على الأقل في آسيا.

استخدام الرنمينبي كوحدة حساب سيؤدي إلى إزالة عدم اليقين بشأن سعر الصرف للأفراد والشركات في الصين في المعاملات الدولية، وإذا كان بإمكان الصين الاحتفاظ بأصولها وخصومها الدولية كلها بالرنمينبي، فيجب أن تولد عائدات ملكية وتقلل أيضاً من مخاطر ميزان المدفوعات في الدولة. قد يكون التأثير الأساسي لتدويل الرنمينبي دفع إصلاحات شاملة في اقتصاد الدولة، كما حدث في أعقاب الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2001. بالنسبة لبعض المسؤولين والباحثين في الصين فإن هذا العامل وحده سيجعل تدويل العملة هدفاً يستحق العناء. على الجانب السلبي، يمكن لأجندة إصلاح صارمة أن تزيد من مخاطر عدم الاستقرار المالي، حتى إذا نجح اليوان الصيني في تحويله إلى عملة احتياطي دولية، فسوف يتعين على الصين أن تتحمل المزيد من الصدمات المالية المتكررة أو حتى هجمات المضاربة.

<sup>1</sup>- Prasad, E. 2014. Global Implications of the Renminbi's Ascendance. ADBI Working Paper 469. Tokyo: Asian Development Bank Institute. Available: <http://www.adbi.org/workingpaper/2014/03/25/6203.global.implications.renminbi.ascendance/>

تحرك الصين نحو هدف تسوية 50% بالرنمينبي لجميع تجارها سيما من خفض احتياطياتها الأجنبية إلى حد كبير، مما سيؤدي بدوره إلى انخفاض كبير في حيازاتها من الدولارات. أحد الآثار الواضحة لارتفاع اليوان كعملة احتياطية دولية، هو أن الصين ستتخطى بشكل متزايد في التجارة الدولية دون استخدام العملات الأجنبية.

### ثانياً/ على النظام النقدي في آسيا

قبل الأزمة الآسيوية 1998/1997، كانت معظم اقتصادات شرق آسيا وهونغ كونغ وإندونيسيا وكوريا وماليزيا والفلبين وسنغافورة وتايوان وتايلاند قد ربطت أسعار صرف عملاتها بالدولار لأن ربطها المشترك بالدولار وفر معياراً نقدياً مشتركاً غير رسمي عزز استقرار الاقتصاد الكلي في المنطقة<sup>1</sup>.

انضمت الصين أيضاً إلى هذا المعيار غير الرسمي للدولار في شرق آسيا في عام 1994، عندما وحدت سوق الصرف الأجنبي الخاص بها واعتمدت ارتباطاً ثابتاً بالدولار، في حين أن اليابان فقط اعتمدت نظام التعويم الحر مع تقلبات واسعة في سعر صرف الين/الدولار.

أثناء الأزمة المالية بقيت دول المنطقة مرة أخرى محافظة على معيار دولار شرق آسيا بعد الأزمة من خلال "اتباع استراتيجيات مماثلة لأسعار الصرف منخفضة التردد فيما يتعلق بالدولار، ولكن بدرجات مختلفة" معيار الدولار لشرق آسيا" لأنها مازالت تتوقع "الاستقرار الاقتصادي الكلي من الدولار" من خلال ربط عملاتها به. بعد الأزمة المالية الآسيوية، بدأت معظم اقتصادات شرق آسيا في تجميع كميات كبيرة من احتياطيات النقد الأجنبي، لا سيما في الأصول المقومة بالدولار ولم تتخلى عن ربط عملاتها بالدولار من أجل تجنب التأثيرات الكبيرة على الميزانية العمومية في حالة تغير سعر الصرف، إلا أن المشهد الاقتصادي والتجاري في آسيا وأماكن أخرى شهد تحولاً جذرياً، مما تسبب في فقدان "معيار الدولار في شرق آسيا" بعضاً من جاذبيته لصالح الرنمينبي باعتباره "عملة مرجعية مهمة" متجاوزاً الدولار.

وفقاً لبيانات SWIFT والتي تظهر حقيقة أن "العملة الصينية هي العملة الأكثر استخداماً في منطقة آسيا والمحيط الهادئ للمدفوعات مع الصين وهونغ كونغ، انتقلت العملة الصينية من المركز الثاني في عام 2014 - إلى الأعلى في عام 2015 كـ "العملة المستخدمة في آسيا والمحيط الهادئ لتسوية المعاملات تجارية مع الصين وهونغ كونغ".<sup>2</sup>

ينمو هذا الاتجاه بقدر ما تتركز تجارة جمهورية الصين الشعبية بشكل غير متناسب في آسيا، يمكن تشجيع الأقلمة بشكل أكبر من خلال المفاوضات حول خطوط تبادل العملات الثنائية بين جمهورية الصين الشعبية والدول الآسيوية المجاورة.

<sup>1</sup> - Hyo-Sung Park, op. cit, P.94.

<sup>2</sup> - ibid, P.95.

تلعب العلاقات السياسية الجيدة مع الدول الآسيوية دوراً رئيسياً للرنمينبي، وعليه يجب حل النزاعات الإقليمية بين جمهورية الصين الشعبية واليابان (في بحر الصين الشرقي) ومع الدول الأعضاء في رابطة الآسيان حيث أن بعض الدول الأعضاء فيها قد ترى دوراً متزايداً للرنمينبي في سياسة سعر الصرف وحيازات الاحتياطيات الخاصة بها، وقد تعمل على استقرار عملاتها مقابل الرنمينبي. يمكن للتعاون النقدي الذي يعزز التجارة الإقليمية وزيادة الاستقلال عن المؤسسات المالية الدولية أن يساعد البلدان الآسيوية وشركائها التجاريين على تحقيق استقرار أكبر في اقتصاداتها.<sup>1</sup>

مستقبلاً، ربما ستنشأ منطقة اليوان الصيني شبيهة بمنطقة اليورو وهذا ما سيضفي الطابع الإقليمي على النظام النقدي الدولي، سيحدث هذا إذا زاد استخدام الرنمينبي على نطاق واسع في المعاملات الدولية في آسيا بمقابل تضاعف دور الدولار الأمريكي في المنطقة، أو على الأقل سيشارك الرنمينبي والدولار في دور العملة الدولية، يمكن أن تتجدد المنافسة بين اليوان والين وإذا تم إنعاش الاقتصاد الياباني بنجاح، أو حتى ظهور الروبية الهندية كعملة دولية، في هذا السيناريو ستكون آسيا موطناً لعملات احتياطية متعددة بما في ذلك الدولار الأمريكي.

### ثالثاً/ على النظام النقدي الدولي

إن التحولات الهيكلية البارزة في المشهد الاقتصادي العالمي، وما يرتبط بها من عدم الاستقرار قد حفز بشكل نموذجي النمو السريع لليوان الصيني كعملة دولية وهناك اهتمام متزايد وجدل حول كيفية تأثير هذه الظاهرة الجديدة على كل من النظام النقدي الدولي القائم على الدولار بشكل عام ومكانة الدولار باعتباره العملة الاحتياطية المهيمنة في العالم على وجه الخصوص.

أطلق محافظ بنك الشعب الصيني آنذاك (تشو شياوتشوان) انتقادات غير مباشرة لهيمنة الدولار - وكان ذلك عام 2009 أي أعقاب الأزمة المالية العالمية- مشيراً إلى الحاجة إلى "عملة احتياطي دولية" من أجل "تأمين الاستقرار المالي العالمي"، لقد ألمح إلى فكرة وجود عملة احتياطي ذات سيادة فائقة، منفصلة عن "الظروف الاقتصادية والمصالح السيادية لأي دولة بمفردها".

من المؤكد أن نظاماً نقدياً متعدد الأقطاب وعملة احتياطية سيادية مكونة من سلة من العملات الرئيسية في العالم (كل منها مرجحة بحصة الناتج المحلي الإجمالي)، هي ليس للصين فقط لكن ذلك لا يزال احتمالاً بعيد المنال في الوقت الحالي، وقد ترك ذلك البلاد تتابع هدفها المتمثل في تأمين استخدام أكبر للرنمينبي دولياً، وقد تولى اليوان الصيني بعض وظائف العملة الدولية، وبشكل أساسي من خلال التسويات التجارية والمعاملات المالية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> -Barry Eichengreen and Masahiro Kawai, Op.cit.P.18.

<sup>2</sup> -Otaviano Canuto , China's Renminbi Must Become Convertible to Internationalise, Capital Finance International, 2021, P.180.

كان قرار صندوق النقد الدولي في 30 نوفمبر 2015 بإدراج اليوان في سلة حقوق السحب الخاصة، قراراً هاماً لأنه يمثل "معلماً مهماً في دمج الاقتصاد الصيني في النظام المالي العالمي" ويعكس الاستخدام الدولي المتزايد في تداول الرنمينبي. كان هذا القرار خطوة كبيرة لاستيعاب اليوان وإعادة هيكلة للنظام النقدي الدولي رغم أن هناك مخاوف من أن يكون نظام العملات الدولية المتنافسة غير مستقر، فقد يكون المستثمرون، بما في ذلك البنوك المركزية، عرضة لتغيير تكوين محافظهم الاحتياطية استجابة للأحداث، مما يجعل أسعار الصرف بين العملات الرئيسية أكثر تقلباً.

تاريخياً لدينا أمثلة على أنظمة العملات الاحتياطية المتعددة المستقرة وغير المستقرة: كانت مستقرة نسبياً قبل عام 1913 عندما لعب الجنيه الإسترليني والفرنك الفرنسي والمارك الألماني أدواراً دولية، في حين عانى نظام ما بين الحربين الذي تنافس فيه الجنيه الإسترليني والدولار من عدم استقرار شديد، يشير هذا التاريخ إلى أن استقرار مثل هذا النظام يتوقف على استقرار السياسة في الدول المصدرة للعملة الدولية.<sup>1</sup>

حالياً هناك من يرى أن النظام النقدي الدولي يتجه بسرعة نحو نظام متعدد الأقطاب -نظام ثلاثي الأقطاب- قائم على الدولار اليورو والرنمينبي- حيث "يكثف الرنمينبي دوره الأساسي ويشكل كتلة عملة إقليمية في آسيا- ويراه خياراً واقعياً يعكس بشكل مناسب ثلاثة مراكز جاذبية في الاقتصاد العالمي الذي يمكن أن يمثله عالم من التكتلات التجارية الإقليمية - أوروبا وآسيا والأمريكيتين - جنباً إلى جنب مع الدولار الذي لا يزال بارزاً، مع معالجة ما يسمى بمعضلة Triffin Dilemma من خلال توفير السيولة اللازمة دون القيود التي يفرضها النظام الأحادي لاحتياطي العملة الأساسي.

كما ثبت في قرار صندوق النقد الدولي المتعلق بإدراج الرنمينبي في سلة حقوق السحب الخاصة، والذي أعطى زخماً جديداً لعملية تدويل الرنمينبي، ولا شك في أن هيمنة الصين المتنامية في الاقتصاد العالمي من حيث حصتها الحالية والمستقبلية من الناتج المحلي الإجمالي العالمي والتجارة العالمية "مقاييس جيدة لهيمنة العملة" تشير إلى دور عالمي مهم لليوان الصيني، كما تؤكد مؤشرات سوفيت أيضاً على رحلة اليوان الصيني في التحول إلى عملة دولية.<sup>2</sup>

### المطلب الثاني

#### **ديناميكية وتطور تنفيذ عملية تدويل الرنمينبي**

تسير الصين على طريق غير مطروق في تدويل الرنمينبي، تاريخياً كانت جميع العملات التي خضعت للتدويل تصدر عن دول ذات اقتصادات حرة، وكان تدويل هذه العملات من عمل السوق أكثر من عمل الحكومة فقط، وعلى هذه الأخيرة توفير قابلية كاملة للتحويل لعملتها وتحرير حساب رأس المال،

<sup>1</sup> - Barry Eichengreen and Masahiro Kawai, Op.cit.P. 17.

<sup>2</sup>-Hyo-Sung Park, op. cit.,P.117.

## الفصل الثاني: عملية تدويل العملة الصينية \*الرنمينبي\*

سيكون المشاركون في السوق على استعداد للاحتفاظ بأصول مقومة بتلك العملات، لكن الصين لا تقدم أي منهما بل تعتمد على السياسات - وليس السوق - لتدويل عملتها.

ولتأسيس الرنمينبي كعملة دولية رئيسية للاستثمار والفواتير واحتياطيات النقد الأجنبي، اتخذت الصين سلسلة من المبادرات على مدى العقد الماضي بدرجات متفاوتة من النجاح، كجزء من الخطة الخمسية الثالثة عشرة للبلاد، والتي اعتمدها المؤتمر الشعبي الوطني للفترة 2016-2020، حددت اللجنة الدائمة للمكتب السياسي الصيني بوضوح طموحاتها المتعلقة بالعملة من خلال الالتزام "بالترويج المستمر لتدويل اليوان الصيني ورؤية رأس مال اليوان الصيني يتحول إلى العالمية".<sup>1</sup>

### أولاً/ خطوات تنفيذ عملية التدويل

أطلقت الصين برنامجاً لجعل الرنمينبي ليس فقط كوسيلة ذات مصداقية للتبادل - من خلال محاولة ترسيخه كعملة تجارية عالمية للسلع والخدمات - ولكن أيضاً لتعزيز مكانته كمخزن للقيمة، وهذا يعني جعل الرنمينبي عملة استثمارية حقيقية لشراء الأصول، فضلاً عن عملة بديلة حقيقية للاحتياطي الأجنبي.

### 1/ التشجيع على استخدام الرنمينبي عبر الحدود

#### أ/ تسهيل التسويات التجارية بالرنمينبي

قررت الحكومة الصينية رسمياً وفي أوائل أبريل 2009، إطلاق برنامج تجريبي لاستخدام الرنمينبي لتسوية التجارة عبر الحدود مع المراكز البرية الواقعة في شنغهاي وأربع مدن في مقاطعة قوانغدونغ (قوانغتشو وشننتشن وتشوهاي ودونغوان). توسعت تغطية المخطط إلى 20 مقاطعة، بداية من منتصف 2010 مما سمح للشركات في تلك المقاطعات بتسوية تجارتها بالرنمينبي، كما تم اختيار هونغ كونغ كأول مركز بحري، وتم الانتهاء من اختبار نظام المقاصة الخاص بها، واستخدم الرنمينبي رسمياً في التجارة عبر الحدود للتقييم والتسوية كنتيجة للاحتياجات الناجمة عن الأزمة المالية العالمية.

قبل ذلك استخدم الرنمينبي في هونغ كونغ في وقت مبكر من عام 2004، عندما سُمح للمقيمين بفتح حسابات إيداع مقومة بالرنمينبي، وفي عام 2007، بدأت الصين في اتخاذ عدد من الخطوات الإضافية لتعزيز الاستخدام الدولي لعملتها باستخدام هونغ كونغ كمنصة منها:

- السماح بتسوية المعاملات التجارية بالرنمينبي - تخفيف القيود على تحويلات الرنمينبي للتسوية عبر الحدود. - السماح بإصدار سندات مقومة بالرنمينبي في هونغ كونغ وفي الصين.
- السماح لبنوك مختارة بتقديم حسابات ودائع بالرنمينبي في الخارج.

<sup>1</sup> Otaviano Canuto , Op.cit. P.181.

نظرًا للتوسع السريع في حجم التجارة الصينية، كان الترويج لاستخدام الرنمينبي في تسوية التجارة أول خطوة في عملية تدويل العملة، في فترة قصيرة نسبيًا، توسعت تسوية التجارة عبر الحدود بالرنمينبي ففي عام 2012 بلغت حوالي 12 في المائة من إجمالي تجارة الصين في السلع والخدمات، وقد أظهرت بيانات معاملات التسوية- للواردات والصادرات- أن معظم تسوية تجارة الرنمينبي كانت للمعاملات التي تمثل واردات الصين.

لقد سمح للتجار الأجانب بالحصول على الرنمينبي الذي كان من الصعب الحصول عليه من الخارج من خلال قنوات أخرى" على النقيض من ذلك، كان هناك قدر ضئيل من التسوية بالرنمينبي لصادرات الصين مما يشير إلى أن المستفيدين من الصادرات الصينية إما لديهم كميات محدودة من العملة أو غير راغبين في تقليص ما يملكون. أحد التفسيرات لهذا النمط الأحادي الجانب من التسويات التجارية هو أنه يعكس رغبة المتداولين الأجانب في المراهنات على ارتفاع الرنمينبي من خلال الحصول على أكبر قدر ممكن من العملة، وهذا مؤشر آخر على كيف أن التكامل التجاري والمالي المتزايد للصين مع الأسواق العالمية سيجعل من الصعب بشكل متزايد إدارة القيمة الخارجية للعملة بإحكام.<sup>1</sup>

كما اتخذت الصين خطوات رئيسية للترويج للرنمينبي كوسيط للتبادل من بينها إبرام اتفاقيات الثنائية لتبادل العملات مع كوريا ومعظم شركائها التجاريين، ستزيد هذه الاتفاقيات والتي شملت حوالي 36 دولة سنة 2018 (EIU) من القبول الدولي للرنمينبي وللمساعدة في ضمان توفير الرنمينبي، كما أن هذه الاتفاقيات قد دعمت التجارة الثنائية بين الصين والدول المعنية.<sup>2</sup>

زاد مقدار تسوية تجارة الرنمينبي بشكل كبير منذ الربع الثالث من عام 2010، حيث بلغ حجم الرنمينبي المستخدم في تسوية التجارة عبر الحدود بين الصين وهونغ كونغ 2.6 تريليون يوان بنهاية عام 2012، و زادت حصة تسوية تجارة الرنمينبي في إجمالي التجارة الصينية من 3 % في عام 2010 و 8.4 % في عام 2011 إلى 11 % في مايو 2013. و تجاوز إجمالي التسويات التجارية للرنمينبي التي تعاملت معها البنوك في هونغ كونغ في عام 2012 2.6 تريليون يوان (413 مليار دولار أمريكي)، بزيادة سنوية قدرها 37% وتمثل أكثر من 90% من التجارة عبر الحدود للصين المقومة بالرنمينبي.<sup>3</sup> يبين هذا أهمية هونغ كونغ في عملية تدويل الرنمينبي.

في عام 2020، تم إطلاق سياسات جديدة لتعزيز تسهيل استخدام الرنمينبي عبر الحدود، إذ أصدرت لجنة الميزانية مع وزارة المالية والعديد من الجهات بشكل مشترك إشعارًا بشأن زيادة تحسين السياسات عبر الحدود لاستقرار التجارة الخارجية والاستثمار (وثيقة [2020] PBC رقم 330، المشار

<sup>1</sup>-Prasad, E, Op.cit.

<sup>2</sup>-Hyo-Sung Park, op. cit. P.25

<sup>3</sup>-Yongding, Yu, How Far Can Renminbi Internationalization Go? (February 14, 2014). ADBI Working Paper 461, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2395825> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2395825>

## الفصل الثاني: عملية تدويل العملة الصينية \*الرنمينبي\*

إليها فيما بعد كإشعار). ركز الإشعار عن كثب على احتياجات الاقتصاد الحقيقي واقترح سلسلة من تدابير التسيير.<sup>1</sup>

أولاً، عززت مستوى أعلى من تسهيل تسوية اليوان في التجارة والاستثمار ، بما في ذلك توسيع البرنامج التجريبي لمستوى أعلى من تسهيل التجارة والاستثمار ليشمل جميع أنحاء البلاد ، ودعم تسوية الرنمينبي عبر الحدود لتجارة التجارة الإلكترونية ، ومطالبة البنوك في الوقت المناسب ب ضبط معالجة الأعمال والمراجعة.

ثانياً، قامت بتبسيط عملية تسوية الرنمينبي عبر الحدود، بما في ذلك تحسين إنشاء عملية الإشراف ومراقبة معاملات الرنمينبي عبر الحدود، ودعم المراجعة الإلكترونية للوثائق، وتجربة تسهيل تسوية الرنمينبي عبر الحدود على الصعيد الوطني للمقاولين المؤهلين المشاركين في الخدمات الهندسية الدولية.

ثالثاً، حسنت إدارة الاستثمار والتمويل عبر الحدود بالرنمينبي، بما في ذلك تخفيف القيود على استخدام بعض إيصالات حساب رأس المال بالرنمينبي، وتسهيل إعادة الاستثمار المحلي من قبل الشركات الأجنبية المستثمرة ، وإلغاء متطلبات إدارة الحساب الخاص للاستثمار الأجنبي المباشر.

رابعاً، سهلت استخدام تحويلات الرنمينبي من هونج كونج وماكاو، بحيث يمكن لسكان هونغ كونغ وماكاو الاستمتاع بمدفوعات أكثر ملاءمة وتوظيف الأموال عند السفر أو العيش في الصين القارية.

خامساً، سهلت استخدام أموال الرنمينبي الموجهة من الكيانات الأجنبية الخارجية التي لديها حساب غير مقيم بالرنمينبي في الداخل.

### ب/ الإصلاحات المالية وفتح أسواق رأس المال:

بدأت الصين عام 2007 في اتخاذ عدد من الخطوات الإضافية لتعزيز الاستخدام الدولي لليوان الصيني، في معظم الحالات باستخدام هونج كونج كمنصة، وشملت هذه الخطوات:

- السماح بتسوية المعاملات التجارية باستخدام اليوان؛
- تخفيف القيود المفروضة على تحويلات الرنمينبي عبر الحدود للتسوية؛
- السماح بإصدار سندات باليوان في هونغ كونغ ومراكز مالية خارجية أخرى؛
- السماح لبنوك مختارة بتقديم حسابات الودائع الخارجية بالرنمينبي.

### ب-1- إطلاق الخدمات المصرفية للرنمينبي:

في 2004 بدأت البنوك في هونغ كونغ في تقديم ودائع الرنمينبي، تبادل العملة، وتقديم خدمات للزبائن.

<sup>1</sup> -The People's Bank of China, RMB Internationalization Report 2021, P.P. 26-7.

**ب-2- تحرير معدلات الايداع والاقراض من البنوك:**

وضع البنك المركزي الصيني في جويلية 2013 سقفا لأسعار الفائدة- سياسة أسعار الفائدة طويلة الأمد- من خلال "تحديد حد أدنى لمعدلات الإقراض وسقفاً لمعدلات الودائع"، وفي أكتوبر 2015 ألغى بنك الشعب الصيني (PBOC) سقوف أسعار الفائدة على الودائع المصرفية حيث بدأ صانعو السياسة الصينيون يدركون أن "السياسات التي تفضل القطاع المصرفي بالنسبة لبقية النظام المالي"، من شأنها أن تقوض إلى حد كبير جهود الصين لتطوير أسواقها المالية والمضي قدماً بالرنمينبي.<sup>1</sup>

**ب-3- زراعة أسواق سندات اليوان:**

في جانفي 2007 سمح بنك الشعب الصيني (PBoC) للمؤسسات المالية المحلية بإصدار سندات مقومة بالرنمينبي، وكان بنك التنمية الصيني (CDB) أول مُصدر لسندات المبلغ الخافت بقيمة 5 مليارات يوان صيني في هونغ كونغ (قبل إطلاق مخطط التسوية التجارية للرنمينبي) ، وكان حجم الإصدار في البداية صغيراً حيث بلغ 10 مليار يوان صيني في عام 2007، و 12 مليار يوان صيني في عام 2008، و 16 مليار يوان صيني في عام 2009.

تسمح السندات ذات المبلغ الخافت للمستثمرين الأجانب بالحصول على أصول مقومة بالرنمينبي مع تجنب ضوابط رأس المال الصيني، ويمكن للمستثمرين المهتمين بامتلاك ديون بعملة الرنمينبي الاستفادة من هذه الوظيفة.

ولقد نما سوق السندات "ديم سام" بشكل سريع منذ عام 2010، عندما قامت الحكومة الصينية بالسماح للشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات المالية الدولية وكذلك الشركات غير المالية في الصين بإصدار سندات باليوان وكان أولها العملاق الأمريكي ماكدونالدز، وفي أكتوبر 2014 أصدرت حكومة المملكة المتحدة ما قيمته 3 مليارات يوان من هذه السندات، وهو الإصدار الأول للأوراق المالية السيادية خارج الصين، واستمر سوق السندات "الديم سام" في هونغ كونغ، وهو أكبر سوق لسندات اليوان الصيني خارج الصين في النمو السريع منذ انطلاقه حتى بلغ المخزون القائم لهذه السندات في هونغ كونغ 367 مليار يوان صيني في نهاية أكتوبر 2015 وتشمل أسواق سندات الرنمينبي أيضا سنغافورة وتايوان والمملكة المتحدة.<sup>2</sup>

**ب-4- تسهيل تدفقات اليوان الصيني الداخلي والخارجي:**

يعتبر سوق رأس المال في الصين من بين أكبر الأسواق المالية في العالم، حيث يقدر سوق الأسهم فيها بحوالي 8.5 تريليون دولار أمريكي من حيث القيمة السوقية -مما يجعلها ثاني أكبر أسواق

<sup>1</sup> -Enea Gjoza, RMB Internationalization: Implications for U.S. Economic Hegemony, Belfer Center for Science and International Affairs Harvard Kennedy School, 2018, P.16.

<sup>2</sup> -Hyo-Sung Park, op. cit. P.31.



رأس المال في العالم بعد الولايات المتحدة- بالإضافة إلى سوق السندات كئالك أكبر سوق في العالم بعد الولايات المتحدة واليابان برأس مال مستحق يزيد عن 6 تريليونات دولار أمريكي، ومع السماح بفتح أسواق خارجية للمستثمرين فتحت السلطات الصينية حساب رأس المال للبلد لكل من التدفقات الداخلة والخارجة بطريقة "محكومة ومعايرة" وقد تم وضع عدد من المخططات السياسية، وفيما يلي أهم المبادرات:

• بالنسبة لتدفقات رأس المال الوافدة: حررت الصين أيضاً الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال الحصول بشكل قانوني على الرنمينبي أو اليوان (CNH) من الخارج، حيث تم إطلاق مخطط المستثمر المؤسسي الأجنبي المؤهل بالرنمينبي (2011) (RQFII)، يسمح هذا الأخير للمؤسسات المالية باستخدام اليوان الخارجي للاستثمار في أسواق الأوراق المالية في البر الرئيسي، بما في ذلك الأسهم والسندات والادوات المالية الأخرى وهو الفرق الرئيسي بين RQFII ومخطط QFII الذي تم إطلاقه في عام 2002، والذي يتطلب من المستثمرين الأجانب تحويل أموالهم بالعملة الأجنبية أولاً إلى اليوان قبل شراء الأسهم والأوراق المالية في البر الرئيسي. يتمتع RQFII بالعديد من المزايا نظراً لأنه يحتوي على قيود أقل بكثير على أهداف الاستثمار وحركة اليوان عبر الحدود، سيمهد التوسع في مخطط RQFII لتدفقات أسرع لليوان إلى الصين لأنه أصبح الآن يسهل كثيراً للمستثمرين دخول البلاد<sup>1</sup>.

كما سيساهم قانون الاستثمار الأجنبي المحدث في عام 2020 إلى تسهيل الإجراءات بشكل أكبر، ولا سيما تقصير "القائمة السلبية" للصناعات التي تعتبر مقيدة أو محظورة، كما تم تخفيف التحويلات عبر الحدود التي تقوم بها "مؤسسات الاستثمار الأجنبي" أو المؤسسات المالية الأجنبية، مع قدرة المستثمرين الأجانب على التحويل خارج الصين بالرنمينبي أو العملات الأجنبية كما يشاءون<sup>2</sup>.

• بالنسبة لتدفقات رأس المال الخارجة: خطة المستثمر المؤسسي المحلي المؤهل (QDII) (2006)؛

• بالنسبة لتدفقات رأس المال في اتجاهين: تم إنشاء مناطق التجارة الحرة من أجل جذب الاستثمار الأجنبي بدءاً من منطقة شنغهاي التي تم إطلاقها في سبتمبر 2013، وثلاث مناطق جديدة للتجارة الحرة في قوانغدونغ وتيانجين وفوجيان في أبريل 2015. كما تم إنشاء كل من Shanghai-Hong Kong Stock Connect و Mutual Fund Connect في يوليو 2015 و Shenzhen-Hong Kong Stock Connect في 2016 وهي قنوات استثمار عبر الحدود تربط بين بورصتي شنغهاي وشنزهان وبورصة هونغ كونغ، يمكن للمستثمرين من خلالها تداول الأسهم في السوقين الأخرى باستخدام الوطاء المحليين وغرف المقاصة، كما تعمل على تخفيف القيود التي كانت تقسم سوق الأوراق المالية الصينية بين الأسهم التي تستهدف المستثمرين المحليين وتلك المتاحة للمستثمرين الدوليين. اعتبرت هذه الجزر

<sup>1</sup> -Ibid, P.38.

## الفصل الثاني: عملية تدويل العملة الصينية\*الرنمينبي\*

"جزر قابلية تحويل حسابات رأس المال داخل الصين" حيث يتم استخدامها كمناطق اختبار في تنفيذ درجة أكبر من انفتاح حساب رأس المال ولكن بطريقة خاضعة للرقابة<sup>1</sup> ، وتتمثل الميزات الرئيسية لها في:

- تتمتع المؤسسات المصرفية داخل المنطقة بحرية معالجة التسويات عبر الحدود بالرنمينبي بدون الحصول على موافقة من بنك الشعب الصيني؛
- يُسمح للشركات داخل المنطقة باقتراض الرنمينبي من الخارج ، على الرغم من أنه لا يمكن استخدام هذه الأموال خارج منطقة التجارة الحرة ولا يمكن أيضًا استثمارها في الأوراق المالية أو استخدامها لتقديم القروض؛
- يُسمح بتسوية طوعية للعملات الأجنبية من قبل المؤسسات الأجنبية المستثمرة داخل المنطقة، مما يسمح للمؤسسات المالية الأجنبية بتحويل العملات الأجنبية في حسابات رأس المال الخاصة بها إلى اليوان في أي وقت .

### ب-5-فتح سوق الصرف الأجنبي

يمثل اليوان (CNY / CNH) وحدة حساب هذه العملة .يوان واحد ، نظامان ، من البر إلى البحر يتم التمييز بين اليوان الداخلي (CNY) واليوان البحري(CNH) ، (CNY) غير قابل للتحويل بحرية ويستخدم بشكل حصري تقريبًا داخل الصين، اليوان الخارجي(CNH) ، الذي أطلقتها سلطة النقد في هونج كونج في عام 2010، هو النسخة القابلة للتحويل من العملة الصينية ويتم تداولها بشكل جيد في الخارج، وتتمثل إحدى الميزات البارزة التي يقدمها للشركات غير الصينية في إمكانية دفع رسوم الشراء للموردين المحليين مباشرة باليوان.

اختار بنك الشعب الصيني نظام سعر الصرف العائم المُدار لإدارة العملة الصينية، يعتبر هذا النظام أكثر صرامة و توجيهها من نظام سعر الصرف العائم (أو المرن) المعتمد من قبل معظم البلدان المتقدمة، سعر صرف اليوان الصيني (CNY) مرتبط بسلة من العملات يراقب بنك الشعب الصيني تحركات أسعار الصرف بحيث يصل اليوان (CNY) إلى سعر الصرف المستهدف المحدد، هذا النموذج يفيد الصادرات الصينية على وجه الخصوص، وغالبًا ما يتم إلقاء اللوم على سعر اليوان المقوم بأقل من قيمته الحقيقية في بعض التباينات العالمية، بما في ذلك العجز التجاري الكبير للولايات المتحدة مع الصين .

وعلى العكس من ذلك، يتقلب اليوان الخارجي (CNH) وفقًا للعرض والطلب الخاص في سوق الصرف الأجنبي، ففي عام 2019 شكل اليوان 1.23% فقط من احتياطات النقد الأجنبي العالمية، لكنه كان ثامن أكثر العملات تداولًا في سوق الصرف الأجنبي .

<sup>1</sup> -Hyo-Sung Park , , op. cit.P.40.

## 2/ وضع آليات لتسهيل استخدام اليوان على نطاق أوسع

أ/توسيع شبكات المقاصة الثنائية: تعد اتفاقيات مقايضة العملات من الاتفاقيات الثنائية التي تعزز سيولة العملة من خلال توفير إمكانية الوصول إلى الدول أو مناطق العملات الأخرى، وهذا ما يقلل من آثار تقلبات أسعار الصرف، وقد وقعت الصين اتفاقيات تبادل العملات مع أكثر من 36 بنكاً مركزياً على مدى السنوات الماضية أو نحو ذلك، واستناداً إلى التوسع في استخدام الرنمينبي في تسوية المبادلات التجارية -خاصة الاستيراد- في 2016 كان هناك 34 اتفاقية وفي 2018 ارتفعت إلى 36 اتفاقية لتبادل العملات.<sup>1</sup>

تخلق المقايضات سيولة بالرنمينبي في السوق الخارجية وبالتالي تشجع استخدامه دولياً، مع توفر المزيد من الرنمينبي خارج البلاد وفي أسواق الصرف الأجنبي، يصبح من السهل على الشركات الأجنبية استخدامها لتسوية التجارة. كما تساعد مقايضات العملات أيضاً شركاء الصين التجاريين من خلال تقليل التكاليف العديدة المرتبطة عادةً بالمعاملات المالية. كما تهدف اتفاقيات المقايضة بشكل أساسي إلى تشجيع البنوك المركزية الأجنبية على الاحتفاظ بالرنمينبي كاحتياطي من العملات الأجنبية، وهكذا أصبحت اتفاقيات مقايضة العملات مكوناً رئيسياً في استراتيجية الرنمينبي الصينية.<sup>2</sup>

لعبت بنوك مقاصة الرنمينبي دوراً نشطاً في عملية تدويل الرنمينبي، حيث تقوم بنوك مقاصة الرنمينبي بربط أسواق الرنمينبي الداخلية والخارجية. في الوقت الحالي، يوجد 13 بنكاً من إجمالي 27 بنك مقاصة لليوان الصيني في منطقة آسيا والمحيط الهادئ و7 بنوك مقاصة في أوروبا تفتح حسابات مقاصة لـ 907 بنك ومؤسسة مالية مشاركة.<sup>3</sup>

### ب/ فتح أسواق خارجية للرنمينبي:

تماشياً مع النهج التدريجي القابل للتحكم من طرف للدولة في صنع السياسات، يتم زيادة السيولة وتقليلها بعناية، وبهدف تقليل مخاطر تطوير سوق خارجي كبير الحجم خارج عن سيطرة السلطات ومن خلال التحكم في كمية السيولة في السوق الخارجية، تتحكم سلطاتها النقدية في وتيرة وحجم تطورها. وتوفر هونغ كونغ نموذجاً ناجحاً لإنشاء أسواق خارجية في مراكز مالية أخرى في آسيا وحول العالم، وبالنظر إلى القيود الحالية المفروضة على حركة الأموال من وإلى الصين، فمن خلال هذا التوسع في الأسواق الخارجية يمكن للدولة أن تدعم التداول الدولي واستخدام الرنمينبي.

أنشأت عشرات المراكز المالية أسواقاً خارجية للرنمينبي، باستثناء تورنتو والدوحة، تقع جميعها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ - سيدني وكوالالمبور وسنغافورة وسيول وتايبيه وطوكيو، وفي أوروبا - لندن

<sup>1</sup> -Alexandre Ramos Coelho, The Financial Power of China and the Renminbi, Macau Journal of Brazilian Studies - vol. 2, Issue 2, Oct. 2019, P.6.

<sup>2</sup> -Paola Subacchi, The people's money : how China is building a global currency , Columbia University Press, New York 2017, P.122.

<sup>3</sup> -The People's Bank of China, RMB Internationalization Report 2021, P.22.

وفرانكفورت ولوكسمبورغ وباريس وزيورخ. كما نما عدد بنوك المقاصة، هناك أربعة عشر في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك واحد تم افتتاحه في تشيلي في مايو 2015 ، ليصبح الأول في أمريكا اللاتينية ، والآخر الذي تم افتتاحه في قطر في أبريل 2015 ، ليصبح الأول من نوعه في الشرق الأوسط. تعتبر أعمال الرنمينبي المتنامية أمرًا بالغ الأهمية للمراكز المالية الدولية الرائدة وكذلك للمراكز المالية الإقليمية الموجودة في آسيا، هذه الأخيرة تطمح إلى الاندماج بشكل أكبر في المنطقة الإقليمية في الصين وتعمل على التوسع من أجل الاستجابة للطلب المتزايد على تداول الرنمينبي وبالتالي يجب أن تكون مشاركا نشطاً في سوق الرنمينبي في الخارج. هذا مهم بشكل خاص لسنغافورة وتايبيه وهما أكبر الأسواق الخارجية للرنمينبي بعد هونغ كونغ.<sup>1</sup>

تعتبر الأعمال المصرفية للرنمينبي أمرًا بالغ الأهمية لكليهما - بلغ إجمالي الودائع المصرفية في سنغافورة ما يقرب من 200 مليار رنمينبي في نهاية ديسمبر 2015 ، وبلغ إجمالي الودائع في تايوان أكثر من 370 مليار رنمينبي في نهاية يناير 2016. ولدى كلا المركزين بنك مقاصة وهذا يسمح للبنوك المدمجة في كلا المركزين بفتح حسابات بالرنمينبي.

إن تطوير سوق عالمية للرنمينبي في لندن يعني أن الصين تتخطى استراتيجيتها الإقليمية الآسيوية وتتجاوز تطوير عملة إقليمية، المركز المالي الدولي الرائد في العالم يوفر العديد من المزايا. يتواجد الجزء الأكبر من البنوك التجارية الصينية في لندن، وتعد لندن بالفعل مركزًا مهمًا لتداول العملات الأجنبية بالرنمينبي، حيث حازت على 67% من سوق الرنمينبي العالمي الفوري في نهاية عام 2014. تطور سوق لندن على غرار سوق هونغ كونغ، يضم كل ما يحتاجه سوق الرنمينبي الخارجي: بنك مقاصة ، واتفاقية مقايضة مع بنك الشعب الصيني (PBoC) ، وسوق سندات. وعلى الرغم من أن تجارة الرنمينبي في لندن تنمو بمعدل قوي (حوالي 37 في المائة سنويًا ، تغذيها الزيادة في ودائع الشركات) إلا أنها تظل صغيرة نسبيًا مقارنة بهونغ كونغ وسنغافورة- حوالي 50 مليار رنمينبي في الودائع المصرفية في نهاية يناير 2016 ما يقرب من نصفها موجود في حسابات الشركات. أما بالنسبة لسوق السندات، فقد أخذ بنك HSBC زمام المبادرة في أبريل 2012، حيث جمع ملياري رنمينبي في أول إصدار لسندات الرنمينبي خارج البر الرئيسي للصين وهونغ كونغ. السندات السيادية (تلك السندات التي تبلغ قيمتها 3 ملايين رنمينبي، أصدرتها الحكومة البريطانية في أكتوبر 2014 لتمويل الاحتياطات الرسمية.<sup>2</sup>

من خلال تطوير السوق الخارجية، يمكن للسلطات النقدية في الصين الاحتفاظ بالسيطرة على تدفقات رأس المال من وإلى البلاد ومراقبة تحركاته والمحافظة على وتيرة تحرير حساب رأس المال، وبالتالي

<sup>1</sup>-Paola Subacchi, op.cit, P. 140.

<sup>2</sup>-Ibid,P.142.

حماية النظام المصرفي والمالي الصيني في حالة وقوع أحداث وصدّات لا يمكن السيطرة عليها. كما أن تطوير السوق الخارجية سيفتح أيضاً فرصاً للمراكز المالية الدولية، وخاصة هونغ كونغ، يمن خلال تقديم مجموعة واسعة من الأصول والاستثمارات المقومة بالرنمينبي وكذا المنتجات المالية وكذلك الخدمات المصرفية والأعمال المتعلقة بالتجارة.

## ثانياً / ركائز لدعم تدويل الرنمينبي

### 1/ تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي مع المناطق المجاورة في جميع أنحاء الصين

في ضوء المرحلة الحالية من التنمية الاقتصادية للصين وتقدم التعاون النقدي في آسيا، كان على الصين أولاً استهداف الدول المجاورة لها في جهودها لتدويل الرنمينبي، ذلك أن تداول الرنمينبي بحرية واستخدامه في آسيا سيمهد الطريق لتدويله عالمياً، يتوافق هذا النهج مع استراتيجية الصين لتعزيز تنميتها الاقتصادية والتعاون الدولي.

يعتبر التعاون الاقتصادي والتجاري أساساً للتعاون المالي، لذا عملت الصين على تعزيز التعاون الاقتصادي والتجاري مع جيرانها منذ عام 2003 عندما تم إنشاء منطقة التجارة الحرة بين الصين والآسيان، وأبرمت أكثر من 10 اتفاقيات منطقة تجارة حرة، بما في ذلك CEPA مع منطقتي هونغ كونغ وماكاو الإداريتين الخاصتين (SAR) واتفاقية خدمة التجارة الحرة بين الصين وباكستان وغيرها وصولاً إلى عام 2020 بإنشائها لـ"اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية الشاملة" والتي تضم إلى جانب الصين دول الآسيان العشر، بالإضافة إلى أستراليا ونيوزيلندا وكوريا الجنوبية واليابان أكبر اتفاق تجارة حرة في العالم يمثل نحو 30% من حجم الناتج المحلي العالمي.

وتحاول الصين من خلال هذه العملية دمج الإقليم ضمن قواعد تكون هي فيه مصدر المال والتكنولوجيا المتقدمة، وسيسهّم هذا في إعادة هيكلة خارطة التبادل التجاري والتعاون الاقتصادي لتصبح بذلك الصين أكبر شريك تجاري لهذه الدول. وهو ما يسمح بتعزيز دور الرنمينبي كأحد أهم العملات في التسعير والمقاصة في هذه المناطق وكذلك باعتبار هذه الدول من أكبر مستوردي الصين ويمكن لودائع الرنمينبي أن تتراكم بشكل طبيعي فيها وبالتالي ينمو دوره كمخزن للقيمة وكعملة احتياط<sup>1</sup>.

ركزت الصين في التعاون المالي على جانبين، أولهما توسيع الهيكل المالي الإقليمي و تمثل أساساً في مبادرة شيانغ ماي ومبادرة شيانغ ماي متعددة الأطراف. والجانب الثاني تمثل في إطلاق بنوك التنمية مثل بنك التنمية الجديد لدول البريكس و بنك التنمية المشترك لمنظمة شنغهاي للتعاون، وأهمها البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية الذي سننوسع في الحديث عنه فيما يلي:

<sup>1</sup> -Paola Subacchi, op.cit,p144

البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية-AIIB -

لقد سعت الصين لاكتساب نفوذ أكبر في المؤسسات الاقتصادية والمالية العالمية القائمة خاصة في صندوق النقد الدولي، حيث أعطت نسبة 16.7% للولايات المتحدة حق النقض، بينما كانت الصين على الرغم من كونها ثاني أكبر اقتصاد في العالم تحوز على نسبة 3.8% إلى غاية 2015، حيث وافق الكونجرس على زيادة حصة التصويت للصين إلى 6% ورغم التحسن إلا أنها لا تزال متأخرة عن حجمها الاقتصادي الحقيقي وتأثيرها. كما كان بنك التنمية الآسيوي، مؤسسة التنمية الرئيسية في آسيا، تحت سيطرة اليابان والولايات المتحدة (بحصة تصويت تبلغ حوالي 12.8% لكل منهما مقابل 5.5% في الصين) ونتيجة لذلك، اقترحت منافستها الخاصة، البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية في عام 2013.<sup>1</sup>

كانت مهمة البنك الدولي للاستثمار في البنية التحتية المساعدة في سد الفجوة في الاستثمار في البنية التحتية بين البلدان النامية في آسيا، وقد بدأ بحجم متوقع قدره 50 مليار دولار، تم تعديله لاحقاً إلى 100 مليار دولار، وقد كانت الولايات المتحدة أكبر معارضة للبنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية ونفذت حملة ضغط قوية لإثراء الحلفاء عن الانضمام إلى البنك، على الرغم من ذلك انضمت بريطانيا عام 2015 وسرعان ما تبعتها فرنسا وألمانيا وإيطاليا والعديد من الدول الأخرى.

تم إطلاق البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية (AIIB) في يناير 2016 - بعد 27 شهراً فقط من إنشائه المقترح - مع 57 عضواً مؤسساً ورأس مال 100 مليار دولار (3/2 من مخصصات بنك التنمية الآسيوي). وكان على الصين مضاعفة مساهمتها المخططة للحفاظ على حصة مسيطرة بعد أن أظهرت العديد من الدول أكثر مما كان متوقعاً اهتمامها بالمشاركة، وتحتفظ الصين بحصة 30% في AIIB وحصة تصويت بنسبة 26%، مما يمنحها حق النقض، مثلما تتمتع به الولايات المتحدة في صندوق النقد الدولي.

يُقرض البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية حالياً بالدولار فقط، لأنه يقلل تكاليف المعاملات (نظراً لأن الدول الأعضاء تساهم بالدولار) ويسمح للصين باستخدام احتياطياتها من العملات الأجنبية، ومع ذلك، فإن الصين تطمح لتغيير هذا الوضع على المدى الطويل، وحالياً يمنح AIIB استخدامات متعددة للحكومة الصينية إلا أن بعض البيانات تشير إلى الرغبة في استخدامه في النهاية كوسيلة لإضفاء الطابع المؤسسي على إقراض الرنمينبي في التنمية الدولية.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> -Enea Gjoza, op.cit.P.16.

<sup>2</sup> -Enea Gjoza, op.cit. P.17.

إن نجاح هذا التعاون الاقتصادي والتجاري والمالي سيزيد من إمكانية أن يصبح الرنمينبي عملة رئيسية أو حتى عملة مهيمنة لعلاقات الصين مع شركائها التجاريين، مما يؤدي إلى تشكيل كتلة رنمينبي في شرق آسيا مع شركائها التجاريين، مما يؤدي إلى تشكيل كتلة رنمينبي في شرق آسيا.<sup>1</sup>

## 2/ الرنمينبي ومبادرة الحزام والطريق

اقترحت الصين الحزام الاقتصادي لطريق الحرير وطريق الحرير البحري للقرن الحادي والعشرين، والمعروف أيضاً باسم مبادرة الحزام والطريق (B&R) في عام 2013، وتساعد أغراض B&R على التوسع في الخارج وبالتالي فإن الطلب على الاقتصاد الصيني يشجع نمو الصين، وتغطي هذه المبادرة أكثر من 69 دولة في آسيا وأوروبا وأوقيانوسيا وشرق إفريقيا، وتركز B&R بشكل أساسي على الاستثمار في البنية التحتية ومواد البناء والسكك الحديدية والطرق السريعة والسيارات والعقار.

تعزز مبادرة B&R عملية التدويل من خلال تقديم قروض مقومة جزئياً على الأقل بالرنمينبي، وتخلق أيضاً منفذاً لتوسيع نطاق استخدام العملة الصينية في كل من تمويل الديون والمدفوعات، ففي إندونيسيا مثلاً، التي تتلقى أشكالاً متعددة من مساعدات التنمية الصينية 60% من القروض مقومة بالدولار، بينما 40% مقومة باليوان.<sup>2</sup>

تعترم الصين زيادة التجارة والاستثمار بين جميع البلدان في B&R وتتوقع أن يكون جزء كبير من هذا الاستثمار بالرنمينبي، ومع زيادة حجم التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر أثبتت مبادرة الحزام والطريق على أن النظام النقدي الآسيوي أصبح ثنائي القطب، متأثراً بالدولار الأمريكي والرنمينبي، ومع ذلك لا يزال الدولار الأمريكي أهم عملة أساسية لمعظم الاقتصادات في المنطقة ومن المتوقع أن يؤدي تغيير التجارة والاستثمار في بلدان B&R إلى زيادة استخدام اليوان الصيني في الخارج.<sup>3</sup>

## 3/ إطلاق نظام الدفع الصيني الدولي (CIPS)

كانت خدمات المقاصة والتسوية للمدفوعات عبر الحدود بالرنمينبي في السابق مشتتة وغير مريحة ومكلفة نسبياً نظراً لحدثة استخدامه نسبياً ولتسهيل حركة المدفوعات، سمحت الحكومة الصينية لبنوك المقاصة في المراكز المالية العالمية الكبرى مثل لندن وهونغ كونغ بمعالجة معاملات الرنمينبي، كان هذا النظام غير قياسي وغير فعال، نتيجة لذلك أطلق بنك الشعب الصيني في 8 أكتوبر 2015 نظاماً للدفع بين البنوك عبر الحدود CIPS، وتم تصميمه بشكل صريح لتسهيل تدويل الرنمينبي من خلال

<sup>1</sup> -Matthew Harrison ,Geng Xiao, China and Special Drawing Rights—Towards a Better International Monetary System, J. Risk Financial Manag. 12, 60,2019, P.4.

<sup>2</sup> -Enea Gjoza, op.cit,P.12.

<sup>3</sup> -Qingqing Li, Simon Fraser; An Analysis of RMB Internationalization; Research in Economics and Management, Vol. 3, No. 3, 2018, Online Published: August 20, 2018,P251

## الفصل الثاني: عملية تدويل العملة الصينية \*الرنمينبي\*

"توفير البنية التحتية التي ستربط مستخدمي RMB العالميين من خلال نظام واحد" وهو نظام تسوية إجمالي في الوقت الفعلي ، مما يعني أن البنوك تقوم على الفور بتسوية المدفوعات بين بعضها البعض على أساس إجمالي وليس على أساس صافي وكذا لمنافسة نظام SWIFT ، كان من المقرر إطلاقه على مرحلتين قدمت المرحلة الأولى تغطي آسيا وأوروبا وأفريقيا ماعدا الولايات المتحدة الأمريكية أما المرحلة الثانية فستشملها.<sup>1</sup>

سيضع نظام CIPS لأول مرة الرنمينبي على قدم المساواة مع العملات العالمية الأخرى في مجالات مثل ساعات العمل، والحد من المخاطر وتحسين السيولة، وسيوفر وصولاً مباشراً إلى أسواق الرنمينبي الداخلية والخارجية، ويقلل من أوقات المعالجة، ويوفر على الأطراف المتعاملة صعوبة الاضطرار إلى التنقل بين الإجراءات والمعايير المختلفة بين غرف المقاصة التي كانت تعمل سابقاً، كما سيكون بمثابة جسر بين نظام SWIFT العالمي ومنصة الصين للمقاصة والتسوية بين البنوك المحلية .CNAPS

منذ إطلاق CIPS زاد عدد البنوك المشاركة فيه من 19 بنكاً مشاركاً بشكل مباشر و 176 مؤسسة مالية مشاركة غير مباشرة إلى 31 مشاركاً مباشراً و 677 مشاركاً غير مباشر (2018)، بحلول نهاية عام 2020 تم ربط ما مجموعه 1092 مؤسسة محلية وأجنبية بـ CIPS من خلال وسائل مباشرة أو غير مباشرة ، بما في ذلك 42 مشاركاً مباشراً منها 37 بنكا محليا و 5 بنوك أجنبية (5 منها بنوك مقاصة للرنمينبي في الخارج) و 1050 مشاركاً غير مباشر غطوا 99 دولة ومنطقة حول العالم ، نصفهم تقريباً من المشاركين الأجانب. وصلت معاملات المقاصة بالرنمينبي في CIPS إلى أكثر من 3300 هيئة اعتبارية للبنوك في 171 دولة ومنطقة حول العالم من خلال المشاركة المباشرة وغير المباشرة ، مع أكثر من 1000 مؤسسة من البلدان الواقعة على طول منطقة B&R باستثناء البر الرئيسي للصين، منطقة هونغ كونغ ، وماكاو الصينية ، ومنطقة تايوان. منذ إطلاقه حتى نهاية عام 2020 ، عالج CIPS إجمالي 7513500 معاملة ، بلغت قيمتها 125.04 تريليون يوان صيني.<sup>2</sup>

ورغم أن حجم المعاملات التي تمت معالجتها نمت بشكل مطرد بمرور الوقت إلا أن الأرقام والمؤشرات تشير إلى أن نظام CIPS واجه صعوبة في الأسواق الدولية أكثر مما كان متوقعاً في البداية، كما أن المرحلة الثانية منه لم تتفد. يعمل CIPS حالياً مع شبكة SWIFT الحالية، ولكن الهدف النهائي هو الاكتفاء الذاتي.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> -Hyo-Sung Park, , op. cit. P.55

<sup>2</sup> -The People's Bank of China, RMB Internationalization Report 2021, P.22.

<sup>3</sup> -Enea Gjoza, op.cit.P.15.



#### 4/ الرنمينبي ووحدة حقوق السحب الخاصة

بذلت الحكومة الصينية جهودًا متضافرة لإدراج عملتها في سلة حقوق السحب الخاصة لأسباب منها:

\* دعم الصين لحقوق السحب الخاصة بقوة لممارسة دور بدل الدولار الأمريكي، وجاء هذا الدعم من قبل حاكم بنك الشعب الصيني آنذاك تشاو شياوتشوان في عام 2009، فإن هذه الدعوة لحقوق السحب الخاصة كانت متماشية مع وجهة نظر الصين الراسخة بأن النظام النقدي الدولي يحتاج إلى إعادة التوازن بعيدًا عن الدولار، أو نظام "متعدد الأقطاب" تكون فيه الولايات المتحدة مجرد لاعب واحد وليس دولة مهيمنة.

\* سيكون بمثابة الاعتراف بـ "مكانة الصين المتزايدة باستمرار في الاقتصاد العالمي والسوق المالي". بالإضافة إلى زيادة نفوذ الصين لا سيما في آسيا، حيث قد يختار الشركاء التجاريون المقربون ربط عملاتهم بالرنمينبي.

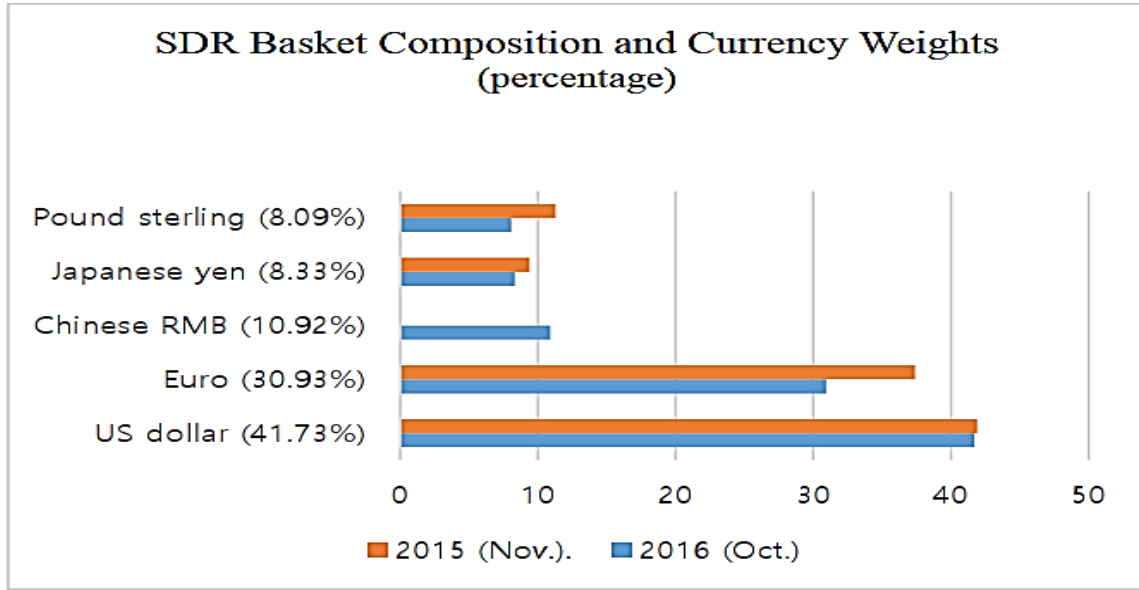
استوفت الصين "معيار الإدراج الأول في سلة حقوق السحب وهو الحجم الاقتصادي حيث برز الاقتصاد الصيني باعتباره "ثالث أكبر مصدر في العالم منذ 2010. أما المعيار الثاني وهو قابلية التحويل التام أو الاستخدام الحر لليوان اصيني فقد اتخذت الحكومة الصينية سلسلة من الإجراءات على مدى السنوات الماضية لتحرير الأسواق المالية وتحرير تدفقات الأموال من وإلى أسواق رأس المال الصينية، وهذا يعني أن القرار التاريخي لصندوق النقد الدولي في 30 نوفمبر 2015 لم يتم اتخاذه من فراغ.<sup>1</sup>

يشير تضمين حقوق السحب الخاصة إلى تأييد الدور الدولي لليوان من قبل صندوق النقد الدولي ويمكن أن يكون حافزًا لتدويل الرنمينبي، واعتبارًا من الأول من أكتوبر 2016، أصبح الرنمينبي ضمن سلة وحدات حقوق السحب الخاصة تبعه إصدار محدود لسندات حقوق السحب الخاصة في شنغهاي على الرغم من أن هذه الإصدارات تمت تسويتها بالرنمينبي.

مُنح الرنمينبي رسميًا وضع العملة الاحتياطية بوزن 10.92% في سلة حقوق السحب الخاصة، خلف الدولار الأمريكي (41.73%) واليورو (30.93%) ولكنه تصدر الين الياباني (8.33%) و الجنيه البريطاني (8.09%). كما يوضح الشكل رقم 15:

<sup>1</sup> -Hyo-Sung Park, op. cit.P.79.

الشكل رقم (15): تكوين سلة حقوق السحب الخاصة وأوزان العملات "النسبة المئوية" 2015-2016



Source: IMF SDR BASKET: Chinese Renminbi to Be Included in IMF's Special Drawing Right Basket, IMF Survey, December 1, 2015

In: <http://www.imf.org/external/pubs/ft/survey/so/2015/NEW120115A.htm>

### المطلب الثالث

#### مدى نجاح الصين في تدويل الرنمينبي

##### أولاً- وجهات النظر حول تدويل الرنمينبي

##### 1- المؤيدون لتدويل الرنمينبي

من مكانة دولية لا تذكر تقريباً، ساهم الرنمينبي بنسبة 1.7% من احتياطات النقد الأجنبي في الربع الثالث من عام 2018، ليحتل المرتبة السادسة عالمياً، بينما في يناير 2019 ساهم بنسبة 1.24% من معاملات SWIFT الدولية ليحتل المرتبة الثامنة، كما خفضت روسيا حصة الدولار من احتياطاتها وخصصت 15% لليوان، ومع ذلك، لا يزال الطريق طويلاً<sup>1</sup> ورغم تواضع الأرقام إلا أنه يمثل رمزياً سياسية رئيسية.

شكل الرنمينبي حوالي من 1% في عام 2010 من عمليات تداول العملات الأجنبية في جميع أنحاء العالم، بينما ارتفع إلى حوالي 4.3% بحلول 2020 مما يشير إلى أن جهود التدويل الأخيرة قد أثمرت. وبالمثل، في حين أن الرنمينبي قد يمثل 2% فقط من احتياطات العملات الأجنبية في الوقت

<sup>1</sup> Matthew Harrison ,Geng Xiao, Op.cit, P.5.

## الفصل الثاني: عملية تدويل العملة الصينية \*الرنمينبي\*

الحالي، إلا أن التوقعات المتفائلة تتوقع أن يصل هذا الرقم إلى ما بين 10% و 20% بحلول عام 2030.<sup>1</sup>

يشير المتفائلون بمستقبل الرنمينبي أيضا إلى حقيقة أن ما يصل إلى 17% من التجارة الدولية للصين تتم تسويتها الآن بالرنمينبي وإلى النمو السريع في أرصدة بنوك الرنمينبي وإصدار سندات الرنمينبي في هونغ كونغ، ولقد نما دور اليوان في التجارة الصينية متجاوزا الدولار، الين ودولار هونج كونغ كوسيلة رئيسية للدفع بين الصين وشركائها التجاريين الآسيويين حيث وصل إلى 31% من المدفوعات بين الصين والدول الآسيوية عام 2015 مقارنة بـ 7% في عام 2012، وفي بعض الصناعات، مثل قطاع التعدين الأسترالي، أصبح الرنمينبي فعليا العملة المفضلة، مما يمنح الشركات التي تتعامل فيها ميزة على المنافسين العالميين.

يمكن القول أن أهم نجاح للصين هو إدراج اليوان في حقوق السحب الخاصة بصندوق النقد الدولي وسينضم لليورو والين والجنيه والدولار في سلة الاحتياطيات، وسيكون لليوان ترجيح بنسبة 11 في المائة في حقوق السحب الخاصة، والذي يستخدم لتحديد مزيج العملات التي يقربها صندوق النقد الدولي (أقرض صندوق النقد الدولي أكثر من 110 مليار دولار في عام 2015 وحده)، وأدى ذلك إلى تسهيل الوصول للرنمينبي من طرف البنوك المركزية كما حفز المؤسسات المالية لإضافته إلى محافظها، بإضافة اليوان أدى إلى زيادة الطلب عليه.<sup>2</sup>

يشير المؤيدون لتدويل الرنمينبي أيضا إلى محاولة تحدي هيمنة الدولار كوسيلة افتراضية للتسعير والتعامل في الأسواق المهمة مثل السلع، حيث أطلقت الصين مؤخرا عقودها الآجلة للنفط المسعرة بالرنمينبي، حيث أصبحت الصين أكبر مستورد للنفط الخام في العالم - بسبب انتعاشها الاقتصادي السريع من جائحة COVID-19 العالمي - ففي عام 2020، استوردت الصين رقما قياسيا قدره 542 مليون طن من النفط الخام أي حوالي ربع ملياري طن من إجمالي النفط الخام العالمي المتداول.

في سوق العقود الآجلة للنفط ، وفقاً لـ Bloomberg Intelligence ، اعتباراً من أوائل يونيو 2020 ، شكل حجم عقود النفط الخام المتداولة في بورصة شنغهاي الدولية للطاقة ، المقومة بالرنمينبي ، 10.5 % من الحجم العالمي. تشير أحدث البيانات إلى أن إجمالي سوق العقود الآجلة للنفط الخام المقومة بالرنمينبي قد استحوذ بالفعل على حوالي 16% من إجمالي تداول العقود الآجلة العالمية في النفط الخام اعتباراً من الربع الأول من عام 2021 . مثال آخر، تعتبر الصين أكبر مستورد لخام الحديد في العالم ، وفي السنوات الأخيرة قام عدد من صانعي الصلب الكبار في الصين بتوقيع عقود مقومة بالرنمينبي مع Vale - وهو مورد عالمي كبير لخام الحديد البرازيلي - في محاولة لزيادة تأثيرهم على

<sup>1</sup> <https://chinapower.csis.org/china-renminbi-rmb-internationalization/>

<sup>2</sup> Enea Gjoza, op.cit.P.18.

## الفصل الثاني: عملية تدويل العملة الصينية \*الرنمينبي\*

أسعار المواد الخام لصناعة الصلب. مدفوعين بأفضليته في تقليل تكاليف المعاملات وتخفيف مخاطر الصرف الأجنبي عند استخدام اليوان كعملة تسوية، ومن المتوقع أن تستمر جاذبية الرنمينبي للمتداولين في أسواق السلع الأساسية.<sup>1</sup>

ولقد مثل استخدام الصين اتفاقيات تبادل العملات الثنائية مع الشركاء التجاريين أيضًا أداة قوية لتحفيز استخدام أكبر لليوان وتقليل الحاجة إلى التعامل بالدولار أو اليورو، وبالتالي خفض تكاليف المعاملات لكلا الطرفين. فبين عامي 2008 و2015 أبرمت الصين أكثر من 30 اتفاقية ثنائية لمبادلة العملات تغطي 468 مليار دولار في التجارة. وبالإضافة إلى استخدامها في تسهيل التجارة، تسمح هذه المقايضات للبلدان الشريكة بالاقتراض مقابلها في أوقات الأزمات، كما فعلت باكستان والأرجنتين، وهذا ما عزز من قيمة الصين السياسية أمام نظرائها.

وبشير تقرير حديث للبنك الشعبي الصيني حول تدويل الرنمينبي إلى انه في عام 2020، حافظ سوق الرنمينبي في الخارج على تطور صحي وثابت، وتقلص انتشار سعر الفائدة لليوان بين الأسواق الداخلية والخارجية، وارتفعت أسعار صرف الرنمينبي في الداخل والخارج بشكل مطرد مع اتجاه ثابت بشكل عام، وتم إثراء المنتجات المالية الخارجية المقومة بالرنمينبي بشكل متزايد من خلال توسيع وتعميق سوق الرنمينبي في الخارج باستمرار، وتعزز التفاعل بين السوق الداخلية والخارجية بشكل أكبر.<sup>2</sup>

يضيف التقرير المذكور أنه في عام 2020، أجرى بنك الصين مسحًا للسوق حول الوضع الحالي والميل والتوقعات المستقبلية حول استخدام اليوان الصيني من قبل الشركات الصناعية والتجارية والمؤسسات المالية من الداخل والخارج، مع ما يقرب من 3300 مشارك، منهم حوالي 2500 في الداخل و800 مشارك أجنبي من 32 دولة ومنطقة في الخارج. يظهر الاستطلاع أنه: أولاً، تم تعزيز دور اليوان كعملة تسوية، إذ كان هناك حوالي 78.8٪ من المستجوبين يفكرون في استخدام الرنمينبي في المعاملات عبر الحدود أو زيادة وتيرة الاستخدام، وزادت هذه النسبة مقارنة بالسنوات الأخيرة.

ثانيًا، تم تفعيل دور الرنمينبي كعملة تصنيف على المستوى الأولي. أظهرت نتائج الاستطلاع أن 20.5٪ من المستجوبين المحليين أعربوا عن إصرارهم على استخدام الرنمينبي في المعاملات عبر الحدود، مما يشير إلى أن النسبة زادت قليلاً عن عام 2019. وزادت نسبة المستجوبين الذين تمسكوا باستخدام الرنمينبي للهيمنة بمقدار 4 نقاط مئوية مقارنة بعام 2015، في حين أن حصة أولئك الذين يستخدمون التسعير الوسيط للتخفيف من مخاطر سعر الصرف قد انخفضت بنسبة 4 نقاط مئوية.

<sup>1</sup> -China Construction and BankThe Asian Banker ,Renminbi Internationalisation Report 2021,P.13.

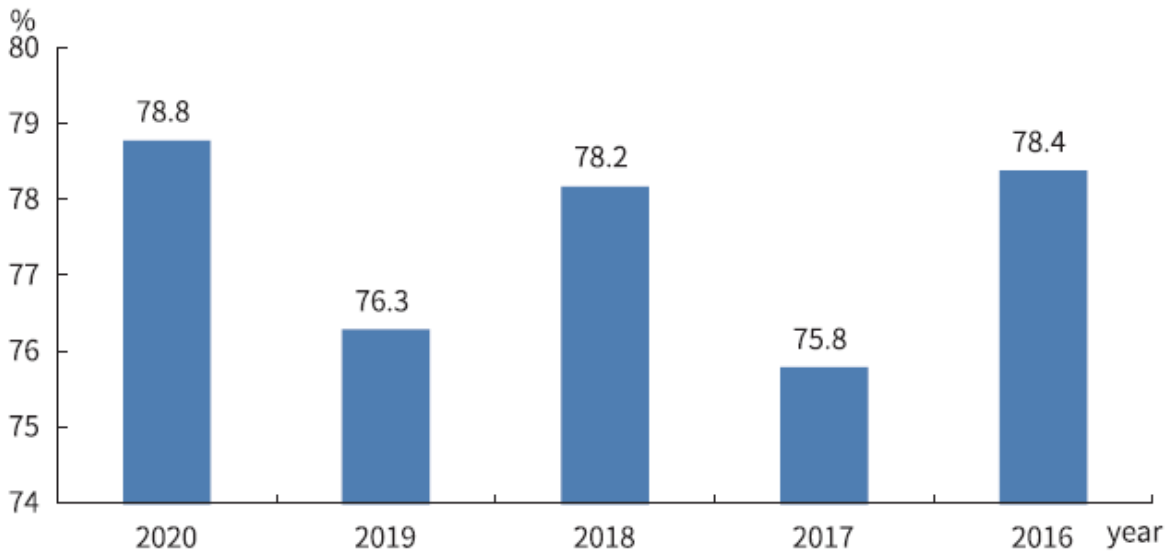
<sup>2</sup> - The People's Bank of China, RMB Internationalization Report 2021, P.30.

## الفصل الثاني: عملية تدويل العملة الصينية \*الرنمينبي\*

ثالثاً، لعب اليوان في التمويل دوراً أيضاً في الأعمال التجارية الدولية، خاصة في ظل ظروف صعبة معينة. أظهرت نتائج استطلاع عام 2020 أن حوالي 78.1% من المستجوبين الصناعيين والتجاربيين الأجانب أشاروا إلى أنهم سيفكرون في استخدام الرنمينبي للتمويل بينما يواجهون سيولة ضيقة من العملات الدولية مثل الدولار الأمريكي واليورو.

أظهرت نتائج كلا المسوحين لعامي 2020 و2019 أن مستوى أسعار الفائدة وتكلفة التحكم في مخاطر سعر صرف اليوان مقابل العملة المحلية هما العاملان الرئيسيان اللذان تهتم بهما المؤسسات الصناعية والتجارية الأجنبية عند التفكير في استخدام الرنمينبي لتمويل التجارة.<sup>1</sup>

### الشكل رقم (16): حصة المستجوبين الذين يفكرون في التمويل بالرنمينبي:



Source: The People's Bank of China, RMB Internationalization Report 2021, P.30

### ب/ المتشائمون

يرى اصحاب الاتجاه المتشائم بخصوص وضعية الرنمينبي أن الطريق لا يزال طويلاً أمامه ليصبح عملة دولية رئيسية، فيرون أن تأثير المبادرات الداعمة المذكورة أعلاه كان محدوداً حتى الآن، لقد كان إقراض مبادرة الطريق والحزام إلى حد كبير بالدولار، وكان إقراض AIIB حصرياً بالدولار ولم يتم الكشف عن أحجام المرحلة الأولى من CIPS 1 مما يشير إلى أنها قد لا تكون كبيرة جداً، ولا يمكن استبدال الرنمينبي الخارجي (CNH) بالرنمينبي المحلي (CNY) فالاثنتان لهما سعر صرف مختلف وسعر فائدة مختلف، والموافقة مطلوبة لتحويل أحدهما إلى الآخر.<sup>2</sup>

<sup>1</sup> -Ibid, P.P.39-40.

<sup>2</sup> -Matthew Harrison ,Geng Xiao, Op.cit. P.13.

## الفصل الثاني: عملية تدويل العملة الصينية \*الرنمينبي\*

يؤكد المتشائمون على أن البصمة الدولية للرنمينبي ضيقة، حيث تمر 80% من معاملات اليوان الصيني عبر هونغ كونغ، كما أنه قد تم تصميم مخططات التوصيل (مرة أخرى عبر هونغ كونغ) لمنع شرود الرنمينبي خارج الأغراض المقصودة. وأنه حتى نمو ودائع اليوان الصيني في هونغ كونغ يدفعه توقعات ارتفاع العملة.<sup>1</sup>

تعد السيولة الكافية أمر بالغ الأهمية في تعزيز عمق السوق وتطوير التجارة عبر الحدود، الاستثمارات ومعاملات العملات الأجنبية والأنشطة الاقتصادية الأخرى، على ضوء ذلك لا يزال حجم سوق CNH محدودًا، مع ودائع اليوان الخارجية حوالي 1.7 تريليون يوان صيني تمثل فقط حوالي 0.9% من اليااسة المقدرة بحوالي 200 تريليون يوان صيني، وهي أقل بكثير من نسبة 30% من الودائع الخارجية مقابل الودائع الداخلية بالدولار الأمريكي.<sup>2</sup>

يشير الاتجاه المتشائم من وضع الرنمينبي إلى أنه وعلى الرغم من المكاسب النسبية لليوان الصيني، إلا أنه يشكل أقل من 2% من المدفوعات الدولية، وهو رقم انخفض بالفعل منذ عام 2015 إلى 1.24 عام 2019، وكعملة احتياطية، استحوذ الرنمينبي على 1.12% من الاحتياطيات العالمية مقارنة بـ 63.5% للدولار، و 20.04% لليورو، و 4.52% للين وفقًا لبيانات صندوق النقد الدولي للربع الثالث من عام 2017.<sup>3</sup> (لا يزال الرنمينبي يمثل 2% فقط من المدفوعات العالمية، ويشارك في ما يقرب من 4% من تداولات الفوركس دوليًا ويشكل حوالي 2% من احتياطيات العملات الأجنبية على مستوى العالم. على النقيض من ذلك، يمتلك الدولار الأمريكي حصة 40% من المدفوعات العالمية، و 61% من احتياطيات العملات الأجنبية الرسمية ويشارك في أكثر من 88% من تداولات الفوركس حسب احصائيات 2020)

ويضيف ذات الاتجاه أنه بشكل عام لا يوجد الكثير من الأشياء التي يمكن للمرء القيام بها باستخدام الرنمينبي، لكي يصبح الرنمينبي جذابًا بدرجة كافية للأجانب ليريدوا الاحتفاظ به على نطاق واسع يجب أن تكون هناك حرية أكبر بكثير في استبداله بعملات أخرى وإنفاقه أو كسبه داخل الصين أو في الخارج. ولكي يكون هناك ما يكفي من اليوان في النظام الدولي، سيتعين على الصين أن تعاني من عجز تجاري كبير ومستمر، كما فعلت الولايات المتحدة، ومن أجل الاستثمار على نطاق واسع بالرنمينبي من قبل الأجانب، ستحتاج الصين إلى أسواق مالية أكثر عمقًا وانفتاحًا.

### ثانيا/تحديات تدويل الرنمينبي

تواجه عملية تدويل الرنمينبي تحديات رئيسية نذكرها فيما يلي :

<sup>1</sup> - أحمد فاروق عباس، التجربة التتموية في الصين الواقع والتحديات، المجلة العربية للاقتصاد والتجارة، المجلد 49، العدد 3، جامعة عين شمس، مصر، 2019، ص 565.

<sup>2</sup> -Nathan Chow, op. cit, P.6.

<sup>3</sup> -Enea Gjoza, op.cit.P.19.

## الفصل الثاني: عملية تدويل العملة الصينية \*الرنمينبي\*

1/ عدم اليقين في الرنمينبي بسبب التوقعات الاقتصادية للصين؛ رغم الانخفاض الواضح في معدل النمو الاقتصادي منذ 2015 إلا أن الصين هي الاقتصاد الكبير الوحيد الذي سجل نموًا إيجابيًا للنتائج المحلي الإجمالي وسط الوباء. وقد أدى ذلك إلى زيادة ثقة السوق في الرنمينبي، يُظهر استطلاع عام 2020 أن الشعور بعدم اليقين بشأن التوقعات الاقتصادية للصين وتقلبات العملة التي تشكل تحديًا رئيسيًا لتدويل الرنمينبي قد تحسنت.<sup>1</sup>

2/ ضوابط رأس المال الصيني؛ ممارسة الدولة للرقابة الصارمة على رأس المال تعوق تطوير الأسواق المالية، فضلاً عن الاستخدام الواسع للرنمينبي خارج الحدود الصينية، إن تحرير هذه الضوابط من شأنه أن يخفف من تدفقات رأس المال من وإلى الصين، ولكنه يؤدي أيضًا إلى مزيد من عدم الاستقرار المالي والتقلبات، والتي كما أظهر التاريخ الحديث مازالت السلطات الصينية غير مستعدة لمجابهتها. على سبيل المثال، في أغسطس 2015، عندما خفضت الصين قيمة الرنمينبي<sup>2</sup>، طبقت الدولة بسرعة ضوابط صارمة على رأس المال لدرء أي مخاطر هروب رأس المال على نطاق واسع، وبينما نجحت هذه الخطوة في تحقيق هذا الهدف، فقد وجهت ضربة كبيرة للثقة الدولية في العملة الصينية وكان تأثيرها انخفاضًا كبيرًا في تسوية اليوان عبر الحدود، إذ من أعلى مستوى له على الإطلاق بلغ 2.09 تريليون يوان صيني في عام 2015، تراجعت تسوية التجارة الدولية لليوان الصيني لاحقًا إلى 994 مليار في الربع الأول من عام 2017، وستستمر آثار أخرى لهذه السياسة، فعلى الرغم من تمتع اليوان الصيني بقابلية تحويل الحساب الجاري، إلا أن قابلية تحويل حساب رأس المال مرفوضة، والعملة غير القابلة للتحويل بالكامل من الصعب أن تصبح عملة دولية<sup>3</sup>.

تتطلب العملة الدولية حسابًا رأسماليًا مفتوحًا، وإذا اتخذت الصين إجراءات لمتابعة طموحاتها المتعلقة بالرنمينبي، فسيضطر بنك الشعب الصيني (PBOC) إلى التخلي عن السيطرة الصارمة على السوق والانتقال تدريجيًا إلى موقف سياسي أكثر مرونة. وفي الوقت نفسه، فإن فترات تحرير حساب رأس المال وانخفاض أسعار الفائدة تكون مصحوبة بتدفقات كبيرة لرأس المال، وخلال هذه الفترة تفشل البنوك داخليًا في مواكبة إصدارات الأسهم. قد يؤدي هذا التراكم السريع لرأس المال إلى زيادة التركيز في فئات أصول معينة وخلق فقاعة<sup>4</sup> 1997.

3/ عدم اليقين في اللوائح والسياسات في الصين؛ أكبر ضعف مؤسسي في الصين في دعم العملة العالمية هي نظامها القانوني. تستلزم العملة العالمية عددًا كبيرًا من المعاملات ولا محالة، عددًا كبيرًا من النزاعات. يود المشاركون الدوليون والمحليون معرفة أن أي نزاع سيتم تسويته بشكل موضوعي، من خلال عملية شفافة تستند إلى القوانين. شهد النظام القانوني الصيني تطورات في اتجاهات إيجابية للغاية

<sup>1</sup> - China Construction and Bank The Asian Banker ,Renminbi Internationalisation Report 2021,P.30.

<sup>3</sup> -<https://blog.ibanfirst.com/en/renminbi-internationalisation-chinas-path-to-a-world-currency,15may2022>

<sup>4</sup> -Nathan Handwerker, Op.cit.

## الفصل الثاني: عملية تدويل العملة الصينية \*الرنمينبي\*

، وتم الإعلان عن إصلاحات جديدة مهمة في عام 2014 ، لكن مازال يتطلب الكثير من الإصلاح لهذا تفضل الشركات الأجنبية وكثير من الشركات الصينية العمل مع الأنظمة القانونية الغربية ، وسيؤدي ذلك إلى إبطاء ظهور الرنمينبي كعملة عالمية.

4/تقلبات سعر صرف الرنمينبي؛ نظرًا لوجود جيوب كبيرة من الرنمينبي تتركز في المراكز الاقتصادية الدولية مثل هونغ كونغ ولندن وسنغافورة، فإن القيمة بين "الرنمينبي الداخلي" و "الرنمينبي الخارجي" غالبًا ما تتباعد بسبب الاختلافات في السياسة النقدية وقيود رأس المال بين البر الرئيسي والمناطق البحرية. في حالة انتقال الرنمينبي نحو نظام تعويم العملة الحرة واندماج أسواق الرنمينبي الداخلية والخارجية، فإن هذا الاختلاف في الأسعار سيوفر فرصة كبيرة للمراجحة للمتداولين في الخارج مما قد يؤدي إلى تقلبات عنيفة في الأسعار.<sup>1</sup>

على سبيل المثال، وسط الأزمة المالية الناشئة في تايلاند في عام 1997 ، بدأت صناديق التحوط الكبيرة في المضاربة على سعر صرف البات التايلاندي في الخارج بعد إزالة ربط عملتها بالدولار الأمريكي، تراجعت صفقات البيع اللاحقة بسرعة في قيمة البات بأكثر من 60% وكشفت الهشاشة الاقتصادية في المنطقة. نظرًا لقوة الصين الاقتصادية والتجارية، يمكن اليوان الصيني أن يستعيد قيمته على المدى الطويل من خلال زيادة الطلب الخارجي؛ ومع ذلك ، إذا لم يتم احتواء الصدمات العنيفة أثناء التعويم الأولي يمكن أن ترسل بدلاً من ذلك موجات صدمة في جميع أنحاء بيئة التجارة الصينية وتنتشر المنطقة في أزمة اقتصادية - على غرار الطريقة التي تسبب بها البات التايلاندي في الأزمة المالية الآسيوية في عام 1997.

لقد كان سعر صرف اليوان أساسًا مربوط بالدولار الأمريكي قبل عام 2005، وبعد عام 2005 تم ربطه بشكل رئيسي بسلة من العملات، وتؤثر آلية سعر الصرف المرجعية هذه سلبًا على تدويل اليوان الصيني كما أنه لم يتم تسويق سعر الفائدة على اليوان، ولا يزال البنك المركزي الصيني يتحكم في سعر الفائدة الأساسي بشكل مباشر وهذا سيؤثر أيضًا بشكل سلبي على تدويل اليوان الصيني.

5/ الخلاف التجاري بين الولايات المتحدة والصين؛ تتعرض الصين إلى ضغوط متواصلة من الولايات المتحدة الأمريكية لإعادة تقييم عملتها بما يكافئ الفوائض التجارية الكبيرة التي تحققها، باعتبار أن الصين تبالغ في تخفيض قيمة عملتها بشكل لا يعكس ذلك، فباعتبار أن الاقتصاد الصيني قد حقق في فترة التسعينات معدلات نمو بالاعتماد على قطاع التصدير، فإنه لم يجد سبيلًا لدعمه إلا من خلال اللجوء إلى سياسة تخفيض العملة.

<sup>1</sup> -Ibid.



وفي نظام النقد الدولي غير المتماثل بدرجة كبيرة، لا يزال الدولار هو العملة العالمية المهيمنة إلى حد بعيد عندما يتعلق الأمر بالاستثمار والفواتير والاحتياطيات، وقد أدى ذلك إلى ظاهرة تُعرف باسم "فخ الدولار"، حيث تجد البلدان ومناطق العملات نفسها تعتمد بشكل مفرط على سعر صرف الدولار، حيث تدير البنوك المركزية السياسة النقدية وفقاً للاحتياطي الفيدرالي.

حتى يومنا هذا، تحتفظ الصين بربط عملتها "الزاحف" بالعملة الأمريكية، ويتم تحديد نسبة كبيرة من متطلباتها واحتياطياتها من العملات الأجنبية بالدولار الأمريكي، في حين أن أصولها مقومة بشكل أساسي بالرنمينبي، وبالتالي فإن انخفاض قيمة العملة الأولى يمكن أن يكون له تأثير سلبي كبير على الصين، وقد ظهر هذا في المقدمة خلال الأزمة المالية لعام 2008 وما تلاها من "أزمة الائتمان"، عندما كان الدولار في حالة نقص المعروض، قبل أن تنخفض قيمته نتيجة لسياسات التيسير الكمي .

6/ لا توجد فوائد تجارية واضحة من استخدام اليوان؛

7/ إجماع الأطراف المقابلة عن استخدام الرنمينبي؛ زيادة الطلب على الرنمينبي وتوفير البنية التحتية اللازمة له لا تعني إقبال المتعاملين وقبول استخدامه يتطلب ذلك توفير عنصر الثقة .

### ثالثاً/ الصراع بين الدولار واليوان الصيني

وفي نظام النقد الدولي غير المتماثل بدرجة كبيرة، لا يزال الدولار هو العملة العالمية المهيمنة إلى حد بعيد عندما يتعلق الأمر بالاستثمار والفواتير والاحتياطيات، وقد أدى ذلك إلى ظاهرة تُعرف باسم "فخ الدولار"، حيث تجد البلدان ومناطق العملات نفسها تعتمد بشكل مفرط على سعر صرف الدولار، حيث تدير البنوك المركزية السياسة النقدية وفقاً للاحتياطي الفيدرالي.

حتى يومنا هذا، تحتفظ الصين بربط عملتها "الزاحف" بالعملة الأمريكية، ويتم تحديد نسبة كبيرة من متطلباتها واحتياطياتها من العملات الأجنبية بالدولار الأمريكي وهو أكبر احتياطي في العالم، في حين أن أصولها مقومة بشكل أساسي بالرنمينبي، وبالتالي فإن انخفاض قيمة العملة الأولى يمكن أن يكون له تأثير سلبي كبير على الصين، وقد ظهر هذا في المقدمة خلال الأزمة المالية لعام 2008 وما تلاها من "أزمة الائتمان"، عندما كان الدولار في حالة نقص المعروض، قبل أن تنخفض قيمته نتيجة لسياسات التيسير الكمي.

أظهرت الولايات المتحدة استعدادها لفرض عقوبات ليس فقط على الدول المارقة مثل كوريا الشمالية وإيران ولكن أيضاً على القوى العظمى مثل روسيا- إجراءات مثل تجميد الحسابات وطرد الجهات الفاعلة غير المرغوب فيها من المؤسسات التجارية ظاهرياً مثل SWIFT. الأمر الأكثر إثارة للقلق بالنسبة للصينيين هو أن الولايات المتحدة هددت باستهداف مؤسساتهم المالية بشكل مباشر ما لم يتعاونوا مع سياستها تجاه كوريا الشمالية. ونتيجة لذلك ، دعا صانعو السياسة الصينيون إلى إنهاء

## الفصل الثاني: عملية تدويل العملة الصينية \*الرنمينبي\*

الهيمنة الأمريكية وعملة عالمية جديدة يسيطر عليها صندوق النقد الدولي، بينما يعملون في نفس الوقت على تدويل عملتهم.<sup>1</sup>

إن المزايا الكثيرة التي حققها الدولار للولايات المتحدة، على الصعيدين الاقتصادي والسياسي - مرونة سياسة الاقتصاد الكلي التي يمنحها امتياز القدرة على الاعتماد على العملة المحلية وسياسة التسهيل الكمي لتمويل العجز، واكتساب القوة الجيوسياسية "الصلبة" التي تتبع من التبعية النقدية للآخرين. على هذا النحو فمن المهم للولايات المتحدة استمرار الدولار في لعب دور رئيسي في نظام إدارة الاستثمارات باعتباره العملة الاحتياطية المهيمنة في العالم، لذلك من الطبيعي أن نرى ملاحظة من جانبها للمطالبات بضرورة إصلاح النظام النقدي الدولي وعلى رأسهم الصين التي تضغط بشدة بهذا الاتجاه.

### رابعاً/ مسارات التدويل

يتضمن نهج الصين في تدويل الرنمينبي مسارين بتدابير مصممة خصيصاً لكل مسار:

#### المسار الأول: مخطط تسوية التجارة عبر الحدود بالرنمينبي

الهدف منه هو زيادة استخدام الرنمينبي في التجارة الدولية وبالتالي الترويج لاستخدامه كعملة فواتير للتجارة وقد تناولنا مختلف برامج في المطلب الثاني من هذا المبحث.

#### المسار الثاني: إنشاء السوق الخارجية للأصول المقومة بالرنمينبي

سيسمح هذا السوق بتداول الرنمينبي خارج الصين، في ظل ظروف غير مقيدة، وسيوفر الدعم للشركات الصينية التي تستثمر في الخارج أو التي تخطط للقيام بذلك، وكذلك للشركات التي تستثمر في أسواق رأس المال الخارجية. من خلال نقل كل هذه المعاملات إلى الخارج، كانت السلطات النقدية تأمل في حماية السوق الداخلية في الصين القارية من تحركات رأس المال غير المرغوب فيها والتي يمكن أن تقوض الاستقرار المالي المحلي للبلاد. وهكذا، بدأوا في تطوير سلسلة من السياسات بالتوازي مع مخطط التسوية التجارية، من شأنها أن تمكنهم من بناء مجمع من السيولة خارج البر الرئيسي وبعيداً عن سلطة بكين، سيتمكن غير المقيمين من الوصول إلى الرنمينبي لغرض التجارة والاستثمار ويمكن أن يحتفظوا بأموال الرنمينبي.<sup>2</sup>

يمكن نقل هذه الأموال من وإلى البر الرئيسي للصين من خلال توفير قنوات، من الناحية النظرية على الأقل، تعتبر آلية للتحكم في تحركات رأس المال وبالتالي الحد من مخاطر عدم الاستقرار المالي. يتم ذلك باستخدام الرنمينبي الخارجي CNH الذي من شأنه تحويل المدفوعات إلى أي عملة أجنبية بأسعار السوق العائمة في السوق الخارجية، وهكذا يصبح الرنمينبي - أو على وجه الدقة CNH - عملة قابلة للتحويل بالكامل ذات سعر صرف مرن. وهذا يعني إنشاء عمليتين متوازيتين: الرنمينبي الخارجي

<sup>1</sup> -Terry E. Chang, Slow Avalanche: Internationalizing the Renminbi and Liberalizing China's Capital Account, Columbia Journal of Asian Law, Vol. 25, No. 1, 2012, P.81.

<sup>2</sup> -Paola Subacchi, Op.cit, P.137.

## الفصل الثاني: عملية تدويل العملة الصينية \*الرنمينبي\*

القابل للتحويل بالكامل (CNH) والعملة المحلية غير القابلة للتحويل (CNY) كان الهدف من إنشاء السوق الخارجية هو السماح باستخدام الدولي للرنمينبي كأصل مالي - وبالتالي تحقيق وظيفة المال كمخزن للقيمة ، مما يدعم تدويله.<sup>1</sup>

يعمل هذان المساران بالتوازي مع بعضهما البعض ويعززان بعضهما البعض، يغذي مخطط تسوية التجارة عبر الحدود السوق الخارجية لأن عائدات التجارة يمكن الاحتفاظ بها في ودائع مصرفية أو حتى في أصول مقومة بالرنمينبي في السوق الخارجية. من ناحية أخرى ، يوفر تطوير سوق الرنمينبي الخارجي وسيلة لغير المقيمين لاستثمار الرنمينبي الذي كسبوه من خلال التجارة وفي المقابل، تغذي هذه الأصول في الخارج وتوسع مجمع السيولة في السوق الخارجية. إذن ضمن إطار السياسة ذات المسارين هذا، يمكن استخدام العملة دوليًا في ظل ظروف خاضعة للرقابة.

### مسارات ثانوية:

\* استخدم الرنمينبي لأسعار تداول السلع مثل عقود النفط الآجلة لشركة Petroyuan في بورصة شنغهاي الدولية للطاقة والتي أعلنت الصين عن افتتاحها لتداول عقود النفط المستقبلية المقومة باليوان الصيني (الرنمينبي) في بورصة شنغهاي الدولية للطاقة. ومع نمو واردات الصين من النفط سي الموردون الأجانب على المزيد من الفواتير المقومة بالرنمينبي والتي من خلالها يتمكنون من شراء السلع والخدمات الصينية بالإضافة للاستثمار في السندات والأوراق المالية أيضا وهذا ما سيدعم عملية تدويل الرنمينبي. \*إطلاق الرنمينبي الرقمي: سيكون أحد التطورات المثيرة للاهتمام بشكل خاص الذي يجب مراقبته هو استيعاب العملة الرقمية الصينية ، الرنمينبي الإلكتروني - التي تم تجربتها في البداية في العديد من المدن الصينية، وتهدف بالأساس إلى تخفيف بعض ضغوط النظام النقدي الدولي الذي يهيمن عليه الدولار، كما يقلل بشكل استباقي من مخاطر هروب رأس المال والتحويلات غير القانونية عبر الحدود على المدى المتوسط. في حين أنه من غير المرجح أن يغير الوضع الراهن ، إلا أنه سيعزز التواصل الاقتصادي والنقدي للصين إذا ثبت نجاحه.

<sup>1</sup> -Ibid,P.138.

### خلاصة الفصل الثاني:

نتيجة لمزيج من المخاوف الأمنية والحوافز السياسية والاقتصادية المحلية، اتخذت الصين خطوات نشطة لجعل الرنمينبي عملة دولية رئيسية. وقد أثرت هذه الجهود، بدءاً من إنشاء الرنمينبي البحري (CNH) إلى زيادة التفاعل الأجنبي مع الرنمينبي في التسويات التجارية، وفي إصدار سندات المبلغ الخافت وتمويل الديون في جنوب شرق آسيا وآسيا الوسطى وأجزاء من أوروبا، نتائج أولية مثيرة للإعجاب بالإضافة إلى أهم إنجاز للرنمينبي وهو إدراج اليوان في سلة حقوق السحب الخاصة بصندوق النقد الدولي. في حين أن المبادرات متعددة الأطراف المستمرة مثل RCEP أو مبادرة الحزام والطريق الخاصة بالصين، هي فرصة للصين للترويج لاستخدام الرنمينبي بطريقة غير مسبوقة.

ومع ذلك ، فإن الرنمينبي ليس عملة دولية حقيقية حتى الآن على قدم المساواة مع الين أو الجنيه. النظام المالي غير الناضج بشكل كافٍ، واستمرار قيود الرقابة على رأس المال ، والقيود المفروضة على قابلية تحويل الرنمينبي، وقضايا أخرى... تعيق عملية التدويل، وتحقيق هذا الإنجاز سيتطلب استعداداً أكبر من قبل القيادة الصينية لإجراء إصلاحات محلية أعمق وأكبر ويبقى أن نرى مدى ما تستعد الصين للقيام به .

خاتمة

تسير الصين على طريق غير مطروق في تدويل الرمينبي، تاريخياً كانت جميع العملات التي خضعت للتدويل تصدر عن دول ذات اقتصادات حرة، وكان تدويل هذه العملات من عمل السوق أكثر من عمل الحكومة فقط يقع على عاتقها توفير قابلية كاملة للتحويل لعملتها وتحرير حساب رأس المال، وسيستخدم المشاركون في السوق هذه العملة في معاملاتهم التجارية والمالية وسيكونون على استعداد للاحتفاظ بأصول مقومة بها، لكن الصين لا تقدم أي منهما بل تعتمد على السياسات- وليس السوق- لتدويل عملتها، إن "عبور النهر من خلال الشعور بالحجارة"-وهي مقولة شهيرة للزعيم الصيني دنغ شياوبينغ- هو طريقة رائعة لوصف المنهج التدريجي لتدويل الرمينبي.

تتكشف استراتيجية الرمينبي الصينية على مسارين، الأول هو مخطط تسوية التجارة عبر الحدود لتشجيع استخدام الرمينبي وباعتبار الصين الدولة التجارية الرائدة في العالم، فمن الطبيعي أن تكون الإجراءات السياسية التي تتخذها الصين لتدويل عملتها متمركزة إلى حد كبير على التجارة، لكن التجارة وحدها لا تكفي لتحمل طموح الصين في تدويل الرمينبي ولجني الفوائد الكاملة من العملة الدولية. ولهذا وبالتوازي مع المسار الأول عملت على مسارها الثاني وهو إنشاء السوق الخارجية لتطوير الرمينبي إلى عملة يرغب الأجانب في الاحتفاظ بها كوسيلة لتخزين ثروتهم، مع تقييد هذه الأسواق بقابلية تحويل العملة المحدودة، فحجمها وعمقها يعتمد على عرض السلطات النقدية الصينية، ومن سوق الرمينبي البحري في هونغ كونغ إلى سنغافورة إلى لندن يمكن لهذه الأسواق الخارجية أن تعمل كبديل كامل لقابلية تحويل العملة حتى يتم تخفيف القيود المفروضة على تدفقات رأس المال، ولكن سيكون الاستخدام الدولي للرمينبي محدوداً من حيث الحجم والنطاق.

سيظل الرمينبي عملة العولمة المقيدة، إن مدى تعميق الصين لتنمية أسواقها المالية وفتح حسابات رأس المال، وجعل عملتها قابلة للتحويل بحرية، سيحدد في النهاية ما إذا كان الرمينبي يمكن أن يصل إلى وضع العملة الاحتياطية الكاملة ومتى، ومن حيث "الثالوث المستحيل"، يبدو أن الصين قد اختارت بالفعل -على الأقل إلى غاية الآن- استقلالية سياسة الاقتصاد الكلي واستقرار سعر الصرف على حركة رأس المال، سنرى في المستقبل مدى نجاح هذا المسار الجديد الذي انتهجه الصين.

لم يعد الرمينبي عملة قزما وأصبح عضواً في نفس النادي-FMI- مثل العملات الدولية الرئيسية الأخرى-على الأقل رسمياً- وكما قالت كريستين لاكارد عندما سئلت عن تدويل الرمينبي: "لا تسألوا هل وإنما متى". لا بد أن ذلك سيستغرق وقتاً طويلاً ليصبح الرمينبي في النهاية أحد العملات الرائدة في النظام النقدي الدولي، وسيتأكل الوزن النسبي للدولار، لكن من غير المرجح أن يحل الرمينبي محل الدولار كعملة دولية مهيمنة.

**نتائج الدراسة:**

باختبار صحة الفرضيات التي وضعناها توصلنا إلى أن:

**الفرضية الأولى صحيحة:** حيث زاد استخدام اليوان عبر الحدود بشكل مطرد منذ إطلاق مخطط التسوية عبر الحدود في 2009، شكل 1% عام 2010 و16.5% عام 2013 ليصل عام 2020 إلى 46.2% بزيادة 8% عن عام 2019 من إجمالي التسوية عبر الحدود لتجارة الصين. كما استمرت الأصول المالية المقومة بالرنمينبي مثل الأسهم والسندات والقروض والودائع في جذب المستثمرين العالميين، واستحوذ سوق العقود الآجلة للنفط الخام المقومة بالرنمينبي على حوالي 16% من إجمالي تداول العقود الآجلة العالمية في النفط الخام اعتبارًا من أوائل عام 2021. كما سجلت حصة الرنمينبي في احتياطات النقد الأجنبي التي تم الكشف عنها عالميًا اتجاهًا تصاعديًا طفيفًا، حيث احتلت المرتبة الخامسة بحصة 2.5%، بزيادة 1.4% عن تلك التي كانت في عام 2016 عندما تم إدراج اليوان الصيني رسميًا في حقوق السحب الخاصة، وأظهرت إحصاءات SWIFT أن الرنمينبي احتل المرتبة الخامسة بين عملات الدفع الدولية الرئيسية بحصة 2.5% في جوان 2021، بزيادة 0.7% عن جوان 2020.

**الفرضية الثانية خاطئة:** رغم أن الصين لم تقم بفتح حساب رأس المال بالكامل ومازالت تطبق نظام صرف مرن مدار لأن ذلك من شأنه أن يضر بالتنمية المحلية، إلا أن عملية تدويل الرنمينبي مازالت مستمرة، ويبدو أن استراتيجية الصين الدولية النامية -لحد الآن تصنف كذلك- مختلفة عن مسارات الدول الرأسمالية المتطورة حيث تعتمد على توسيع الاستخدام الدولي من خلال الترويج للتسوية التجارية بالرنمينبي كما عملت على توسيع شبكة المقاصة بين البنوك لتوفير السيولة النقدية، ثم بدأت بتشجيع اليوان البحري بإنشاء سوق بحري في هونكونغ تتم فيه كل المعاملات المالية، وبالموازاة مع ذلك تقوم بتحرير حساب رأسمال تدريجيا وبالنظر للأرقام التي عرضناها سابقا نلاحظ زيادة نسبية في الاستخدام الدولي للرنمينبي وهو مايدل على نجاح الصين -في رأينا- في مسارها لتدويل عملتها لكن التدويل الكامل سيتطلب وقتا طويلا.

**الفرضية الثالثة صحيحة:** اعتمدت الصين بداية على منطقة هونكونغ وهي مركز مالي دولي متطور كأرضية لاختبار عملية التدويل وساهم ذلك في نجاح تدويل الرنمينبي إقليميا، ثم دعمت مختلف المبادرات التي نفذتها الصين في توسيع الاستخدام الدولي لليوان مثل تنفيذ اتفاقيات التجارة الحرة (FTA) مع دول ASEAN وكذلك اتفاقية الشراكة الاقتصادية الإقليمية -RECP- التي تغطي 15 دولة من دول آسيا والمحيط الهادي، إلى الاتفاق الشامل بين الصين والاتحاد الأوروبي بشأن الاستثمار (CAI) كما تساعد مبادرة الحزام والطريق على زيادة الطلب على الرنمينبي من مختلف الدول على طول الطريق البري والبحري، كذلك إنشاء بنك AIIB الذي تساهم فيه الصين بحصة كبيرة وإطلاق نظام الدفع الصيني CIPS سيعزز عملية تدويل الرنمينبي .

**الفرضية الرابعة صحيحة:** جاء إدراج اليوان الصيني ضمن سلة حقوق السحب الخاصة من طرف صندوق النقد الدولي تتويجا لمجهودات الصين المبذولة لإصلاح قطاعها المالي وتخفيفها للعديد من الضوابط على حركة رؤوس الأموال، ولا شك أن الرمينبي كعملة احتياط عالمية سيمنح للصين مزايا-مثل حق التصويت - في تسيير شؤون النظام النقدي الدولي، كما سيدفع الصين لإجراء مزيد من الإصلاحات المالية الداخلية من أجل تطوير قطاعها المالي وبالتالي تعزيز وتسريع عملية تدويل الرمينبي.

**الفرضية الخامسة خاطئة:** صحيح أن الصين تعمل على جعل الرمينبي عملة موازية لل عملات السيادية الرائدة الأخرى تناسب قوتها الاقتصادية، ولكنها لا تريد منافسة الدولار الأمريكي لأنها تدرك أن ذلك بعيد المنال-حاليا على الأقل- فلكي تصبح العملة دولية حقيقة يجب أن تصبح عملة احتياط عالمية بدرجة كبيرة حيث يشكل الرمينبي نسبة لا تتعدى 2.5 % من احتياطي النقد الأجنبي في حين يستحوذ الدولار على 59 % منها، لهذا تدعو الصين حاليا إلى نظام نقدي متعدد الأقطاب لا تهيمن فيه أي عملة.

#### **توصيات الدراسة:**

تحتاج الصين ليصبح الرمينبي عملة دولية إلى:

1- إنشاء سوق مالي مفتوح وكبير وفعال وذو سيولة: للعمل كعملة احتياطية دولية، يحتاج الرمينبي إلى دعم من قبل سوق مالي بهذه المواصفات، وذلك يتطلب تحرير حساب رأس المال أو على الأقل تخفيف ضوابطه وتحريرها تدريجيا.

2- دعم النمو المستدام لاقتصاد الصين: من المؤكد أن الوزن الاقتصادي ليس شرطاً كافياً لعملة احتياطية عالمية، ولكن أي آمال في أن يصبح اليوان عملة دولية يمكن أن تنهار إذا عانت الصين من ركود اقتصادي مفاجئ على غرار ما حدث للاقتصاد الياباني في التسعينيات، ومن أجل الوصول إلى هذا الهدف يجب عليها مواصلة الإصلاحات الاقتصادية من أجل تحسين قدرتها على الابتكار التكنولوجي، وبناء مزايا تجارية جديدة، وتوسيع شبكتها التجارية، وتوسيع حصتها في التجارة العالمية.

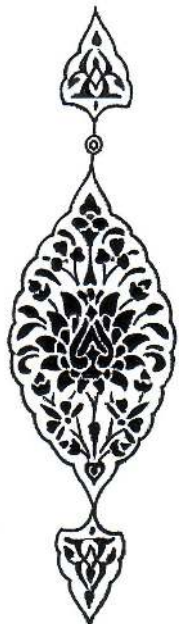
3- يتعين على الصين أن تعمل على تعزيز التكامل النقدي والمالي الآسيوي بالنظر إلى أن الدول الآسيوية، ولا سيما دول الآسيان، لديها علاقات اقتصادية ومالية وثيقة بشكل متزايد مع الصين سيكون من المفيد لكلا الجانبين دفع التكامل النقدي إلى الأمام، ويمكن أن يصبح الرمينبي نقطة ارتكاز رمزية لمعظم الاقتصادات الآسيوية.

4- على الصين زيادة إقراض الرمينبي لجيرانها وتوفير الائتمان التجاري والاستثمار والمساعدات، ينبغي استخدام الرمينبي حيثما أمكن ذلك، سيؤدي ذلك إلى تقليل مخاطر سعر الصرف، وتعزيز التجارة والاستثمار للصين وللبلدان المجاورة لها.



وعلى ضوء هذه التوصيات يمكن مواصلة البحث في هذا الموضوع لإجراء مزيد من الدراسات في زوايا مختلفة، ويمكن للدراسات المستقبلية أن تكون مثلاً حول ما إذا كانت المؤسسات المالية الدولية الحالية تعيق جهود تدويل العملة الصينية، ولهذا كان مهماً إنشاء مؤسسات تقودها الصين (مثل البنك الآسيوي للاستثمار في البنية التحتية وبنك التنمية الجديد). كذلك، نظراً لكون هيمنة الدولار الأمريكي تأتي من التحالف مع الدول المصدرة للنفط، فإن هناك تهديد كبير للبترودولار بمجرد أن يتحول العالم إلى الطاقة البديلة والمتجددة.

# قائمة المراجع



أولاً- المراجع باللغة العربية:

1/ الكتب:

- 1- الأخرس إبراهيم ، أسرار تقدم الصين -دراسة في ملامح القوة و أسباب الصعود-، ايتراك للنشر، القاهرة 2008 .
- 2- \_\_\_\_\_ ، الصين الخلفية الايدولوجية والنفعية البراجماتية، دار الاحمدي، القاهرة، 2002.
- 3- عطوان مروان، مقاييس اقتصادية: النظريات النقدية، دار البعث، قسنطينة، 1989.
- 4- متولي عبد القادر ، الاقتصاد الدولي :النظريات والسياسات، دار الفكر، عمان، 2009.
- 5- محمد السيد سليم،"الصين في ظل نظام القطبية الثنائية، في :العرب في الاستراتيجيات العالمية، عمان، مركز الدراسات الاستراتيجية، 1994.
- 6- محمود عبد الفضيل، العرب والتجربة الآسيوية :الدروس المستفادة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 1999.

2/ الأطروحات والرسائل:

- 1- سارة داي، اثر حرب العملات على اتجاه التجارة الدولية دراسة حالة الولايات المتحدة الامريكية والصين، أطروحة دكتوراه في التجارة الدولية، جامعة بسكرة، الجزائر، 2018
- 2- دلامي نجية، دراسة تحليلية للعلاقات التجارية الأمريكية الصينية في ظل حرب العملات، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة الشلف الجزائر، 2012.

3/ المقالات العلمية:

- 1- أحمد فاروق عباس، التجربة التنموية في الصين الواقع والتحديات، المجلة العربية للاقتصاد والتجارة، المجلد 49، العدد 3، جامعة عين شمس، مصر.
- 2- بوبريمة إحسان، اليونان الصيني كمنافس للدولار الأمريكي وبداية التفكير في إنشاء عملة عالمية، مجلة المستقبل العربي، ع 471، لبنان، 2018 .
- 3- بودري شريف بوعلي ، واقع ومستقبل تدويل اليوان الصيني "الرنمينبي" بين الفرص والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، م12، ع 3، جامعة المسيلة، 2020.
- 4- بورزامة جيلالي، بن عمر خالد، صراع العملات الدولية وقيادة النظام النقدي الدولي، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد الرابع، العدد 3، الجزائر، 2018.
- 5- راوتي شهرزاد، تحدي الصين: تدويل العملة الصينية، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، جامعة الجزائر3، ع 29، م 2، 2014.
- 6- عزابز جلال وحاجي العلجة، آليات إصلاح النظام النقدي الدولي الراهن في ظل تحديات الأزمة المالية العالمية 2008 . 2016، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2017.

## قائمة المراجع

- 7- الجميلي حميد ، *الصين والعهد الاقتصادي الجديد*، مجلة شؤون سياسية، ع4، بغداد، 1995.  
8- معزوز لقمان، وبيدري شريف، *المنافسة بين الدولار والأورو في ظل لا استقرار النظام النقدي الدولي*، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011.

### 4/ أعمال المؤتمرات:

- 1- بسيسو فؤاد حمدي، *إصلاح النظام النقدي والمالي الدولي*، المؤتمر العلمي العاشر حول الاقتصاديات العربية وتطوراتها ما بعد الأزمة الاقتصادية العالمية، الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، بيروت، 2009.

### 5/ مواقع الانترنت:

- 1- أيمن عودة، الاستثمار الأجنبي في الصين، متاح على الموقع <https://www.aa.com.tr/ar>، تاريخ التصفح: 2022/05/27.  
2- زانغ جون، لغز السياسات النقدية في الصين، الموقع: تاريخ التصفح: 2022/05/27 <https://www.albayan.ae/opinions/knowledge/2017-06-06-1.2968790>  
3- نصر ليلي، "الإنتاج الحقيقي للولايات المتحدة الأمريكية". تاريخ التصفح: (16 / 12 / 2017) الرابط: <https://kassioun.org/economic/item/58260-32082>  
4- أداء الاقتصاد الصيني في 2021، متاح على: <https://arabic.rt.com/business> تاريخ التصفح: 2022/4/16.  
5- الصين تقترب في العصر الجديد من مركز المسرح الدولي"، الصين اليوم. الرابط: 2022/4/16. [http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2017-12/01/content\\_750532.htm](http://www.chinatoday.com.cn/ctarabic/se/2017-12/01/content_750532.htm)  
6- كيف تدير الصين معروضها النقدي؟ <https://www.ibelieveinsci.com> تاريخ التصفح: 2022/05/27.  
7- ماذا يعني ارتفاع سعر الفائدة الأمريكية للأسواق العالمية؟ مجلة نون بوست. الرابط: <https://www.noonpost.com/content/17046> تاريخ التصفح: 2022/05/27.

### ثانيا - المراجع بلغات أجنبية:

#### 1/Books:

- 1- Benjamin J. Cohen, *Currency Statecraft: Monetary Rivalry and Geopolitical Ambition*, The University of Chicago Press, Chicago, 2019.  
2- \_\_\_\_\_, *Currency Power: Understanding Monetary Rivalry*, Princeton University Press, Oxford, 2015.  
3-Chong Li, *To Establish a Supra-sovereign International Currency " The Reform of International Monetary System"*, Beijing Normal University Press, China, 2022.  
4-Harald Badinger, *Volker Nitsch, Routledge Handbook of the Economics of European Integration*, Routledge, USA, 2015..  
5-Oatley, T., & Wincoff, W. *Handbook of the International Political Economy of Monetary Relations*, Edward Elgar Publishing, USA, 2014.  
6-Paola Subacchi, *The people's money : how China is building a global currency* , Columbia University Press, New York 2017.

- 7- Ruogu Li, *Reform of the International Monetary system and Internationalization of the Renminbi*, World Scientific Publishing Co. Pte. Ltd., Singapore, 2016.
- 8- Yuanzheng Cao, *Strategies for Internationalizing the Renminbi*, BOC International Research Corporation, china, 2018.
- 9- International Institute of Strategic Studies, *The military Balance 2000-2001*, London, Oxford University press, 2000.

## **2/Articles:**

- 1-Akira Nakamura and others, *The Internationalization of emerging economy currencies Some thoughts on the Internationalization of the Chinese Renminbi, Brazilian Real, and Russian Ruble*, International economic and financial review, n2, 2012.
- 2-Alexandre Ramos Coelho, *The Financial Power of China and the Renminbi*, Macau Journal of Brazilian Studies – vol. 2, Issue 2, Oct. 2019.
- 3-Cohen, Benjamin J. *The Benefits and Costs of an International Currency: Getting the Calculus Right*. Open Economies Review 23(1), 2012.
- 4-Cohen, Benjamin J. *The Yuan Tomorrow? Evaluating China's Currency Internationalisation*. New Political Economy 17(3), 2012.
- 5-Hyoung-kyu Chey, *Theories of International Currencies and the Future of the World Monetary Order*, International Studies Review International Studies Association, 2012.
- 6-Matthew Harrison ,Geng Xiao, *China and Special Drawing Rights—Towards a Better International Monetary System*, J. Risk Financial Manag. 12, 60,2019.
- 7-Qingqing Li, Simon Fraser; *An Analysis of RMB Internationalization*; Research in Economics and Management, Vol. 3, No. 3, 2018, Online Published: August 20, 2018.
- 8-Terry E. Chang, *Slow Avalanche: Internationalizing the Renminbi and Liberalizing China's Capital Account*, Columbia Journal of Asian Law, Vol. 25, No. 1, 2012.

## **3/Reports and Working papers:**

- 1-Agnès Bénassy-Quéré. *The euro as an international currency*. Working Paper n°41, Sorbonne Economics Center, Halshs, 2015.
- 2-Enea Gjoza, *Harvard Kennedy School, RMB Internationalisation Implications for U.S. Economic Hegemony*, Belfer Center for Science and International Affairs Cambridge, 2018.
- 3-Hyoung-kyu Chey, *The Concepts, Consequences, and Determinants of Currency Internationalization*, GRIPS Discussion Paper 13-03, National Graduate Institute for Policy Studies, Japan, 2013.
- 4- Hyo-Sung Park, *China's RMB Internationalization Strategy:Its Rationales, State of Play*, M-RCBG Associate Working Paper Series | No. 63, Prospects and Implications, Mossavar-Rahmani Center for Business & Government, 2016.
- 5-Kannan, P, *On the Welfare Benefits of an International Currency*, IMF Working paper no. 07/49, March.2007.
- 6-Nathan Chow, *Understanding China: RMB internationalisation 2.0, Report*, Group Research Economics & Macro Strategy, January 22, 2020.
- 7-Peter B Kenen. "Currency internationalisation: an overview," BIS Papers chapters, in: Bank for International Settlements, Currency internationalisation: lessons from the global financial crisis and prospects for the future in Asia and the Pacific, volume 61, 2011.
- 8-Wayne M. Morrison, *China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States*, Congressional Research Service report, 2019.

9-International Monetary Institute, *Renmin University of China, Currency Internationalization and Macro Financial Risk Control*, Beijing, China, 2018.

10-Otaviano Canuto , *China's Renminbi Must Become Convertible to Internationalise*, Capital Finance International, 2021.

11-The People's Bank of China, *RMB Internationalization Report 2021*.

#### 4/Sites:

<sup>1</sup> <https://chinapower.csis.org/china-renminbi-rmb-internationalization/>

<sup>1</sup> Yongding, Yu, How Far Can Renminbi Internationalization Go? (February 14, 2014). ADBI Working Paper 461, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2395825> or <http://dx.doi.org/10.2139/ssrn.2395825>

<sup>1</sup> Prasad, E. 2014. Global Implications of the Renminbi's Ascendance. ADBI Working Paper 469. Tokyo: Asian Development Bank Institute. Available: <http://www.adbi.org/workingpaper/2014/03/25/6203.global.implications.renminbi.ascendance/>

ADBI Working Paper 454. Tokyo: Asian Development Bank Institute. Available: <http://www.adbi.org/workingpaper/2014/01/20/6112.issues.renminbi.internationalization.overview/>

<sup>1</sup> Nathan Handwerker, The Rise of the Renminbi: the Costs and Benefits of Internationalization <https://thechinaguys.com/the-rise-of-the-renminbi-the-costs-and-benefits-of-internationalization/>

<sup>1</sup> - Zhang, Liqing and Tao, Kunyu, The Benefits and Costs of Renminbi Internationalization (May 23, 2014). ADBI Working Paper 481, Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=2441110>

<sup>1</sup> - Francoise Lemoine, *L'Economie chinoise , La Découverte*; 4e édition, paris ,2006.

<sup>1</sup> - [http://www.worldsrichestcountries.com/top\\_china\\_exports.html](http://www.worldsrichestcountries.com/top_china_exports.html)

<sup>1</sup> - Lipman, Joshua Klein (April 2011). "Law of Yuan Price: Estimating Equilibrium of the Renminbi" (PDF). Michigan Journal of Business. available at : <http://michiganjb.org/issues/42/text42b.pdf>

<sup>1</sup> - Mo Hong'e, "**China to stop circulation of most 4th edition RMB**" Ecns.cn, China, 2018, available at : <http://www.ecns.cn/cns-wire/2018/03-23/296908.shtml>

<sup>1</sup> -The people's bank of China, 2018 <http://www.pbc.gov.cn>.

<sup>1</sup> -Wayne M. Morrison, "**China-U.S. Trade Issues**" Congressional Research Service, July 30, 2018b, N; 7-5700, USA, PP: 74,75. Available at the website: <https://fas.org/sgp/crs/row/RL33536.pdf>

<sup>1</sup> - Wayne M. Morrison, "China's Economic Rise: History, Trends, Challenges, and Implications for the United States" Congressional Research Service, February 5th, 2018a, U.S.A, P :03. available at the website: <https://fas.org/sgp/crs/row/RL33534.pdf>

## ملخص:

عالجنا في بحثنا هذا التجارب التاريخية لتدويل العملات والتي تعكس تطور استخدام العملة دوليا في التجارة الدولية ثم في التمويل، إلى الاستثمار والتداول في أسواق مالية حرة متطورة تدعم توسعها على المستوى الدولي. كان هذا المسار التقليدي للجنيه الاسترليني أولا ثم جاء عصر الدولار الأمريكي العملة الدولية المهيمنة على النظام النقدي الحالي. وتهدف دراستنا خاصة إلى التعرف على مسار الصين لتحقيق طموحها في عملة دولية تستكمل بها صعودها الاقتصادي، وتوسع نفوذها في الشؤون النقدية وتزيد وزنها الجيوسياسي، الصين القوة الصناعية والتجارية الكبرى ولكن بنظام مالي غير متطور وبدون عملة تعكس مكانتها تلك في العالم. وتوصلنا إلى أن الصين أطلقت مبادرتها الخاصة لتدويل الرنمينبي "المعروف أيضا باسم اليوان"، معتمدة على قوتها التجارية حيث روجت للاستخدام الدولي له من خلال مخطط التسوية التجارية عبر الحدود بالرنمينبي ثم أطلقت السوق البحري للرنمينبي في منطقة هونغ كونغ ليتوسع تدريجيا إلى دول أخرى. حققت العملة الصينية نجاحا نسبيا في أداءها لوظائف العملة الدولية وأصبح ضمن سلة SDR، لكن توسيع هذه الانجازات يصطدم بتحديات كثيرة أهمها ضوابط حساب رأس المال ونظام الصرف المدار، رغم ذلك تستمر عملية تدويل الرنمينبي لكن الطريق مازال طويلا لمنافسة الدولار.

**الكلمات المفتاحية:** تدويل العملة-العملة الدولية -الصين- الرنمينبي-الدولار.

### Abstract

In this research, we dealt with the historical experiences of currency internationalization, which reflect the development of the use of currency internationally in international trade and then in finance, to investment and trading in developed free financial markets that support its expansion at the international level. This was the traditional path of the pound sterling first and then came the era of the US dollar the dominant international currency of the current monetary system.

Our study aims in particular to identify the path of China to achieve its ambition in an international currency that complements its economic rise, expands its influence in monetary affairs and increases its geopolitical weight. China is a major industrial and commercial power, but with an undeveloped financial system and without a currency that reflects its position in the world.

We found that China launched its own initiative to internationalize the renminbi (also known as the yuan), relying on its trade power, promoting its international use through the renminbi cross-border trade settlement scheme, and then launching the offshore renminbi market in Hong Kong to gradually expand to other countries. The Chinese currency has achieved relative success in performing the functions of the international currency and has become part of the SDR basket, but the expansion of these achievements collides with many challenges, the most important of which are capital account controls and the managed exchange system. Despite that, the process of internationalizing the renminbi continues, but the road is still long to compete with the dollar.

**Key words:** Currency internationalization- International currency - China- Renminbi- dollar